

المشرق

شهرية مستقلة

عمان العدد ٣٩ تموز ١٩٩٧ دينار واحد

AL MASHREQ July 1997 Issue

الاخوان المسلمون ومقاطعة الانتخابات

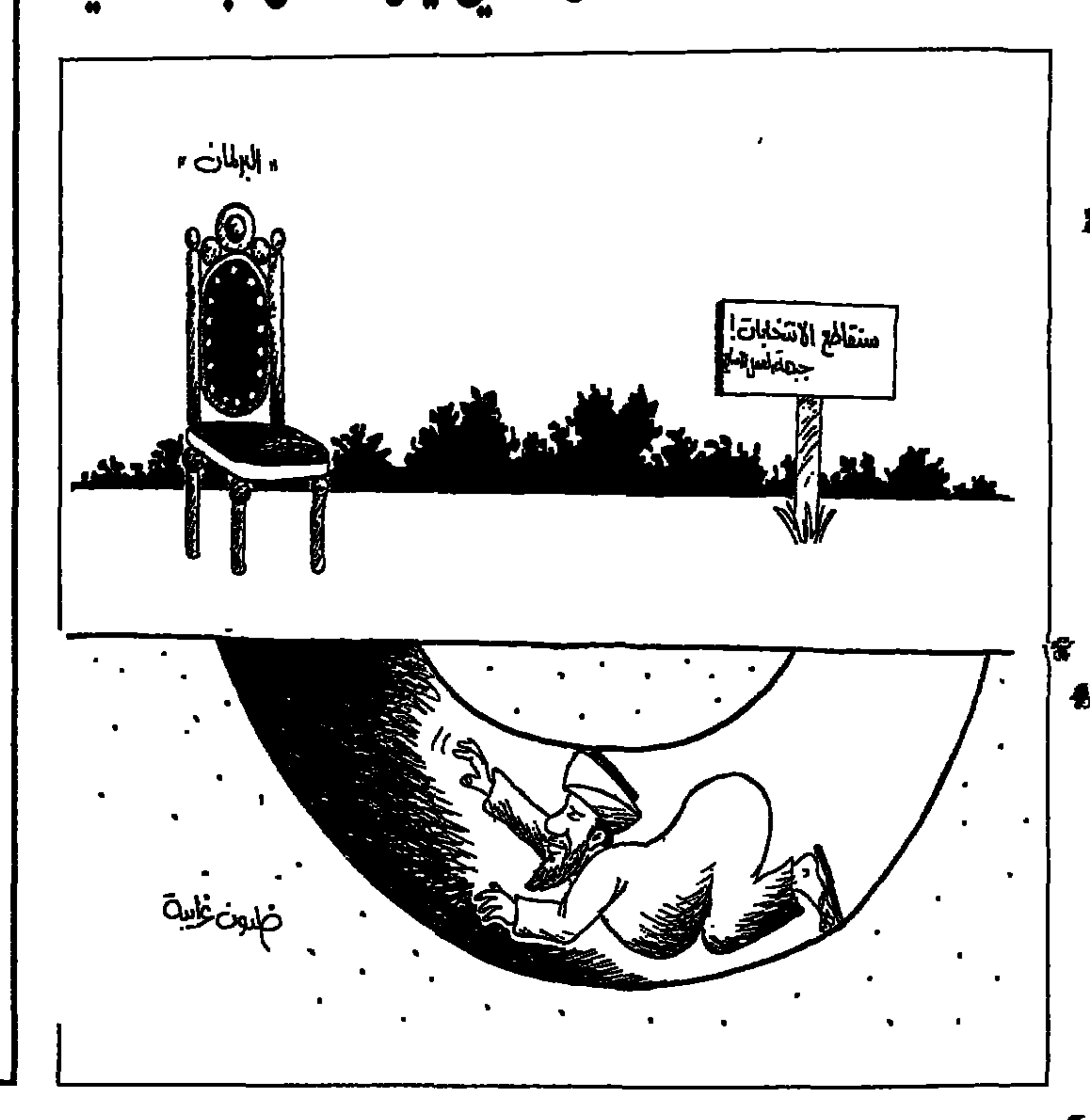
التحدي الاكبر للديمقراطية والحكم النهائي لم يصدر بعد

نقابة الصحفيين وقانون المطبوعات الجديد: هدنة ام زوبعة في فنجان

«عبد ربه» في ذمة الله وصحف اسبوعية أخرى تحتجب جراء القانون

إشكالية الدولة العربية على مشارف القرن (٢١)

الاقتصاد الاردني يولد من جديد



«عسى ان تكرهوا شيئا ...»

"وعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا" أية كريمة طالما استخدمها جلالة الملك عند الأزمات وطالما ثبت صلاحيتها وانطباقها على كثير من الازمات التي عصفت بهذا البلد والتي خرج منها احسن حالا واقوى عودا. ولعل الأزمة الحالية التي نمر بها – والمتمثلة في قرار الاخوان المسلمين مقاطعة الانتخابات – هي امتحان أخر لمقدرة الزعامة الاردنية في التغلب على المصاعب ودفعة اخرى نحو مزيد من الحريات والديمقراطية والتعددية والانفتاح السياسي. ونحن وان كنا لا نتفق مع الاخوان في مواقفهم من قضايا السلام والاصلاح الاقتصادي فاننا نعتقد ان مطالبتهم بالاصلاح السياسي وتحقيق مزيد من الحريات هي مطالب مشروعة.

فموضوع السلام والمشاركة فيه او عدمها هو موضوع حياة او موت. وخيار السلام هو خيار للحياة لان بديل السلام الحرب والحرب طريق للعنف والهلاك. والاصلاح الاقتصادي ايضا قضية حياة او موت. ففي ظل جفاف المعونات الاقتصادية ليس للاردن اي خيار سوى اصلاح اقتصاده في اتجاه الاعتماد على الذات وتنمية للموارد الوطنية وتحرير العملية الاقتصادية برمتها من سيطرة الحكومة التي اثبتت – في كثير من الدول – عجزها عن ادارة اقتصاد قوي. على اننا نتفق مع الاخوان وغيرهم ان تحرير الاقتصاد لا يجب ان يفضي الى زيادة الاحتكار او تجميع الثروة في ايدي فئة قليلة. من هنا فان تقوية دور مؤسسات المجتمع المدني كلها – بما فيها النقابات العمالية والمهنية والاحزاب والصحف والجمعيات بانواعها – يصبح مطلبا ملحا. وهذا ايضا يتطلب برلمانا قويا يمثل تمثيلا حقيقيا طموحات الشعب وتطلعاته ويراقب اداء الحكومة ويساعد في مكافحة الفساد ويعمل على تحديث التشريعات. ونحن اذ نتفق مع مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد الا اننا نعتقد انه يجب اعادة توزيع الدوائر الانتخابية بمايضمن عدالة التمثيل. وفي هذا كله نؤمن بان مؤسسة العرش ينبغي ان تكون الحكم الاخير الذي يفصل في النزاعات بين مؤسسات المجتمع المختلفة والذي يضمن لكل منها ان يؤدي دوره في جو من الديمقراطية والتعددية. ونؤمن ايضا بان الفصل بين السلطات يجب ان يتعمق وان يصبح القضاء مستقلا استقلالا تاما بحيث لا يخضع الا لاحكام الدستور والقانون.

ان الاصلاح السياسي مبدأ شرعي وعادل اذا كان هدفه تحقيق مشاركة اكبر لكافة الناس في تقرير مصيرهم وادارة شؤونهم.

ورغم ان الاصلاح السياسي هذا يحرم البعض من بعض السلطة، الا انه في نهاية المطاف يؤدي الى تحقيق مصالح اكبر للناس والدولة مما يفضي الى تحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي على المدى القريب والبعيد.

الاسلاميون ومقاطعة الانتخابات: الحكم النهائي لم يصدر بعد

عبد الله حسنات *

بعد حوالي الاسبوع من اعلان نية جماعة الاخوان المسلمون مقاطعة الانتخابات البرلمانية لم تظهر اية اشارات واضحة على الكيفية التي سيرد فيها الحكم السياسي على هذا القرار. ورغم ان البيان الرسمي قوي اللهجة الذي اصدرته الحكومة واعلنت فيه عن نيتها عقد الانتخابات في موعدها الدستوري سواء شارك الاخوان المسلمون ام لم يشاركوا بعد حالة اللامبالاه التي اظهرها المسؤولون قبل البيان بايام على قاعدة «من يحضر الصلاة فليصل»، فان رد الفعل الحقيقي والحاسم في هذه القضية يجب ان يأتي من جلالة الملك بوصفه الحكم النهائي في هذه الازمة السياسية.

■■ يقول زعيم اسلامي متنفذ ان جماعة الاخوان تريد ان يعرف الجميع ان مطالبها ليست فورية وانه يكفي لكي يتراجعوا عن قرارهم مقاطعة الانتخابات ان يلمسوا النية ويجدوا التعهد لدى النظام في الاتجاه نحو الاصلاحات المطلوبة.■■

وبالرغم من الحديث الذي تتناقله بعض الاوساط والذي يتحدث عن «صفقة» غير معلنة، او على الاقل تفاهم ضمني تم التوصل اليه بين النظام والاسلاميين على مشاركتهم في نهاية المطاف في الانتخابات عندما تعقد، الا ان المطالب التي تضمنها بيان الاخوان المفصل حول الموضوع وتاكيدهم عزمهم مواصلة العمل على تحقيقها يجعلان من الصعب على المراقب ان يتصور حلا مرضيا للطرفين في المدى القريب.

ويبدو ان لدى النظام بعض الخيارات للتعامل مع عزم الاخوان على المقاطعة : اما فتح حوار حقيقي وديمقراطي مع الاسلاميين واما مهاجمتهم واما تجاهلهم. وفي حال فتح حوار بين الطرفين فانه ليس من الصعب التوصل الى حلول وسط في بعض المطالب الاسلامية. فبينما لا يستطيع النظام بأي حال من الاحوال الاستجابة لمطالب مثل وقف التطبيع مع اسرائيل او التراجع عن سياسات التصحيح الاقتصادي او الغاء قانون الصوت الواحد فان بالامكان التوصل الى صفقة مرضية للطرفين بشأن اصلاح الدستور في اتجاه الفصل بين السلطات (وهو اقتراح ملكي في المقام الاول) ووقف الاجراءات التعسفية بحق الاحزاب واطلاق حريات التظاهر من جديد او حتى تخفيف احكام قانون المطبوعات والنشر الذي صدر في ايار الماضي.

ويقول زعيم اسلامي متنفذ ان جماعة الاخوان تريد ان يعرف الجميع ان مطالبها ليست فورية وانه يكفي لكي يتراجعوا عن قرارهم مقاطعة الانتخابات ان يلمسوا النية ويجدوا التعهد لدى النظام في الاتجاه نحو الاصلاحات المطلوبة.

وينفي القيادي الاسلامي تلميح بعض السياسيين بأن قرار الاخوان املته حقيقة ان ٦٣٪ من قواعدهم تؤيد المقاطعة بقوة وان مشاركتهم في الانتخابات وامتناع انصارهم عن التصويت لصالح مرشحيهم سيكلفهم غاليا. ويقول ان قرارهم أملته الاوضاع الاقتصادية «السيئة» التي آلت اليها احوال الاردنيين والاتجاه نحو ما وصفه بعلمنة الدولة وتعزيز العلاقات مع اسرائيل والغرب وتحويل الاردن الى دولة «تعيش على هامش الحضارة الغربية».

ولا يخفي الاسلاميون وغيرهم من المراقبين خشيتهم من ان يختار النظام طريق المواجهة مع الاسلاميين. فقد المح رئيس الوزراء الى هذا عندما قال لماذا يقاطع الاخوان الانتخابات، فهم جماعة خيرية وليسوا حزبا سياسيا. ولكن الكثيرين منهم يستبعدون في نفس الوقت ذلك ويؤكدون ان النظام السياسي لا يمكن له ان يستعدي حلفاءه التقليديين وان يعرض الاردن لمخاطر مشابهة لتلك التي تتعرض لها الجزائر ومصر. كما ان النظام لن يضحي بسمعته الدولية التي اكتسبها بجدارة عبر قدرته تحقيق قدر من الديمقراطية والتعددية السياسية واحتواء التطرف الاسلامي. والاسلاميون يعتقدون ان هذه النقطة في صالحهم. على انهم يؤكدون انه سواء اختار النظام المجابهة او التجاهل فانهم لن يتراجعوا عن مطالبهم بل سيطورونها. ويؤكدون فوق هذا كله انهم انما يستخدمون حقهم كقوة سياسية فاعلة لاحداث ما يعتقدون انه التغيير المناسب. وبينما يذكّر الاسلاميون النظام بانهم كانوا دوما صمام امان ضد ظهور اي تطرف في المجتمع الاردني فانه «لابد ان تزداد حالة الاحباط التي يعاني منها الاردنيون اذا لم يستجب النظام لمطالبهم».

وعلى صعيد اخر يبدو ان الاسلاميين غير راغبين في استقطاب حلفائهم الاخرين في المعارضة الاردنية من احزاب يسارية او قومية. كما لا يبدو انهم يرغبون في التحالف مع شخصيات معارضة امثال رؤساء الوزراء السابقين ، طاهر المصري واحمد عبيدات ونقيب المهندسين ليث الشبيلات بالرغم من ان قواعدهم الشبابية تضغط بهذا الاتجاه لخلق تيار قوي من شأنه ان يجبر النظام على الاصغاء لمطالبهم بجدية.

وبينما يصر الاسلاميون على ان يقوم المعارضون الاخرون «بتطوير موقفهم» يبدو ان حالة من الشك المتبادل تسيطر على الطرفين. فالمعارضون الاخرون – وخاصة الاحزاب الصغيرة – يخشون ان يقوم الاسلاميون في نهاية المطاف بعقد صفقة مع النظام تكون على حسابهم. ويتهمون الاسلاميين بأنهم يريدون الاستئثار بالمواجهة وبالتالي جني عوائدها وحدهم. ويقول بعض المطلعين على شؤون الاسلاميين ان الاخوان لا يرغبون بتوزيع المكاسب على شخصيات من امثال السادة عبيدات والمصري او المهندس شبيلات.

ومما يذكر أن السيد شبيلات بشكل خاص انتقد الاخوان المسلمين وواجهتهم السياسيه حزب جبهة العمل الاسلامي في مناسبات عديدة معيبا عليهم الاشتراك في الحياة السياسية في غياب اصلاحات دستورية جذرية. الا انه عاد وامتدح في بدايات هذا الشهر الخطوة الاسلامية باتجاه المقاطعة واعرب عن تأييده لها.

ويخشى الاسلاميون طروحات السيد شبيلات – حسب ما يقوله المراقبون – لانه حاد في مطالبته بالاصلاحات الدستورية التي يحاول النظام تفاديها لانها يمكن ان تفتح الباب على تعديلات دستورية لا حدود لها ولا يستطيع النظام قبولها. ويلقي سياسيون مخضرمون باللائمة على حكومة الدكتور عبد السلام المجالي ويتهمونها بأنها اوصلت البلاد الى هذه الازمة السياسية عبر تجاهلها لوجود الاسلاميين وامتناعها عن التواصل معهم وتفضيلها للحزب الوطني الدستوري الذي يتزعمه السيد عبد الهادي المجالي شقيق رئيس الوزراء. والجدير بالذكر ان الدكتور المجالي هو الوحيد بين رؤساء الوزارات المعنيين منذ ١٩٨٩ الذي لم يجرِ مشاورات مع الاسلاميين قبل تشكيل حكومته.

ويستشهد هؤلاء السياسيون بما يقوله الاسلاميون من ان حكومة الدكتور المجالي تحوي ثلاثة وزراء من الحزب الدستوري هم وزراء الزراعة (مجحم الخريشة) والاعلام (سمير مطاوع) والثقافة (قاسم ابو عين). كما يستشهدون بالتعيينات المختلفة والتنقلات التي يقصد منها تحسين مواقع الدستوريين استعدادا للانتخابات. ويستشهدون ايضاً بالتغطية الاعلامية التي يحظى بها الحزب الدستوري وزعيمه في وسائل الاعلام خاصة التلفزيون ووكالة الانباء الاردنية – بترا – اللذان يتبعان وزارة الاعلام. ويلاحظ هؤلاء السياسيون ان الرئيس المجالي الذي يقضي وقته في زيارات للوزارات المختلفة يتحاشى الحديث مع الاسلاميين او المعارضين الاخرين رغم تأكيده على التزام حكومته بالديمقراطية والتعددية خاصة اثناء جولاته الكثيرة في العالم العربي.

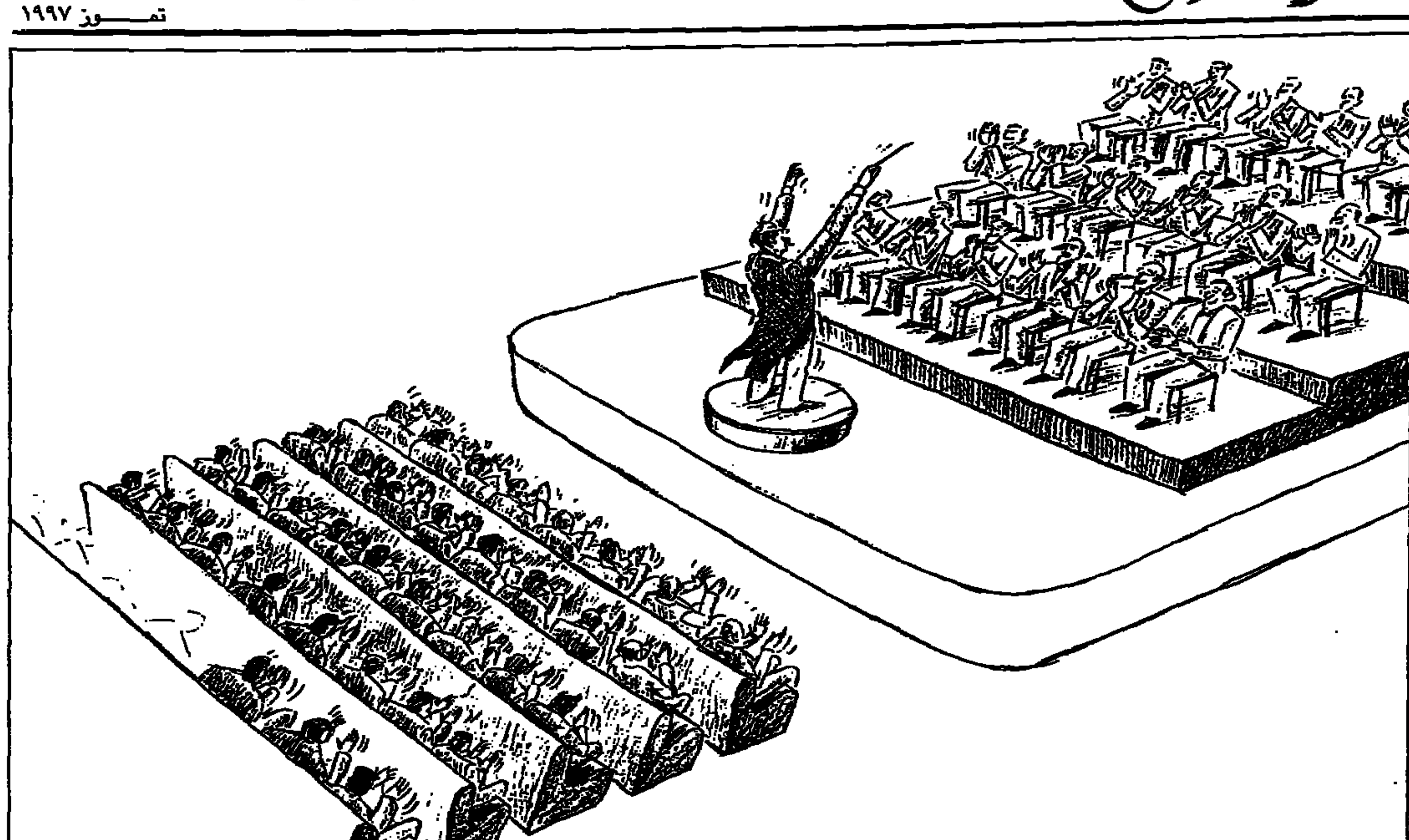
ويقول هؤلاء ان فشل الرئيس المجالي في الدخول في مفاوضات مع الاسلاميين او حتى في مرحلة جس نبض معهم حتى هذه

■■ وبينما يصر الاسلاميون على ان يقوم المعارضون الآخرون «بتطوير موقفهم» يبدو ان حالة من الشك المتبادل تسيطر على الطرفين. فالمعارضون الآخرون – وخاصة الاحزاب الصغيره – يخشون ان يقوم الاسلاميون في نهاية المطاف بعقد صفقة مع النظام تكون على حسابهم...■■

اللحظة المتأخرة واكتفاء حكومته باصدار بيان يفند مطالب الاسلاميين سيؤدي بالضرورة الى تدخل جلالة الملك المباشر في الازمة. ويستبعد هؤلاء السياسيون المخضرمون ان يكون رد فعل الملك سلبيا ويستذكرون ان العلاقة بين الاسلاميين والقصر هي علاقة احترام وتعاون على مدى السنين. ويقول احد هؤلاء ان قرار الاخوان مقاطعة الانتخابات انما هو احتجاج (وان يكن قويا) على تهميش الحكومة لدورهم والميل الواضح لدى الحكومة الى دعم الدستوريين على حساب الاسلاميين وعلى حساب تحالفهم التاريخي مع النظام.

يبقى السؤال: متى وكيف يستجيب جلالة الملك – رجل الدولة والسياسي المخضرم القدير – مع هذه الازمة التي واجه اعتى منها واخطر اثناء العقود الاربعة والنصف الماضية؟

* نائب رئيس تحرير الجوردن تايمز



قرار الاخوان المسلمين بمقاطعة الانتخابات التحدي الاكبر للديمقراطية

من العادة ان تطرح الدولة عدم الثقة في المعارضة الاسلامية، ما حدث في الاردن هو العكس

رامي خوري *

ان قرار الاخوان المسلمين الاخير بعدم المشاركة في الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني القادم، ربما يشكل اكبر تحد تشهده المسيرة الاردنية التي مضى عليها ثماني سنوات نحو نظام سياسي اكثر ديمقراطية وليبرالية. ففي معظم الاقطار العربية والشرق اوسطية (مثل تركيا ومصر وتونس والجزائر) فان العادة ان تطرح الدولة عدم الثقة في المعارضة الاسلامية وتنتج عن ذلك ازمة في النظام السياسي. لكن في الاردن، فان المعارضة الاسلامية هي التي طرحت عدم الثقة في الدولة، وتهدد بدفع النظام السياسي الى شبه مأزق – خاصة اذا قررت قوى المعارضة الاخرى الانضمام الى المقاطعة التي أعلنها الاخوان المسلمون.

ان تاريخ مقاطعة المعارضة للانتخابات في العالم العربي حافل بالضحايا – اما ضحايا قوى المعارضة التي تم اهمالها بعد ان مضت الاغلبية في بلادها قدما بالانتخابات (مثل اليمنيين واللبنانيين المسيحيين)، او ضحايا النظم السياسية باكملها، التي افتقدت المصداقية لان مقاطعة المعارضة قد شوهت صورتها (مثل مصر وتونس والجزائر).

وهكذا فانه ينبغي الحكم على كل حالة من هذا النوع حسب حيثياتها.

في حالتنا في الاردن، فان مقاطعة الاخوان المسلمين – اذا تم تنفيذها فعلاً – تمثل عقبة كأداء، ينبغي على الحكومة والدولة ان تتغلب عليها في الاندفاعة لاظهار ان عملية الديمقراطية عندنا دائمة وموثوق بها .

ان الاسباب المعلنة للمقاطعة يشترك فيها الكثيرون في المعارضة، والاهم من ذلك، من قبل الكثيرين في الوسط السياسي، فهي تعكس الاحساس بأن السلطة التنفيذية ثقيلة الوطأة، لا تشرك المعارضة سياسيا او تأخذها على محمل الجد، وانها وقلصت وضع البرلمان الى وضع ثانوي في نظام الحكم، وفصلت الانتخابات ضد المعارضة بسبب قانون الانتخاب، وطبيعة الدوائر الانتخابية، ووصول الدولة الى الاعلام الجماهيري.

لقد عمل الاخوان المسلمون بشكل مشروع دائما في الاردن، كقوة سياسية في الفترة الاخيرة، لان الحركة كانت دائما تلتزم بقواعد اللعبة وتتمسك بالاجماع الوطني، ان هذا القرار بمقاطعة الانتخابات يشير الى وجود مشكلة خطيرة في النظام السياسي الاردني لان المعارضة الموالية قررت انها لم تعد تستطيع التمسك بقواعد اللعبة – اما لان هذه القواعد لم تعد نزيهة، او لان المعارضة نفسها لم تعد موثوقة، ان النقطة الهامة الان تتمثل في معرفة اي سبب من السببين المذكورين هو السبب الحقيقي.

ان الاختبار الحقيقي لاي نظام سياسي ليس بالعمل في اوقات طبيعية وروتينية، بل مواصلة العمل خلال اوقات الازمات. ان كيفية استجابة الدولة لهذا التحدي ستكشف الابعاد الحقيقية للتحول السياسي وعمقه – فيما اذا كنا نمارس ديمقراطية حقيقية او نعاني من مجرد تغيير تجميلي مصطنع تتم فيه رؤية القرارات الكبيرة وهي تتخذ من قبل مجموعة صغيرة ضمن نخبة السلطة من غير معرفة او رضا الاخرين.

بغض النظر عن دقة او زيف الاتهامات ضد الحكومة، فان من المهم ان نعترف بأن الاسلاميين والمعارضة اليسارية والقومية قد اطلقت اتهامات متشابهة ضد الحكومات السابقة، فهذه ليست حملة شخصية ضد عبد السلام المجالي ووزارته، انها حملة ضد السمة الخاصة لثقافة سياسية تقدم للشعب الاردني في هذا العقد – ثقافة سياسية تشعر المعارضة انها مصطنعة – محدودة وخادعة بروحها الديمقراطية.

ان حركة الاخوان المسلمين تقدم على مجازفة محسوبة في تنفيذ قرار المقاطعة، فقد تقوي مصداقيتها السياسية، او تجازف بفقدان ما ظل لها من مصداقية. ولذلك، فان قرار الحركة يمثل اختبارين: واحدا للاخوان انفسهم، والاخر للدولة.

انني اشك في ان يكون الاخوان المسلمون اخطأوا في قرار مقاطعة الانتخابات ، لان الاسلاميين كانوا دائما يحققون مكاسبهم في الاردن بالعمل ضمن الاجماع السياسي الوطني. وليس من خلال تحديهم بترك اللعبة الديمقراطية، بل ليتعلموا كيف يلعبونها بكفاءة اكبر، حتى وان كانوا يشكون في ان بعض القواعد قد التوت، فان عليهم ان يتعلموا كيف يحركون قوة معارضة قليلة بتواضع اكبر، وكياسة وفعالية. وهم بعد كل ذلك معارضة اقلية، وليسوا الاغلبية.

ان الحكومة والدولة من جانبهما امام تحد لتتعلما كيف تلعبان اللعبة الديمقراطية بحماس وجدية مماثلين – مما يعني ادخال المعارضة بشكل اكبر، وتقديم التنازلات بين الحين والاخر لاعطاء المصداقية للعملية السياسية بأسرها، وليس بتقوية اي متسابق في تلك العملية.

قبل سبع سنوات ولد النظام الاردني الحديث للتعددية الديمقراطية الانتخابية من خلال عملية مشاورات شاملة وعلى نطاق البلاد، تستند الى مناقشات وتوصيات من اللجنة الملكية للميثاق الوطني.

ان قوة تلك اللجنة والميثاق الوطني الذي انتجته، لم تكن مستندة بشكل رئيسي على النصوص الحقيقية للميثاق، بل على حقيقة ان جميع الاراء والايديولوجيات السياسية في الاردن قد شاركت في صياغته. وكانت تلك العملية ذات معنى لانها كانت ديمقراطية وشاملة. ولابد ان تظل هذه هي المبادىء الموجهة لتحولنا السياسي المستمر.

المطلوب اليوم، عملية مماثلة تعالج الازمة الحالية . فاذا كانت أغلبية من المعارضة، او كلها، تشعر انه اذا كان النظام الذي يطلب منها ان تصادق عليه، غير منصف فان القوى ذات الاغلبية ضمن ذلك النظام ملزمة حسب قواعد اللعبة الديمقراطية للرد على هذه الشكاوي بطريقة تقوي الاجماع الوطني الديمقراطي، بدلا من اضعافه أو تشتيته.

لذلك فان هذا لختبار للمزايا الديمقراطية المعلن عنها، للحكومة وللدولة الاردنية، كما انه اختبار للحكمة السياسية والبراعة الديمقراطية للمعارضة.

ان اللاعبين هنا – الحكومة والمعارضة – مثل توأمين سياميين لا يمكن لهما ان يبقيا على قيد الحياة ويزدهرا الا اذا عملا معا. واذا حاول احدهما ان يلغي الاخر، بالمقاطعة او بغطرسة القوة، فان كلاهما سيعاني، وسوف يدفع الشعب الاردني، في نهاية المطاف، ثمن الانتقال من شبه الازمة الحالية الى فوضى بعيدة المدى.

* صحفي وكاتب اردني







جلالة الملك والملكة في بيتهما الجديد

قالت مصادرمطلعه ان ما ادى الى تأخر عوده جلالة الملك الحسين وجلالة الملكة نور من لندن بعد الزيارات والاجتماعات الرسمية التي قام بها وعقدها جلالته في اوروبا كان بسبب تأخر تجهيز القصر الجديد- قصر المحمديه- والواقع في منطقة الحمر غرب عمان والذي انتقل اليه جلالتيهما فور وصولهما الى عمان. ومما يذكر ان جلالة الملك اعلن عن عزمه الانتقال الى البيت الذي تم تجديده مؤخراً بعد تحويل قصر الندوه الواقع في جبل القصور الى قصر الضيافة، وتحويل قصر الهاشمية الى دارة للايتام. مصادر مطلعه قالت انه بينما تم تحقيق الجزء الاول من الرغبه الملكيه والتي اعلن عنها في اعقاب تبني جلالته قضيه الايتام التي كانت أحد الاسباب التي اطاحت بحكومة الرئيس عبد الكريم الكباريتي تبين ان اتمام الجزء الآخر من الرغبه الملكية لن يكون بهذه السهولة حيث ان قصر الهاشمية ربما يكون غير مناسب لايواء الايتام لبعده عن المدينة ولاسباب أخرى تتعلق ببنائه وان النيه تتجه الى ايجاد مكان آخر مناسب في عمان واستخدام جزء من المبلغ الذي تبرع به سمو الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني ولي عهد قطر لهذا الغرض. وكان قد اعلن في اعقاب زياره الشيخ جاسم للاردن في بداية هذه السنة عن تبرعه بمبلغ مليوني دولار لصالح الايتام.

رسالة ملكية لابناء المهجر حول مشادة حادة في البرلمان

بعث جلالة الملك الحسين برسالة مؤخراً الى الاسرة الأردنية في المهجر رداً على رسالة كان قد تلقاها من ابناء الجالية في الولايات المتحدة، وبالتحديد في ولاية كاليفورنيا والتي اعربوا فيها عن استيائهم الشديد من الكلمات القاسية التي استعملها نواب من جبهة العمل الاسلامي اثر الملاسنه الحاّدة التي وقعت في البرلمان بين النائب الاسلامي عبد الله العكايله ونائب عجلون عن المقعد المسيحي الريضي والتي طالب فيها النائب الاسلامي عبد الرحيم العكور بالغاء الكوتا المسيحية فرد عليه النائب الريضي بالمطالبه بالغاء الاحزاب الدينية (يقصد) جماعة الاخوان المسلمين .

وقال جلالة الملك في رده على رسالة الجالية العربية والتي وقعها مسلمون ومسيحيون، وأن كان من بينهم الكثير من ابناء عشيرة الريضية، ان المشادة التي وقعت تحت القبه قد انتهت الى التصالح وان الحادثة "تعد حالة فردية لا يجوز الاخذ بها وتعميمها مطلقاً، فوطننا بخير والحمد لله وسيبقى وطن الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ولن نسمح لأي كان ان يحاول الاساءة الى وحدة ابنائه او العبث بمقدراتهم وانجازاتهم».

وفيما يلي نص الرسالة الملكية الى "الاخوة ابناء الاسرة الاردنية في المهجر- الولايات المتحدة - والمذيلة بتوقيع "اخوكم الحسين".

"فقد تلقينا بالتقدير رسالتكم التي تتضمن موقفكم تجاه ما تناقلته بعض وسائل الإعلام، حول المشادة الكلامية التي وقعت بين بعض النواب. وتحت قبة البرلمان، حيث تلفظ بعض النواب بكلمات تمس وحدتنا الوطنية بني الاردنيون، من شتى الأصول والمنابت، نسيجها المتين في أجواء من التسامح الديني والإخاء والتكافل حتى أصبحت نموذجاً يشار اليه ويقتدى به.

"اننا إذ نقدر لكم حرصكم على بقاء وطننا، كما عهدناه دائماً، وطن العرب جميعاً، وموئل أحرار الأمة، ووقوفكم ضد كل ما يسيء الى سمعته، وصورته النقية الطاهرة، فإننا نرفض كل ما من شأنه المس بوحدة الوطن ونسيجه الإجتماعي وقيمته الدينية والمبادىء التي تأسس عليها منذ الجد المؤسس عبد الله بن الحسين طيب الله ثراه.

"وقد أكدنا في أكثر من مرة وفي مواقع مختلفة على أن كل من تسّول له نفسه المساس بوحدتنا الوطنية، هو خصمنا الى يوم القيامة، وإذا كان ما وقع تحت قبة البرلمان قد انتهى الى التصالح، واعتذر النواب أصحاب العلاقة كل عما بدر منه بحق الآخر، فإننا نؤكد على أن هذه الحادثة تعدّ حالة فردية لا يجوز الأخذ بها وتعميمها مطلقاً. فوطننا بخير، والحمد لله، وسيبقى وطن الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان، ولن نسمح لأي كان أن يحاول الإساءة الى وحدة أبنائه أو العبث بمقدراتهم وإنجازاتهم.

"ونحن إذ نشيد بجهودكم الخيرة ومساهماتكم في بناء وطنكم وتواصلكم الدائم مع ابنائه، لنسأل المولى عزّ وجل أن يحفظكم جميعاً ويوفقكم لما فيه خير وطننا وأمتنا، آملا منكم أن تنقلوا تحياتي الى جميع اخواني وأبنائي في المهجر».

ماذا تريد الحكومة من "صحفها"؟

لعل من ابرز التعديلات على قانون المطبوعات والنشر التي تضمنها القانون المؤقت الذي صدر في أيار الماضي هو الغاء المادة التي تلزم الحكومة التخلي عن غالبية اسهمها في صحيفة الرأي وتخفيضها من ٦١٪ الى ٣٠٪ والدستور بنسبة أقل كثيرا.

ويذكر ان مؤسسة الضمان الاجتماعي- وهي مؤسسة حكومية- كانت اعلنت قبل التعديل عن انها لن تتخلى عن حقها في صحيفة الرأي، كون هذه الحصة تدر ربحا مجديا على المؤسسة. على أن للحكومة اسباب أخرى في سعيها للاحتفاظ باغلبية الاسهم في المؤسسة الصحفية الأردنية التي تصدر الرأي- الصحيفة الأوسع انتشاراً والاكثر قراءً في الأردن. فهناك تخوّف لدى دوائر معينه في الحكومة من أن تنقلب الرأي في حال خصخصتها- ولو جزئياً- الى صحيفة أقل انحيازاً الى السياسات الحكومية. مع ان هناك دوائر أخرى تعتقد بأن مدى انحياز الصحف اليومية للسياسات الحكومية لا علاقة له بالملكيه ويستشهدون على ذلك بتغطية الدستور والاسواق والعرب اليوم لاخبار الحكومة وتعليقاتها على السياسات الحكومية المختلفة.

وكانت الصحف الأردنية (ووسائل الاعلام الأخرى) قد تعرضت للنقد في مناسبات كثيرة من قبل القيادة الاردنية- متمثله في جلالة الملك- ومن قبل كبار المسؤولين.

ويتركز النقد في معظمه على ضعف المصداقيه والاداء والمهنية في وسائل الاعلام المختلفة. وحتى في اول شهر حزيران انتقد جلالة الملك كتاب الاعمدة اليومية في الصحف لأنهم لا يبذلون جهداً كافياً للحصول على المعلومات الصحيحة عن القضايا التي يعالجونها وانهم يكتبون في العموميات وان كتاباتهم تتميز بالسوداوية.

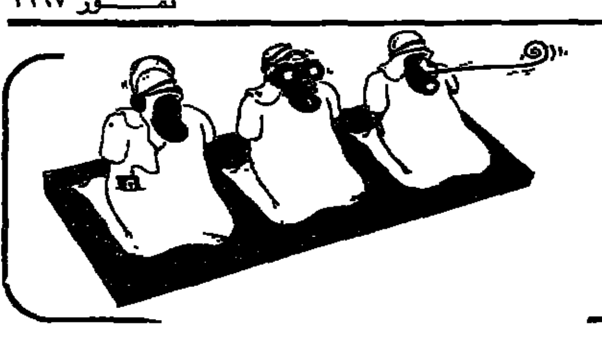
وعلى المستوى الشعبي- وخاصة في صفوف النخبة ومنهم النشطاء السياسيين والمثقفين- يلام الاعلام والصحافة على انهما لم يساهما في اثراء الحوار الوطني حول مختلف القضايا وانهما لم ينجحا في تطوير كوادرهما مهنياً وانهما فشلا في خلق بنك للمعلومات يمكن الرجوع اليه عند الحاجة من قبل الصحفيين والباحثين.

ويركز المثقفون بشكل خاص على فشل الاعلام- وخاصة الصحف اليومية- في صناعة رأي عام وطني ومستنير. ويدعون في هذا المجال الحكومة الى استغلال المردود الذي تحصل عليه الحكومة من وسائل الاعلام المختلفة في تحسين اوضاع المهنه سواء بالتدريب أو اعادة التأهيل او تحسين طرق الاداره او تأسيس مراكز التدريب والابحاث او تحسين ظروف العاملين وايفادهم في بعثات عمل خارج البلاد للاستقصاء والمعرفة والتركيز في الكتابة على مجالات واختصاصات معينة يكتبون عنها فقط عندتوفّر المادة لذلك وليس بشكل يومي وآلي.

وتطالب النخبة بتطوير السياسة التحريرية لهذه الصحف كي تقطع الطريق على الصحف الاسبوعية وصحف الآثارة في معالجتهم للقضايا وتشجيع رؤساء التحرير والكوادر الصحفية ان يكونوا اكثر جرأة في طرح الامور وليس بالضرورة تلك التي تتضمن انتقادات لسياسات الحكومة والدولة بشكل عام.

وتنصح النخبة المقربة من النظام بشكل خاص الحكومة حثّ مجالس ادارات الصحف على تحويل قسم كبير من ارباحها في الصحف باتجاه تحديث وتطوير الادارة والتحرير وبالتالي التوزيع والتسويق خارج البلاد ليكون للاردن صوته اسوة بالصحف المصرية والسعودية التي لها طبعات دولية مثل الاهرام والحياة والشرق الاوسط.

وقال



النقاد يوجهون أسهمهم ضد اسهم الحكوميين

انتقد بعض محترفي السياسة والاقتصاد في الحكومات السابقة توجه حكومة الدكتور عبد السلام المجالي بيع أسهم الشركات الحكومية التي ستتم خصخصتها الى موظفي الدولة.

وكان الدكتور جواد العناني نائب رئيس الوزراء قد اعلن في اواخر الشهر الماضي عن انه سيتم اعطاء الأولوية لموظفي الحكومة وصغار المستثمرين لشراءالاسهم التي ستقوم الحكومة ببيعها وان الحكومة ستساعد الموظفين فى شراء الاسهم عن طريق "المشاركة في التكاليف".

ويقول المنتقدون انه من الاولى ان تذهب الاموال المحصلة نتيجة بيع المؤسسات الحكومية الى تسديد ديون المملكة العالية التكاليف التي تزداد بصوره مضطردة بدل ان توزع على الموظفين لشراء اسهم حيث ان ذلك غير مجد اقتصاديا بل انه يفضي الى حلقة مفرغة ربما كان الهدف منها اقناع اكبر شريحة ممكنه من المجتمع بمبدأ التخاصية وقبوله من قبل الغالبية التي تعارض خروج الحكومة من الدور الرئيس لادارة الاقتصاد . وتقول نظرية اخرى ان بيع الأسهم للموظفين يمكن ان يوفر على الحكومة حوالى ٢٥٠ مليون دينار من النفقات المتكررة في موازنة الدولة السنوية ويسرع في خصخصة المؤسسات التي لم يتم خصخصتها بعد ويحل مشكلة الترهل في جهاز الدولة بشكل جذري حيث يمكن الاستغناء عن حوالي ٥٠ الف موظف . وفي مجال آخر يمكن القول ان الفوائد ايضا ستكون كبيرة بالنسبة للموظفين حيث سيحققون دخلا شهريا لا يقل عن ٢٠٠ دينار على اعتبار ان الاسهم التي قيمتها عشرون الف دينار من المفروض ان تعطي دخلا سنويا بنسبة ١٣٫٥ بالمائه في المتوسط كما ان الموظفين بامكانهم الحصول على قروض من البنوك بضمان الاسهم والبدء بمشاريع تعود عليهم بايرادات اضافية.

وتستمر النظرية في الشرح ان توزيع اسهم على الموظفين سيساعد في زيادة الوعي الاستثماري لدى شريحة كبيرة من المجتمع.

الخصاونة للتكنولوجيا والمحاسنة للعقبة من جديد

بات في حكم المؤكد تعيين الدكتور فايز الخصاونة رئيس سلطة اقليم العقبة اميناً عاماً للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والذي يرأسه سمو الامير الحسن خلفاً للدكتور هاني الملقي الذي اصبح وزيراً للصناعة والتجارة والتموين في حكومة الدكتور عبد السلام المجالي. وسيخلف الدكتور الخصاونة في السلطة الدكتور دريد محاسنة الرئيس الحالي لسلطة وادي الاردن والذي ينتظر منه ان يشرف بحكم منصبه الجديد على تحويل اقليم العقبة الى منطقة تجارة حرّة كما تقرّر في احدى الاجتماعات الاخيرة لمجلس الوزراء. ويقال ان الدكتور محاسنة كان يفضل استلام منصب مدير عام شركة البوتاس بعد وفاة السيد سليمان الهواري في حادث تصادم ولكن الاتجاه الرسمي الذي ادى الى تعيين نائب المرحوم الهواري ناصر السعدون في ذلك المنصب آنذاك حال دون الخصاونة وذلك. ولم يعرف حتى الآن من الذي سيخلف الدكتور المحاسنة،والذي كان قد عمل في العقبة كرئيس لمؤسسة الموانيء لفترة طويلة، في سلطة وادي الاردن هذه المرة.

المراقبون يقولون بأن تعيين الدكتور الخصاونة لأمانة مجلس العلوم والتكنولوجيا في اعقاب تعيين الدكتور سعيد علوش رئيساً اصيلاً للجمعية العلمية الملكية، يطوي الصفحة على نظرية قرب عودة الدكتور الملقي لتسلّم هذين المنصبين، تلك النظرية التي عززها اصلاً تركهما شاغرين بعد انتقاله لموقع الوزارة والحديث آنذاك عن وجوده مؤقتاً كوزير.

احد هؤلاء المراقبين يعزو هذا التحول لنجاح الدكتور الملقي في منصبه الحالي والجرأة العالية في اتخاذ القرارات التي تهم قطاعات الصناعة والتجارة والتموين، وهو مؤشر، كما يقول احد المراقبين على أنّه سيبقى في منصبه لفترة طويلة.

وحدة لمتابعة السلام في الجمعية العلمية

تشكلت في الجمعية العلمية مؤخراً وحدة لمتابعة عملية السلام بين الأردن واسرائيل بتمويل من برنامج الامم المتحدة للانماء (UNDP) وتهدف الوحدة– حسب الاتفاق الموقع بين الحكومة وبرنامج الامم المتحدة– الى متابعة وتحليل وتقييم التقدم في العملية السلمية والتعرف على المشاريع التي من شأنها دعم هذه العملية ومؤسسات المجتمع المدني المعينة بها واصدار نشرة دوريه باللغتين العربية والانجليزية حول قضايا السلام.

وقد ساهم برنامج الامم المتحدة للانماء في عمان ب ١٥٠ الف دولار لتمويل عمل الوحدة لمدة سنتين.

وقد جاء في وثيقة تأسيس الوحدة ان الأردن واسرائيل قد وقعا على ١٣ اتفاقية (حتى ١٩٩٦/١/١٨) في مجالات مختلفة تشمل السياحة والطاقة ومكافحة الجريمة والتجارة والزراعة والصحة والبيئة والنقل والنقل الجوي والاتصالات والملاحة البحرية والثقافية والتعاون بين بلديتي العقبة وايلات.

وجاء في الوثيقة ان الحاجة الى مثل هذه الوحدة قد املتها طبيعة الاتفاقات المذكوره اعلاه والتي اناطت بالوزارات المختلفة تنفيذ الاتفاقيات مع اسرائيل كل في مجال اختصاصها مما يستدعي انشاء جهاز يعمل على تجميع المعلومات في هذا المجال من مصادرها المختلفة ومن ثم يستنبط سياسات كلية هدفها التعرف على احتياجات الاردن واولوياته

وحددت الوثيقة بالتفصيل الأهداف التي ستسعى الوحدة على المدى البعيد والقصيرعلى تحقيقهابما يقوى عملية السلام بشكل عام ويزيد الى أقصى الحدود المنافع التي سيحصل عليها الاردن من العملية بشكل خاص.

هذا وقد دعا رئيس الجمعية العلمية الملكية الدكتور سعيد علوش شخصيات أردنية مختلفة للاشتراك بعضوية اللجنة التوجيهية للمشروع. ومنهم السيد زيد الرفاعي (رئيس مجلس الاعيان) كرئيس والسادة عبد الهادي المجالي (وزير الاشغال العامة السابق) وسمير قعوار (وزير المياه والري السابق) وثابت الطاهر (رئيس مجلس ادارة شركة البترول الاردنية) وممثل عن ال UNDP والجمعية العلمية كأعضاء.

منح الجنسية الاردنية لمواطن عراقي

صدرت الأراده الملكيه بالموافقة على قرار مجلس الوزراء الذي صدر في ١٩٩٧/٤/٢٦ والقاضي بمنح الجنسية الأردنية للمواطن العراقي السيد عز الدين محمد حسن المجيد . هذا ما جاء في أحد اعداد الجريدة الرسمية مؤخراً. ومما يذكر ان السيد المجيد– وهو من اقرباء الرئيس العراقي صدام حسين كان قد لجأ الى الأردن هو وصهريه حسين كامل المجيد وأخيه صدام كامل الذين لجأوا الى الاردن في آب ١٩٩٥ وعاد صهريه الى بغداد في شباط ١٩٩٦ حيث تعرضا بعدها للقتل على ايدي عشيرة المجيد كما قالت السلطات العراقية في حينه.

نقابة الصحفيين وقانون المطبوعات الجديد: هدنة ام زوبعة في فنجان؟

النقـيب يطالب باعطاء الوقت لانجـاز مـا حـقـقـه النظراء في مـصـر

اعضـاء في النقابة يعزون تقصيرها لتركيبة العضوية فيها ونظامها

ايمي هندرسون *

يبدو ان القرار الذي اتخذه جميع رؤساء النقابات المهنية الاثني عشر في الشهر الماضي، بسحب استقالاتهم التي قدموها في السابق، احتجاجا على التعديلات التي اجريت على قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣، هو بمثابة اعلان انتهاء المواجهة بين الحكومة والنقابات المهنية وتهدئة للعاصفة التي مرت...

واذا كان هذا الكلام صحيحا فما على المرء الا الاستنتاج بأن الحركة الشعبية في الاردن ضعيفة، وعلى نفس القدر من الاهمية أن نقابة الصحفيين الاردنيين لربما تكون هي الحلقة الاضعف بين جميع النقابات المهنية وحتى بين منظمات المجتمع المدني الاخرى.

وضعف النقابة هذا مرده الى نظامها، وهي هوة اصبحت واضحة في عدم قدرة النقابة على تنظيم مهنتها، وصياغة الحكومة لقانون الصحافة الجديد دون تشاور مسبق مع النقابة دليل على ذلك

المراقبون للازمة التي نشبت في اعقاب صدور التعديلات على قانون المطبوعات والنشر (١٩٩٣) في منتصف ايار الماضي، يشيرون الى أن النقابة التي يفترض فيها ان تكون في مقدمة الصفوف للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير، كانت هي الحلقة الاضعف حيث كان ذلك جلياً في عدم اتخاذها اجراء مناسبا في مواجهة التعديلات، بمعنى انها رفعت الراية البيضاء.

مصادر نقابة الصحفيين الاردنيين تعزو عجز النقابة عن التصدي للتعديلات الجديدة، الى تركيبة العضوية داخل مجلس النقابة والهيئة العامة، مما ادى على مدى تاريخها الى تشكيل تحالفات سياسية غير مألوفة، وهيئة عامة غير مهتمة وغير فعالة، وقد اثر العامل الاول في الوضع الثاني.

وبسبب الموقف المتراخي لنقابة الصحفيين، فان النقابات المهنية الاثني عشرة الموجودة على الساحة والتنظيمات المدنية الاخرى التي وقفت وراء الصحفيين وقضيتهم، قد اضطرت ايضا للتراجع.

تقول الصحفية كارولين فرج من «الرأي» ان العلاقة الوحيدة التي تربط معظم الاعضاء بالنقابة هي الانتخابات «فنحن كاعضاء في النقابة نكتب عن حقوق الناس، لكننا لا نتابع هذه القضية مع انفسنا، ضمن نقابتنا. انني اشعر ان الخلافات داخل النقابة قد لعبت دورا في السماح بصدور القانون المؤقت».

تتكون النقابة من حوالي ٤٥٠ عضوا ينتمي اغلبيتهم الى الصحف العربية اليومية (واثنتان منها مملوكتان بشكل جزئي للحكومة)، والى معظم الصحف الاسبوعية (وهي تابعة للقطاع الخاص) ووكالة الانباء الاردنية (بترا) المملوكة للحكومة ومالكي الصحف.

كل هذه الجهات، ممثلة في مجلس من تسعة اعضاء، حسبما تنص قوانين نقابة الصحفيين الاردنيين الفرعية (ثلاثة يمثلون صحف القطاع الخاص، ثلاثة يمثلون بترا، ثلاثة يمثلون مالكي الصحف، ورئيس، وهو الان من مالكي الصحف).

وحسب ما يقوله كاتب اخر في «الرأي» طلب عدم ذكر اسمه: يمكننا القول ان «الحرس القديم» أو الذين لهم مصالح متداخلة مع الحكومة، يشكلون اغلبية اعضاء نقابة الصحفيين الاردنيين.

هذا «الحرس القديم» لا يشمل صحفيين من الصحف الاسبوعية، وهم يمثلون شريحة السلك الصحفي التي ستتأثر اكثر من غيرها بالقانون وهم ممن انضموا في السنوات الاخيرة فقط الى صفوف النقابة فمن المعروف ان الحرس القديم يشمل اشخاصا من الصحف اليومية وبترا والمالكين.

ومن هنا، كانت هناك اختلافات في النهج ازاء التعامل مع القانون، داخل نقابة الصحفيين الاردنيين، والتي تجسدت في قرار اولي من قبل مجلس النقابة لتقديم استقالاتهم احتجاجا ، بينما اختار نقيب الصحفيين سيف الشريف الذي كان يعتبر الى حد كبير مرشح الحكومة في انتخابات النقابة في العام الماضي ، اختار ان يبقى في منصبه كنقيب.

يقول السيد الشريف انه بقي كنقيب حتى يقود المفاوضات مع الحكومة حتى يتم الغاء القانون او ، على الاقل، تخفيض وطأته، وقد سحب اعضاء المجلس استقالاتهم بعد يومين من تقديمها، قائلين انهم يؤيدون موقف السيد الشريف، مع ان اثنين من الاعضاء قالا ان اربعة من التسعة اعضاء في المجلس قد سحبوا استقالاتهم بعد ان علموا ان الخمسة الاخرين سيفعلون ذلك.

ويبدو ان هنالك اعتبارات اخرى قد دفعت الاعضاء الى اعادة النظر. ويقول احد الاعضاء «شعرنا (الخمسة) اننا نتعرض للضغط واردنا ان نظهر الموقف الموحد بقدر المستطاع».



كان موقف السيد الشريف في المأزق باكمله مثيرا للجدل، فقد اتهمه بعض الصحفيين بعدم اعلام المجلس بتفاصيل التعديلات (مع انه كان يعرف بها معرفة تامة قبل اصدارها من قبل الحكومة).

خرج السيد الشريف في ذلك الوقت عن صمته واصدر بياناً نفى فيه «اي علم مسبق او ايحاءات» اعطاها له وكيل وزارة الاعلام السيد محمد امين والتي تقول انه عرف عن قانون الصحافة قبل نشره في الاسبوع الذي سبق تطبيق القانون.

لقد انتخب السيد الشريف كنقيب في الصيف الماضي، نتيجة اتفاق (جنتلمان) بين «الراي» و«الدستور» ونتيجة لتأييد الصحفيين الذين شعروا ان بامكانه ان يضمن علاقة مريحة بين الصحافة والحكومة، وكان يعتبر، بشكل عام، «مرشح الحكومة» في الانتخابات.

وقال صحفيون ان موقفه في الامور الاخيرة ليس مفاجئا.

وقد ايد محرر في صحيفة اسبوعية مقولة ان ذلك يعود الى التركيبة المعقدة لنقابة الصحفيين الاردنيين. فالنقابة تضم صحفيين ومالكي صحف ممن لا يشاركون، بالضرورة في نفس المصالح، وهنالك موظفو بترا الذين يتعرضون للضغط.

لم يفكر الصحفيون من بترا، التي يمثلها اكثر من ٨٥ عضوا في النقابة، ولا الصحفيون من الصحف اليومية، في الاحتجاج في شهر أيار امام رئاسة الوزراء او يشاركوا في محاولتين لعقد جلسة استثنائية للجمعية العامة للنقابة في حزيران.

ان الفرضية العامة بين معظم الصحفيين ان بترا في مناسبات كهذه او خلال الانتخابات تتلقى الاوامر من الحكومة.

الا ان السيد الشريف، ومدير بترا السابق خالد محادين يعارضان هذه الفرضية فالسيد الشريف يقول لم يكن الاعضاء من بترا اداة طيعة بيد الحكومة، وتجربتنا تدل على انهم ليسوا ادوات ضد زملائهم، بطبيعة الحال، يجد المرء تحالفات سياسية في النقابة، لكن ليس فقط بين اعضاء بترا، ولم اسمع ان الحكومة استخدمتهم كاداة لكسر العمل الجماعي والتفاهم.

ويوافق السيد محادين الذي تحدى السيد الشريف على منصب النقيب في الانتخابات الاخيرة . وقال: مع ان موظفي بترا موظفون حكوميون، فانهم كانوا دائما يعبرون عن اراء مستقلة بحرية اكثر من العاملين في الصحف اليومية، وكان هؤلاء موظفو بترا أول من اضرب وفق قرار من مجلس النقابة ولم يقم العاملون في الصحف اليومية انذاك بالاضراب من اجل حقوقهم، كما ان العداء القائم من زمن بعيد بين بترا والصحف اليومية قد حال دون عمل موحد ضد القانون الجديد.

ويقول السيد محادين ان اي موظف من بترا اتخذ موقفا ضد قانون الصحافة كان يمكن ترميجه . والقانون العرفي والعقلية التي أوجدت القانون لن يمنعا ترميج موظف من الوكالة.

وفي الحقيقة فان اشد الاحتجاجات على القانون قد جاءت من الصحف الاسبوعية التي لم يساعد تصرفها الصحف اليومية على الوقوف الى جانبها.

كما تقول الانسة فرج: كانت الصحف الاسبوعية عبئا على الصحفيين، الى حد ما، فقد تناولت قضايا بطريقة اثرت سلبيا على مصداقية الصحف اليومية، وكانت الاسبوعيات تركز على شعارات وعناوين كثير من الناس اعتقدوا انها كانت على حساب الحقيقة والموضوعية والدقة، وكان هذا كفيلا بالحاق الضرر بنا جميعا كصحفيين.

ويوافق السيد الشريف على ان الصحف الاسبوعية واصلت تجاوز حدودها، حتى بعد ان قام المجلس التنفيذي للنقابة بجمع رؤساء تحرير الصحف اليومية، وناشدهم بأخذ الامور ببساطة.

يقول السيد الشريف: نعتقد ان عليهم ان يتابعوا الاخبار والتحقيقات التي يغطونها، لكن بطريقة حضارية وجديرة بالوثوق بها.

لكن رغم ((التصرف السيء)) للصحف الاسبوعية ، فان نقابة الصحفيين الاردنيين لم تكلف نفسها بمعاقبة اعضائها، الا في حالات استثنائية .

في مقابلة جرت معه مؤخرا، قال السيد الشريف «ان نقابة الصحفيين الاردنيين تؤمن بالتنوع ونحن لم نكن مع ممارسات الصحف الاسبوعية، حين كانت تتحدث بشكل سلبي عن الوحدة الوطنية – فهذا يؤثر على نسيج مجتمعنا. لكن الصحف الاسبوعية رفعت سقف حرية الخطاب واستغلت كل فرصة لكشف الفساد ومناقشة الفجوات في ممارسات الحكومات مشيراً الى انه «لن نطلب من زملائنا الالتزام ببرنامج معين للديمقراطية».

نضال منصور، محرر صحيفة الحدث الاسبوعية، قال ان هناك نقاط اتفاق داخل النقابة بين جميع الصحفيين وهي ثلاث: أولا ان قانون مؤقت ينظم الصحافة والصحفيين ينبغي الا يصدر دون موافقة البرلمان او التشاور مع الصحفيين، ثانياً أن القانون الجديد تراجع فيما يتعلق بحرية التعبير والصحافة عن قانون ١٩٩٣ وثالثاً ان الصحف الاسبوعية ارتكبت بعض الاخطاء.

الانسة فرج تعتقد ان النقطة المهمة تكمن بالاعتراف ان الجسد الصحفي مريض ويحتاج الى علاج، لكن ممن نريد تقديم العلاج؟ الحكومة ام النقابة؟

نقيب الصحفيين يقول «انه في مصر وعندما اصدرت الحكومة هناك قانونا للصحافة، احتاج الصحفيون المصريون الى ١٣ شهرا لتوقيف العمل بالقانون» ويشير ان العودة عن أو توقيف العمل بالقانون المؤقت الذي أصدرته الحكومة الاردنية يحتاج الى مزيد من الوقت، خاصة اننا في مرحلة من الصعب على الحكومة ان تتراجع عن قانونها، وسنواصل الجهود والمساعي لوقف العمل به».

ومن جهته يقول السيد فؤاد حسين عضو مجلس النقابة ومن كتاب «العرب اليوم» : ان مجلس النقابة في الوقت الحاضر لا يستطيع اتخاذ اي قرار حاسم نتيجة تركيبته . فنحن في الاساس خمسة مقابل خمسة.

لقد تصارع الصحفيون والحكومة لسنوات عديدة من اجل اصدار قانون جديد للنقابة، وخرجوا بفكرة تغيير هيكلة لكن جميع المحاولات باءت بالفشل.

«ان الطريقة الوحيدة لمعالجة الوضع هي تغيير ممثلي النقابة المنتخبين » كما تقول الانسة فرج.

يقترح السيد محادين ان تطبيق النظام المعمول به في مصر، حيث يوجد نقابتان – واحدة تمثل المالكين والاخرى تمثل الصحفيين – يمكن أن يكون حلا لتنظيم «متعفن».

يقول احد المندوبين في «الرأي» : ما شهدناه من خلال الضجة حول قانون الصحافة الجديد هو ان نقابة الصحفيين الاردنيين بنظامها الحالي لا تخدم اي هدف، فليس للاعضاء اي تأمين اجتماعي او صحي، ولاصناديق للاسكان، حتى انه لا يوجد لدينا طاولة تنس . ونحن الان نرى ان النقابة لا تستطيع حتى الدفاع عن حقوق الصحفيين.

يتفق الجميع على ان العمل الناجح من اجل العودة عن التعديلات الجديدة هو الفرصة الاخيرة لكي تؤكد النقابة مصداقيتها كنقابة مهنية، واعادة الثقة بينها وبين الصحفيين.

تقول الانسة فرج: لا يؤمن اي صحفي بالتراجع، فالحقوق التي اعطيت لنا، حقوقنا ولا يمكن اخذها. لذلك فانه سيكون على النقابة أن تراقب كيفية تطبيق القانون – وهذه لخر فرصة لتحسين صورتها.

* صحفية تعمل في الجوردن تايمز

صحيفة عبد ربّه في ذمة الله

● خاص بالمشرق

مع ان التعديلات التي ادخلت في شهر ايار الماضي على قانون المطبوعات والنشر الصادر عام ١٩٩٣ لن تطبق قبل منتصف شهر اب، الا انها بدأت تأخذ مفعولها مع صناعة الصحافة الاسبوعية منذ الآن.

ففي منتصف حزيران الماضي اصبحت صحيفة عبدربه الاسبوعية، وهي الصحيفة السياسية الساخرة الوحيدة في الاردن، اول ضحايا القانون.

بعد عشرة شهور فقط من صدورها، وبعد اصدار ٤٥ عددا منها، اعلن رئيس تحرير عبدربه يوسف غيشان ان ادارة صحيفته اختارت اغلاقها كونها لن تستطيع احتمال الغرامات المالية التي يمكن ان تفرض عليها كنتيجة للقانون.

يقول السيد غيشان ان القانون الجديد مطاط ويمكن تطبيقه على اي مقالة ننشرها. ويمكن ترجمة القانون الغامض باي طريقة.

ان نصوص القانون معروفة جيدا الآن، واكثرها ضررا للصحف الاسبوعية هي المواد التي تسعى الى فرض العقوبات التي تتراوح بين ١٥ الف الى ٥٠ الف دينار، على الصحف التي تخرق القانون، اضافة الى متطلبات رأس المال الضخم.

من المتوقع ان يؤدي العاملان مجتمعين الى اخراج بعض الصحف الاسبوعية على الاقل من الساحة، حيث انها لن تستطيع احتمال الغرامات المالية ولا تأمين رأس المال المطلوب والذي رفع من ١٥ الف دينار الى ٣٥٠ الف دينار.

يعتقد السيد غيشان ان هذه الحالة ليست حالة عبدربه فقط، حيث ان مالكي وناشري الصحيفة يملكون ايضا صحيفة شيحان الاسبوعية وصحيفة "العرب اليوم" اليومية، ولم يكن رأس المال عاملا في قرار الادارة، لكن وضع صحيفة عبدربه كجريدة ساخرة ومثيرة للجدل ومطاطية القانون العكسية يمكن ان يعرضاها لامكانية تكبد غرامات مالية ثقيلة.

ما يقوله السيد غيشان ان الصحيفة الساخرة نوع جديد من الصحافة ينبغي ان يمنح حرية اكثر عند التعامل مع القضايا اليومية، اكثر من الصحف اليومية، ويقول ان القانون الجديد لا يوفر ذلك.

عند اغلاقها، كانت صحيفة عبدربه تواجه ثلاث قضايا امام المحاكم، قضية شخصية رفعها مسؤول حكومي، وقضية اخرى من برلماني، والثالثة من مواطن رفع دعوى بعد ان نشرت عبدربه جملة اعتبرت مناهضة للدين.

ان الصحف الاسبوعية كانت غالبا تتهم بتجاوز الحدود الضيقة للادارة العامة، وقد اثار تصرفها انتقادات من المسؤولين والبرلمانيين والمواطنين والصحفيين انفسهم، ولم تكن عبدربه بشكل خاص، استثناء.

لقد اعترف المحرر السابق للصفحات الانجليزية في عبدربه رمزي خوري، ان الصحيفة كانت بالفعل قاسية في معالجتها للقضايا وتناولها للشخصيات التي كانت تكتب او ترسم عنها. وقال: هنالك اشكال كثيرة للسخرية، ويمكنني القول ان عبدربه كانت تنتج اكثر اشكال السخرية راديكالية. لكن السيد خوري يعتقد في نفس الوقت ان الصحيفة كانت نفحة هواء نقي للاردنيين.

وهو يقول: كانت مباشرة جدا في التعامل مع الشخصيات او المسؤولين العامين والقضايا الوطنية، وكانت عبدربه تدعي انها تمثل "حملة الكوبونات" وتعهدت بمراقبة الحكومة والبرلمان.

لكن ربما كانت عبدربه كفكرة وممارسة لم يحن زمنها بعد في الاردن.

"ان الصحيفة كانت بالفعل قاسية في معالجتها للقضايا او تناولها للشخصيات التي كانت تكتب أو ترسم عنها... وعبدربه كانت تنتج اكثر اشكال السخرية راديكالية... لكنها في نفس الوقت نفحة هواء نقي للاردنيين"

ويقول السيد خوري، وهو يعمل الآن كمحرر في جريدة الجوردن تايمز ان السخرية في الاقطار الاخرى معترف بها كشكل من الفن الرفيع وهي مقبولة على هذا النحو. ان تجربة عبدربه تثبت ان العكس هو الصحيح في الاردن.

ان كل من يعرفون عبدربه اشاروا الى انه كان من الصعب على العقل المحافظ الاردني ان يتقبل الانتقاد العلني، حتى وان كان ساخرا، ربما لان مثل هذه الظاهرة لم تطرق من قبل ولم يتعود عليها الناس.

قبل عام ١٩٨٩ لم يكن للسخرية السياسية اي مصدر بالنسبة للاردنيين، كما يقول هشام يانس، وهو ساخر آخر، مشهور في الاردن والعالم العربي، بدوره في فرقة مسرح اهلا وهو عمل ساخر يتناول ممارسات الزعماء المحليين والاقليميين، يعتقد الفنان يانس ان ليس من السهل جعل الاردنيين يضحكون، وينبغي ان يتم ذلك بشيء من الذكاء، او حتى الكثير منه.

ويقول: عليك ان تعرف كيف تثير خلجات الاردنيين، ومع انني كنت معجبا بجهود عبدربه فانني اشعر ان عملها كان يتم بذوق سيء، فهو يخاطب القضايا اليومية الرئيسية ولكن يحتاج الى تشذيب.

ويقول يانس والمعروف اكثر بهشام انه كفنان ساخر، كان مدمنا على قراءة عبدربه وكان يراقبها ليرى كيف تتناول الامور.

واخيرا اصبت بشيء من خيبة الامل، ولنقل ان عبدربه اساءت فهم الفرق بين الفن الرفيع والفن الاباحي.

ان الفرقة التي يقودها الثنائي الكوميدي، هشام وشريكه نبيل (صوالحه) تقف على المسرح منذ سنوات كثيرة دون ان يثار ضدها اي شكوى، حتى من الجهات الرسمية التي تتناولها غالبية نكات الفرقة.

اذن لماذا ازدهر المسرح الساخر بينما تخبطت الصحافة الساخرة؟

يقول مصدر مطلع على الشؤون الاعلامية في البلاد! ان نبيل وهشام جزء من المؤسسة، فهم منها ولا يقدمون مسرحا خارجا عن النظام العام.

ووفقا لتحليل هذا المصدر فان المادة المنشورة ذات بعد مخيف اكثر للمسؤولين: فهي تظل معلقة في الاكشاك وعلى طاولات القهوة، وتصل الى اناس اكثر لان اشخاصا اكثر يستطيعون شراء صحيفة من غير ان يستطيعوا قضاء امسية في المسرح والتي تكلف بالتالي نقودا اكثر.

السيد غيشان ينفي هذه الاتهامات خصوصا حول قيام عبدربه بتجاوز الاعراف العامة او التشهير بالمسؤولين.

وحسبما يعتقد السيد غيشان فان السخرية هي ان تضحك من بؤس العالم كما نعرفه طالما اننا لا نستطيع ان نتصدى للبؤس من غير طريق الضحك. انه الشرارة الاولى ضد المحظورات التي وضعتها السلطة، وهو يزيل الهالة عن السلطة سواء من خلال الرسوم الكاريكاتيرية او الكلمات.

ويقول السيدان غيشان وخوري ان توزيع الصحيفة بين ١٦٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ نسخة اسبوعيا في الاردن، غير شاملة عدد غير معروف يوزع في الخارج كان يشهد بحقيقة ان المواطن العادي كان يتقبل عبدربه، ربما الى درجة اكبر مما توقعوا في الاصل.

يقول السيد خوري: ان السخرية شكل من اشكال التعبير. وهو في بعض الاحيان فج ونتيجة لذلك لم تتوقع ان يتقبله الناس، مثلما يتقبل بعض الناس الاوبرا او الباليه بينما لا يقدرها آخرون.

من ناحيته يؤكد السيد غيشان بان صدر الحكومة الحالية بالذات هو الذي لم يستطع احتمال ذلك.

في آخر تحية من عبدربه للحكومة يوم ١٤ حزيران، اعلنت افتتاحيتها بكلمات ماكرة ان المواطن الاردني عبدربه لم يستطع ان يكون شاهد زور على ديمقراطية عرقية، اسوأ من الديكتاتوريات القديمة، فالاخيرة لم تقتل باسم الوطن، وتغتصب الديمقراطية باسم الديمقراطية وتقتل العدالة بسيف العدالة.

واضافت الافتتاحية "ان دم المواطن الاردني المقتول عبدربه في رقابكم.. هل يمكن للمقتول ان يسخر من قاتله؟

.. نعم، ومن لا يصدق، فان عليه ان يلقي نظرة على عبدربه؟"

صحف اسبوعية اخرى تعلن احتجابها.... احتجاجا على القانون الجديد

● خاص بالمشرق

بعد ان اعلنت صحيفة عبد ربه الاسبوعية اختيار الاغلاق على تحمل النتائج المترتبة لتنفيذ قانون المطبوعات الجديد اعلنت صحيفتان اخريتان وهما «الميثاق» و«الحياة» نيتهما التوقف عن الصدور احتجاجا على القانون ، وبذلك يصبح عدد الصحف المحتجبة او المتوقفة عن الصدور ٣ صحف اسبوعية، فيما تستعد صحيفة رابعة وهي «المجد» لفعل ذلك في الثامن والعشرين من تموز، حسبما يقول رئيس التحرير المسؤول ومالك الصحيفة فهد الريماوي.

ويقول السيد الريماوي «اننا امام خيارات ثلاثة: «الاول ان نربح قضية رفعناها امام محكمة العدل العليا ضد القانون الجديد، وتأمل ان تصدر المحكمة قرارا بوقف العمل بالقانون المؤقت لحين البت بالقضية» مشيرا الى ان هذا الاجراء من شأنه اعطائنا فرصة ٣ شهور، ويكون مجلس النواب القادم قد عقد اولى جلساته.

واما الخيار الثاني فهو ان لدى وزارة الصناعة والتجارة - السجل التجاري، صلاحيات بقبول رفع رأسمال الشركة او المؤسسة دون المطالبة بكفالة بنكية او ورقة مالية تثبت توفر المبلغ المطلوب الـ ٣٠٠ الف في رصيد الشركة مشيرا الى ان رفع راس المال شكلي اكثر منه فعلي.

واذا ما فشل الخياران السابقان، «فان الاغلاق هو الخيار الثالث، حيث لا نستطيع توفير الـ ٣٠٠ الف دينار».

ويشير الريماوي الى «ان الحركة المالية الشهرية للجريدة لا تزيد عن الـ ١٥ الف دينار» ويثبت ذلك بميزانية شهرية.

ويطق الريماوي على موقف نقابة الصحفيين الاردنيين من القانون المؤقت الجديد، بقوله «ان موقف النقابة ممثلة بمجلسها وهيئتها العامة شديد البؤس» مشيرا الى ان النقابة لم تستطع منع اصدار القانون المؤقت، كما لم تستطع ادخال التعديلات التي اقترحتها بالتشاور مع رئيس الوزراء ايضا ولا تأجيل تطبيق القانون الجديد الى حين انعقاد مجلس النواب القادم. يقول السيد الريماوي ان مجلس نقابة الصحفيين خذل مجالس النقابات الاخرى من حيث اعلانه العدول عن استقالته، مما دفع المجالس الاخرى للعدول عن الاستقالة ايضا. ويضيف «ان نقابة الصحفيين حضورها مثل غيابها، وفجيعتي بها اكثر مما توقعت... فهي لا في العير ولا في النفير». من ناحيته يقول ناهض حتر صاحب صحيفة «الميثاق» ان جريدته لحتجبت، وان هيئة المديرين قد دعت عددا من الشخصيات الوطنية لتدارس موضوع احتجابها واعادة صدورها من خلال شركة تستطيع توفير راس المال المطلوب البالغ قيمته ٣٠٠ الف دينار، وان ثقتنا بالوطنيين والاحرار وشعبنا كبيرة لكي يعيدوا اصدار الميثاق».

وفي الوقت نفسه، يقول السيد حتر «انه كلفنا مستشارنا القانوني في رفع دعوى لدى محكمة العدل العليا للطعن بما جاء في القانون المؤقت، ونامل كسب القضية والعودة الى الصدور ، كما فعلت صحيفة «المجد»».

جريدة «الحياة» الاسبوعية هي اعلنت كذلك لحتجابها عن الصدور، وحسب قول ضيغم خريسات صاحب الجريدة: «ان «الحياة» ستصدر من اليمن، بعد ان عصف بها قانون المطبوعات الى اقاصي الوطن العربي» مشيرا الى ان «الحياة» الى جانب زميلاتها «المجد والميثاق» قد رفعت دعوى امام محكمة العدل العليا، معربا عن امله في كسب القضية لتعود صحيفة «الحياة» الى ممارسة دورها الصحفي والاعلامي.

وحسب معلومات وردت الى «المشرق» فان صحفا اخرى تفكر في التوقف عن الصدور وستختفي، فيما اعلنت صحف اخرى انها ستصدر من الخارج، خاصة بعد ان بدات مواد القانون المؤقت باخذ مفعولها، وذلك بقيام الحكومة بموجب القانون الجديد برفع قضايا ضد عدد من الصحف بما فيها صحف يومية.

عن المشرق والتوجه للعقل

في عموده اليومي بجريدة الدستور ، كتب الاستاذ باسم سكجها مقالا عن «المشرق» بعد عودتها للظهور تحت عنوان («اهلا بـ «المشرق») ، فقال:

تتكاثر الصحف... وتتناقص الصحافة... تتناسخ العناوين المريضة... وتتقلص المضامين العاقلة...

لكن «المشرق» الجديدة، لا القديمة، التي صدرت امس، تحمل نكهة خاصة، اهمها انها لا تدعي شيئا، ولا تغرقنا بالوعود... فقط تقدم موضوعاتها المدروسة، بهدوء، وثقة، ودون افتعال.

واذا كنا عرفنا، خلال السنوات الاربع الماضية، عشرات الصحف، على الاقل، وتعرفنا على غثها وسمينها، فاختلط الحابل بالنابل، فاننا لم نتعرفه في صحافتنا الاردنية، على تلك الدورية، التي تلخذ من الصحافة اليومية رشاقتها وطزاجتها، ومن الاسبوعية حيويتها وجرأتها، ومن الفصلية جديتها ورصانتها... على اننا، الان امام «المشرق»، التي تقدم كل ذلك، في عشرين صفحة، على ورق لا يلوث يديك بسواد حبره، وبحجم جدير بالجلوس على رف مكتبة، وبشكل مريح للعين والعقل.

وهي تتوجه للعقل مباشرة، فلا تستفزه، بعنوان يستدرج للقراءة، ليكتشف ان المتابعة كانت عبثا، ولا تحتال عليه بالمفردات الفخمة ، في غياب المضمون، ولا تلتف على المعنى بالرموز التي تحتمل الف وجه... ووجه! لكن عين رضانا عن «المشرق» لن تكون كليلة عن عيوبها...

فهي شهرية، والاصل في الشهريات ان تستغرق قراءتها اياما، تتوزع على ايام ثلاثين، لكنها لم تلخذ من وقتنا سوى ساعتين!

وهي متخصصة بالتحليلات السياسية والاجتماعية والاعلامية، لكن التكرار كان واضحا في عدة موضوعات، فقرأنا عن قضية واحدة غير تحليل تشابهت في المعلومات والمواقف، واختلفت في الاسلوب.

وهي مفتوحة للجميع، لكننا تابعنا فيها اسماء تمثل جانبا واحدا، فخلت من الكتاب خارج خلقة مجوردان تايمز... ونتذكر اننا نناقش العدد الاول، لهذا نتوقف عن النقد، باعتبار ان هذا العدد تجريبي، كأي عدد اول، ونتمنى لـ «المشرق» مضاعفة عدد صفحاتها، ان استمرت شهرية، او التحول الى اسبوعية في نفس عدد الصفحات...

نقول:

تعبنا من استدراجنا وراء عناوين عريضة، تحمل مضامين ضحلة، ولاحقنا العيار حتى باب الدار، واكتشفنا الخديعة...

وفهمكم كفاية...

واهلا بـ «المشرق»!

مركز الدراسات الاستراتيجية واستطلاعات الرأي: الحقيقة بين الشخصنة والموضوعية

فريدة السلفيتي*

فجرت استطلاعات الرأي الاخيرة التي يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية، معركة عنيفة وردود فعل بين عدد من كتاب الاعمدة في الصحافة اليومية والاسبوعية، على خلفية نتائج جزء بسيط من استطلاع الرأي حول الديمقراطية في الاردن، تبين فيه ان بعض هؤلاء غير مقروئين، وان نسبة ضئيلة من القراء فقط تهتم بما يكتب هؤلاء الكتاب والصحفيون.

بعض الذين اغضبتهم النتائج، اخذوا يكيلون التهم للمركز واهدافه من هذه الدراسات والقائمين عليها، الى حد اغتيال الشخصية العلمية للمركز، كأن يقال «ان هناك طعنا علميا واضحا تماما في منهجية اجراء استطلاعات المركز، وهو طعن اتفقت عليه معظم اراء الاختصاصيين والاكاديميين داخل الجامعات الاردنية والجهات الدولية المتابعة المحايدة».

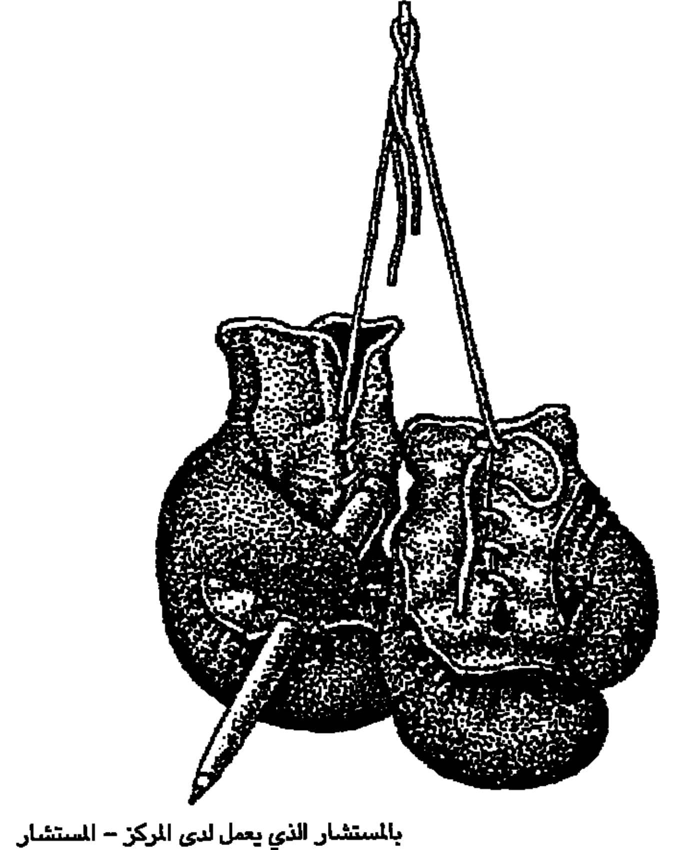
البعض فسر تلك الضجة التي اثيرت حول الاستطلاع كردة فعل على مقالة كتبها الدكتور فهد الفانك في جريدة الرأي، وليس نتائج الاستطلاع نفسه ، وقد قال احد الصحفيين ان الفانك قد وضع اسمه في مقدمة الكتاب ليثير بذلك زوبعة. وما يشير الى هذه الضجة ان مركز الدراسات الاستراتيجية لم يجد ضرورة لنشر نتائج هذا الجزء من الاستطلاع، ولكنها متاحة لمن يطلبها.

وعقب أحد المثقفين على ضجة كتاب الاعمدة متسائلاً: "لماذا لم تلفت النتائج الهامة التي جاء بها الاستطلاع حول الديمقراطية والمشاركة في الانتخابات والاحزاب والمرأة، نظر واهتمام كتاب الاعمدة، أم أنها اقل أهمية تجاه المرتبة التي يحتلها كل منهم في قلوب القراء"؟ واضاف "ان الذين لجأوا الى التهجم على مركز الدراسات، كان لأسباب شخصية".

كما بادر احدهم الى القول" لماذا لم يغضب الكتاب عندما اشار جلالة الملك في خطاب له بتاريخ ٩٧/٦/٩ الى الموضوع بقوله « ان نظرت الى الاعمدة في كثير من صحفنا، سمعنا باحصائيات اجريت في الفترة الاخيرة بأن قلة من الناس يقرأوها أصلا".

أحد العاملين في المركز، قال "أن بعض هؤلاء الكتاب، كانوا في السابق يتهافتون على دراسات المراكز واستطلاعاته ويصفونها بالمصداقية والمنهجية العلمية- راجعوا كتاباتهم في الصحف اليومية والاسبوعية- لكنهم اليوم ولاسباب شخصية يشنون حملتهم على المركز عندما اغضبتهم النتائج، مع العلم ان احداً منهم لم يتقدم ليقدم الدليل العلمي على هجمته".

الكاتب الصحفي فخري قعوار (امين عام اتحاد الكتاب العرب) الذي شن حملة على المركز قال "ان مثل هذه الاستفتاءات تجانبها الموضوعية، ولا تتقيد بالاسس اللازمة لنجاحها".



مشيرا الى عدم "شلفقة" الاستطلاعات على هذا النحو... وللعلم ان قعوار ترتيبه الثاني في الاستطلاع .

الكاتب الصحفي راكان المجالي، ذهب الى ابعد من ذلك، ووصل الى وصف المركز بانه "ادوات في يد جهات اجنبية تحت تسميات مختلفة". مشيراً الى ان مراكز البحث والدراسات والتحقيقات الصحفية في الولايات المتحدة، هي ادوات عمل لجهاز المخابرات المركزية الامريكية".

كما وصف المجالي استطلاع المركز بانه" مفبرك" وحذر الصحف الاردنية من نشر استطلاعات المركز « الخبيثة والغير موثقة».

ومن جانبه قال د. نبيل الشريف رئيس التحرير المسؤول لجريدة الدستور اليومية "ان الاستطلاع انطوى على ظلم فادح للكتاب، وخلط عجيب في الاسس والمعايير التي اختير على اساسها كتاب الاعمدة".

ومآخذ الدكتور نبيل الشريف أنه كاتب عمود اسبوعي في صحيفة يومية، وطالب المركز باستطلاع حول الكتاب غير المنتظمين، وتخصيص قائمة مستقلة لهم لا تحشرهم في قائمة كتاب الاعمدة اليومية المنتظمة مضيفاً انه لو حصل هذا لكانت النتائج مختلفة.

أما الكاتب الصحفي باسم سكجها، شكك بتمويل الدراسات بسؤاله "من صرف على الاستطلاع" والى حد التشكيك بالمستشار الذي يعمل لدى المركز – المستشار اللبناني الاصل – اردني الجنسية – طوني صباغ، في وضعه صيغ الاسئلة، حيث لم يراع اسس الموضوعية المطلوبة فيها... وكأنه يشير بذلك الى أن جهات ما تقف وراء الاستطلاعات، وانها (الاستطلاعات) اجريت لخدمة اهداف هذه الجهات ... وفي ذات الوقت يطالب سكجها الصحفيين، الجلوس على كرسي الاعتراف، وان يعيدوا النظر في مسيرتهم فيتأملوا الموضوعات التي يطرحونها والطريقة التي تتم فيها تناولها، وانه ليس مجديا «ان نشحذ سكاكيننا، ونشكك في موضوعية الاستطلاع تعبيرا عن مداراة العجز، باعتبار ان الاعتراف بالذنب فضيلة، وان خير الخطائين التوابون». ويصف سكجها الكتاب خلال سنة واحدة من كتابتهم : كيف ان التذبذب غير المعقول في المواقف، الى حد القول ان الكتابة صارت بلا هوية وانها صارت مهنة من لا مهنة لهم... جعلت الاعمدة أقرب الى ملىء الفراغ منها الى تعبئة العقل، كما اشار الى ذلك احد المثقفين قائلا: «ان الزوايا اصبحت تكايا».

اما الكاتب الصحفي جهاد المومني، احد الذين هاجموا الاستطلاع، فقد حمل المسؤولية للمستفتين (القراء) وليس للمركز، قائلا: الذين هم بالمحصلة مواطنون برهنوا للأسف جهل وقلة دراية واجابات لا تستند الى معلومة.

وقد علق على ذلك احد المثقفين قائلا: لماذا نقول العيب في المستفتين (القراء) .. مثلما ان الاردنيين غير راضين عن اداء النواب، ايضا القراء غير راضين عن كتاب الاعمدة الصحفيين!

في الوقت الذي اختار فيه بعض الكتاب الصحفيين موقف الهجوم ضد استطلاعات الرأي التي اجراها مركز الدراسات الاستراتيجية ، كان هناك عدد من الكتاب ممن يرون ثمة علمية في منهجية الاستطلاع، حيث قال الكاتب الصحفي عريب الرنتاوي «اذا كنا موضوعيين فعلا دعونا نقول: ان نتائج الاستطلاع تحتمل الخطأ والصواب... حيث ان مجتمعنا الاردني ينتمي لموروثات ثقافية واجتماعية تلقي بظلالها على نتائج استطلاع الرأي، الموقف المعلن والموقف الداخلي، وهو ارث مستمد من حقبة طويلة من (العرفية) للدولة والمعلومة الرسمية، المدونة»... مشيرا الى ان نقاط الضعف في تجربة الاستطلاعات لا ترتبط بالفكرة ذاتها او بالجهة المشرفة على تحقيقها بقدر ما ترتبط بظروف مجتمعنا وتقاليده وموروثه الثقافي والاجتماعي.

وفي اشارة الى عدم منهجية الهجوم الذي شن على المركز من قبل بعض كتاب الاعمدة، قال الناشط السياسي والكاتب تيسير الزبري «ان المركز لا يقوم فقط باستطلاعات الرأي، فهو يعقد الحلقات الدراسية ويستضيف رجال الفكر والسياسة في الاردن والعالم العربي وغيره، ويصدر الدراسات الاقتصادية والسياسية ذات القيمة المنهجية العلمية، ومع كل ذلك فلا احد يتحدث بالنقد والتحليل عما يصدر عن المركز (موضع الاثارة) سوى موضوع استطلاع الرأي الذي اشار الى شعبية كتاب الاعمدة وما يكتبونه في اعمدتهم اليومية والاسبوعية.

ويقول الدكتور مصطفى حمارنة مدير المركز «ان الاستطلاعات تستحق البحث واستخراج الدروس، ومن حق من يشاء أن يفسر النتائج كما يشاء... لكن المختصين فقط يمكنهم ابداء الرأي في مصداقية المركز واستطلاعاته».

* صحفية وباحثة اردنية

وكالة الاستخبارات الاميركية والشرق الاوسط

احتمالات الصدام وقضايا الخلافة تشكل مصادر قلق وانقسام في صفوف الـ «سي أي إيه»

Bill of Rights

Congress of the United States

قال تقرير ظهر في النشرة الاخبارية لمجموعة جين انترناشنال (مجلة الايكونومست سابقا) بانه ليس لدى الولايات المتحدة اي دليل على ان السلطة الوطنية الفلسطينية قد أمرت بقتل الفلسطينيين الذين يبيعون اراضي الضفة الغربية الى اسرائيليين، حسب ما يقول ضباط مخابرات امريكيون رفيعو المستوى متخصصون في الشرق الاوسط

وتتناقض القناعة الاميركية هذه مع مزاعم اسرائيلية تقول بان السلطة الفلسطينية تقف وراء عمليات قتل اولئك الذين يبيعون اراض الى اسرائيل. وكان وزراء فلسطينيون هددوا الذين يبيعون اراضي الى اسرائيل بعقوبة الاعدام، لكن حتى الآن لم تتم محاكمة اي فلسطيني بمثل هذه التهمة. لكن يوجد على الاقل شخص واحد اعتقل لتهديده رجل يدعي انه قام ببيع ارض عربية الى اسرائيليين.

وفي مراجعة واسعة لقضايا شرق اوسطية قال ضباط المخابرات بان لبنان قد ينزلق مرة اخرى في حرب اهلية جديدة حيث ان الاسباب الكامنة خلف الحرب الاهلية التي استمرت ١٥ سنة لم يتم حلها بعد.

واحد العوامل الاخرى المثيرة للقلق هو وجود احتمال حدوث صدامات عرضية بين اسرائيل وسوريا في لبنان حيث تحتفظ سوريا بـ ٤٠٫٠٠٠ جندي وحيث تقوم القوات الموالية لسوريا بالقتال لتحرير جنوب لبنان المحتل من قبل اسرائيل. ويقول ضباط المخابرات بان هذا الامر هو على قدر كبير من الاهمية للولايات المتحدة.

وقد قالوا بانهم غير راضين عن وضع محادثات السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين. وقال احدهم: "ليس هناك ما يكفي من الثقة المتبادلة. فعلى الولايات المتحدة ان تبذل كل ما تستطيع لتشجيع الثقة المتبادلة".

اما بخصوص ليبيا فهناك انقسام في صفوف وكالة الاستخبارات الامريكية، فاحد الآراء يؤكد على ان الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي يمسك بزمام الامور بقوة في بلاده، اما راي آخر فيقول بان قبضة القذافي على الحكم بدأت ترتخي وان تغيرا في نظام الحكم قد بات وشيكا. ومع ذلك فان اصحاب الرأيين يعتقدون بانه في حالة انتهاء حكم القذافي "فقد ننظر الى الخلف ونترحم على ايامه".

وهناك قضيتا خلافة في الحكم تشكلان مصدر قلق لضباط المخابرات الامريكيين. فالرئيس السوري حافظ الاسد والذي يعاني من المرض كان قد خطط لان يقوم ابنه باسل بخلافته في الحكم، لكن باسل توفي في حادث سيارة سنة ١٩٩٤، اما بخصوص ابن الاسد الثاني، بشار، والذي كان جراح عيون، لا يمكن التفكير بامكانية ان يصبح بالتأكيد خليفة موثوقا لابيه بحسب ما يقول التقرير.

وفي مصر حيث يؤدي الفقر المنتشر على نطاق واسع الى توسيع صفوف المعارضة فليس من الواضح من سيخلف الرئيس حسني مبارك، "ولحسن الحظ فان هناك زخما يبقي الامور سليمة نسبيا" حسب ما يقول احد ضباط المخابرات.

ولا تشعر الولايات المتحدة بنفس القلق بخصوص حليف امريكي آخر هو المملكة العربية السعودية، على المدى القصير. ويقول ضابط المخابرات بان العائلة المالكة في السعودية ستبقى ممسكة بزمام الامور بقوة وان هناك وضوح في من سيخلف الملك فهد بعد انتهاء حكمه، على الاقل على المدى القريب، فولي العهد الامير عبدالله سيخلف الملك فهد على العرش وعندها سيصبح الامير سلطان وليا للعهد بدوره.

اما على المدى المتوسط "فالأمر قد يكون اكثرتعقيدا حيث يجب الانتظار لنرى ما اذا كانت العائلة (المالكة) لديها الآلية للاحتفاظ بمعادلة الخلافة في وجه التحديات، سواء كانت هذه التحديات آتية من صفوف العائلة نفسها او من خارجها".

اما في ايران، حسب ما يقول مصدرنا، فان انتخاب محمد خاتمي ليخلف الرئيس رافسنجاني في الحكم كان "مفاجأة حتى لنا". وقد يكون خاتمي منفتحا، على الاقل على الساحة الداخلية، لكنه لم يفعل الكثير للتخفيف من المخاوف الامريكية بخصوص النوايا الايرانية. فقد انتقد اسرائيل بحدة وطالب بتغييرات في السياسة الامريكية في الشرق الاوسط. ويقول الضابط بان على الولايات المتحدة ان تراقب تصرفاته عن كثب. فالولايات المتحدة لا تؤمن بان ايرانا يقودها خاتمي ستوقف دعمها لقوات حزب الله المعادية لاسرائيل في جنوب لبنان. وهل يواجه نظام الحكم الايراني اي تهديد؟ لا فجماعة مجاهدي خلق المعارضة لديها القليل من المساندة الشعبية وهم ليسو اكثر من مجرد اداة في يد العراق الذي يدعمهم.

وهل يواجه الرئيس العراقي صدام حسين اي تهديد؟ لا عدا عن الشقاق الحادث في صفوف العائلة الحاكمة ودائرة الحكم الداخلية. ومع ذلك فان الولايات المتحدة تتلقى تقارير (والتي لا تلقى الكثير من التصديق من قبل بعض المحللين الامريكيين) تفيد بان صدام حسين "يواجه مشاكل كبيرة في كافة المناطق الريفية" وبانه يعاني من "نوبات من الاكتئاب والام الظهر الحادة".

إشكاليــة الدولــة العربيــة الحديثــة

الدكتور كامل ابوجابر *

منذ بداية السبعينيات ولنا احاول ان ادرس واحلل الاسباب الكامنة وراء المتاعب والمعثرات والانتكاسات التي تواجهها الدول، ومن ثم المجتمع او المجتمعات العربية. وحين الحديث عن هذه المصاعب فانا لا اعني الاحداث العابرة، على جسامتها احيانا كالانقلابات او العسكريتاريا او حتى تخبط او خيبة خطط التنمية في هذا البلد العربي او ذاك او حتى على صعيد الوطن العربي باكمله اذ ان جميع هذه هي في محصلة الامر التكيف مع متطلبات العصر الحديث. فالحال الذي نحن فيه الان ما هو سوى مجموعة اعراض وانعكاسات لمجموعة من الامور الكامنة في مجتمعنا والتي تشدنا الى ما نحن فيه.

وقد قادتني قراءاتي وتحليلاتي الى طرح السؤال التالي على نفسي والذي يتعلق بماهية معنى التخلف؟ وما هي سماته الاساسية؟ ومن ثم ما هي الاسباب التي تطيل حال المخاض الذي نحن فيه - حال الانتقال من مرحلة حضارية الى اخرى - والتي طالت بالنسبة لنا اكثر من اي فترة مرت على اي شعب من الشعوب الاخرى. فقد دخلت اليابان مثلا العصر الحديث بعد سبعين عاما من دخول مصر اليه مع مجيء نابليون بونابرت اليها في نهاية القرن الثامن عشر، وها نحن اليوم نشاهد البون التكنولوجي الشاسع بين هذين البلدين، وعلما بان مصر لم تشهد فترة انعزال عن العالم كتلك التي شهدتها اليابان على مدى عدة قرون قبل اقتحام الكومودور بيري الامريكي اياها كما قام نابليون باقتحام مصر قبل ذلك بخمسة وخمسين عاما.

فعلى الرغم من السيطرة العثمانية على مصر ومعظم البلدان العربية الا ان التواصل الحضاري مع الحضارات الاخرى، وبالذات مع الغرب لم ينقطع ابدا كما كان الحال عليه بالنسبة الى اليابان.

اذن ما الذي يمكن اليابان من القفز فوق الحواجز والانفكاك من بعض الاوتاد التي كانت تشده الى الخلف والانطلاق نحو آفاق جديدة دون التخلي بالطبع عن بعض سمات حضارته وتراثه الحميدة والتي ما زالت تشدنا بشكل او بآخر الى ما نحن فيه؟ مثل هذا السؤال الكبير المحير قادني الى البحث في جذور الازمة الحضارية التي ما زلنا نعانيها منذ اطلالة العصر الحديث، وبحيث اننا نشاهد معظم المثقفين العرب ما زالوا يطرحون على انفسهم وعلى شعوبهم الاسئلة نفسها التي طرحها المثقف العربي على نفسه ابان وبعد اقتحام نابليون لمصر، وما تبع ذلك من استعمار لمعظم البلدان العربية انتهاء بالاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين.

كيف تخلصت اليابان من تخلفها بهذه السرعة ولماذا ما زلنا غير قادرين على ذلك؟

قبل الغوص في تعداد وتحليل الاسباب الكامنة وراء ذلك لابد لي من الاسراع في ابداء بعض الملاحظات الضرورية: الاولى انه يجب علينا ان نفرق بين التكنولوجيا او التفوق التكنولوجي والمضمون الحضاري لمجتمع ما. فمجتمعنا العربي حضاري بكل ما في هذه الكلمة من معنى، بل ربما كانت بعض سمات حضارتنا من تراحم وتدين وشفقة وحسن الجوار وبر الابناء بابائهم والابتعاد عن العنف... الخ احد اسباب عدم تمكننا من الرد المناسب على ما نواجهه من تحديات. فالفقير العربي ذكرا كان ام انثى لديه من الادوات الحضارية ما يمكنه من العيش مع ذاته واهله واقرانه ومحيطه في حال من اليسر، اذ تجده يحفظ الرحم والشعر، عالما بامور دينه حافظا لاصوله، يحترم ذاته ويحيا حياته حسب قيم حضارية مستحبة تبتعد عن العنف او اللجوء اليه وان كان غير متمكن من اصول الحضارة التكنولوجية الحديثة؟ بامكانك ان تجالسه وتحادثه لساعات طويلة في الامور الحياتية العادية والتراثية وان كان غير قادر بعد على التملك واستعمال الآلة الحديثة، وبالذات الحربية منها.

ما اود ان اؤكد عليه اذن انه ليس لدينا ما نعتذر عنه في حضارتنا وتراثنا لا بل العكس هو الصحيح اذ انها حضارة متفوقة لها ان تفخر بآيات الجمال والابداع من قصة وشعر وهندسة وعلم وفلسفة وبين واخلاق وقيم. فالقيم الحضارية شيء والتكنولوجيا واستعمالاتها شيء آخر.

اما ملاحظتي السريعة الاخرى فهي بشكل تساؤل عن مجموعة من الاحداث التاريخية التي لا حد فاصل لها بتاريخ معين وهي القول اننا والعالم الغربي الذي شكل ويشكل التحدي الجذري لنا اليوم، كنا على مستوى تكنولوجي واحد - وبالذات من النواحي العسكرية - حتى لحظة ما ابان القرنين الخامس والسادس عشر وهي الفترة التي تلت انهيار نظام الاقطاع في اوروبا الغربية فما الذي حدث منذ ذلك التاريخ في العالم الغربي بحيث قفز الى ما هو فيه اليوم ونحن ما زلنا في لحظة الانتقال بين عصرين؟ ما الذي حدث منذ مجيء مارتن لوثر قبل ٥٠٠ عام في العالم الغربي ولم يحدث عندنا؟ وهل ماحدث هناك له علاقة بسرعة التقدم التكنولوجي الذي شهدته اليابان منذ عصر الامبراطور الميجي في العقد السابع من القرن التاسع عشر؟ وهل لادخال الوسيلة العلمية والبحث عن الحل العملي العقلاني علاقة بالامر؟

وهنا يحضرني ان اتقدم بملاحظة على ملاحظتي هذه وهي ان اعتماد الوسيلة العقلانية والاعتماد على الاختيار العملي وتسخير العلم تكنولوجيا لخدمة الانسان لم يعن ولا عنى سابقا في العالم الغربي ابتعاد الانسان الفرد عن اصول دينه وبحيث اصبح الكثير من مثقفينا يعتقدون ان العلمانية تعني تخلي الانسان عن دينه والتنكر لقيمه الروحية والحضارية. بل ربما كان العكس هو الصحيح في الغرب اذ القيت المسؤولية الروحية على الفرد كامر له علاقة بضميره كانسان حر فرد له ان ينمي هذا الاحساس في ذاته وابنائه، الامر الذي قاد الى تعميق حقيقي للتدين لا التمسك الشكلي ببعض طقوسه.

اما ملاحظتي الثالثة في هذه العجالة فهي الاسراع بالقول اننا - على الرغم مما سبق واسلفت - في طور الانتقال الحضاري وان كان هذا الانتقال قد طال كما انه يسير ببطء كبير ولكن لعله، وعلى الرغم من بعض المعاناة، امر ضروري ومستحب من الناحية التاريخية اذ يسمح بالتكيف بدلا من الصدمة العنيفة التي قد تؤدي الى فقدان الهوية والغربة والضياع.

وفي الحديث عن مشاكل ومصاعب الدولة العربية الحديثة الفت الانتباه الى مؤلفات ثلاثة لقيادات عربية حديثة تتضمن عناوينها معظم هموم الدولة العربية والقائد العربي الحديث.

وابدأ بعنوان كتاب جلالة الملك الحسين بن طلال عن سيرة حياته ويعود فيه الى احدى مسرحيات شكسبير (الراس غير مرتاح) Uneasy Lies The Head. وهنا اتساءل ولماذا الراس غير مرتاح وعن ماذا يبحث وما هي همومه.

ويجيب على هذا التساؤل الى حد ما عنوان كتاب جمال عبدالناصر (الثورة) الذي يقتبس فيه من الكاتب الايطالي بيراندللي عن بطل يبحث عنه؟ ولماذا الثورة؟ والثورة هنا لم تعن العنف بمقدارما جاءت لتعني ضرورة التغيير والتغير السريع لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية.

وكان الامر لم يجب عليه اذ نجد الرئيس انور السادات يضع عنوانا لكتابه (البحث عن الذات). اذن البحث مستمر والذات لم تجد نفسها بعد والضائع في غربة والغربة يستغلها من يستغلها لمصلحته هو.

حدث تغيير كبير في عالمنا العربي تشاهد معالمه في كل معلم من معالم حياتنا، فشعب ومدينة واخلاق اليوم لا تشابه كثيرا ما كان بالامس ولو على الاقل ظاهريا. فالقادم الى عمان او بيروت او دمشق او تونس يجد الهاتف والتلفزيون ودور الاذاعة والمدارس والمعاهد والجامعات والشوارع المكتظة بانفجار سكاني جاء ترجمة لمعالم التقدم المادي، كما ويجد الاشارات الضوئية والاختناقات المرورية والتلوث البيئي فيعتقد المرء وكأن الامور تعدلت وان الحال اصطلحت، ولكن هناك ما هو غيرمرئي غير موجود الامر الذي يفسر استمرار الازمة الحضارية التي من ضمنها ازمة الدولة العربية الحديثة. هذه الازمة والتي قبل وفوق الاستعمار والصهيونية وعلى مدى الاذى الذي لحق بنا جرائهما، قادت الى ما نحن فيه من ضعف ووهن وتفتت وشرذمة تقضم منا الاطراف ويؤكل الجوف، وكأن لا حول لنا ولا قوة وبحيث يزداد عمق تهميشنا يوما بعد يوم نستجير بالآخرين على ذاتنا، ونتوقع من الاذى بانفسنا مما يفوق حتى تصور الاعداء والمتربصين.

وفي الحديث عن تحديات الدولة العربية الحديثة لا بد من الاشارة الى ضرورة الفصل بين تلك الخارجية والاخرى الداخلية منها، وان كان لابد من الاشارة الى ان هذا الفصل بين التحديات والمصاعب الداخلية والخارجية فصل اصطناعي تفرضه ضرورة هذا البحث اذ ان التشابك لا بل واحيانا الالتحام بينهما من الوضوح بحيث انه لا حاجة هناك للتدليل عليه.

التحدي الخارجي لنا ولامتنا حاصل منذ اللحظة الاولى التي اكتشفت بها هذه الامة هويتها مع اطلالة الاسلام والرسالة المحمدية. منذ تلك اللحظة وحتى يومنا هذا لم يهدأ للعالم الغربي بال وبالطبع لم يهدأ لنا نحن بال كذلك. فبعد الصدمة او الصدمات الاولى مع بيزنطة تتابعت التصادمات عبرالحملات الصليبية والتي تبعتها فترة تخمر في العالم الغربي لتقود الى الانفجار المعرفي واعتماد العقلانية والاختبارية في لحظة ما تلت العصور الوسطى ومن ثم الى قيام الحضارة الغربية الحديثة بماديتها العدوانية التي قادت الى التمدد الاستعماري في جميع قارات العالم القديم والحديث والى الاستعمار في عالمنا العربي بدءا بمصر فالجزائر وغيرها من البلدان العربية وانتهاء بسايكس - بيكو والاستعمار الصهيوني في فلسطين.

واذ اذكر التحدي الخارجي وما قاد اليه من استعمار اذكره للتذكير به لا لمجرد القاء اللوم عليه وعلى الآخرين. فالاستعمار ما كان ليتمكن مما تمكن منه لو كانت هناك مقاومة حقيقية له على ارض واقعنا وواقع الامم الاخرى التي استعمرت كذلك.

واذ اتطرق الآن الى التحديات الداخلية ارجو ان اذكر ان تحليلي هو تحليل الناقد المحب، الناقد البناء لا الحاقد الهدام. تحليل يهدف الى التعرف على الذات لنتمكن من الانطلاق نحو آفاق ارحب واوسع. تحليل يهدف نحو اثارة الاسئلة الصعبة لتقود هذه بدورها الى البحث عن المخرج او المخارج الضرورية.

ومن اهم هذه التحديات ما يلي:

اولا: التركة السياسية الروحية الاجتماعية.

ثانيا: ويتبع البند الاول محاولات التوفيق بين الاصالة والمعاصرة لدى بعض المثقفين العرب والمسلمين من جهة اوالرفض التام لهذه التركة او العودة باتجاهها وهو ما اصبح يسمى بالحركات الاصولية.

ثالثا: قيام الدولة العربية في العصر الحديث ضمن اجواء داخلية محمومة من جهة والتحديات الخارجية من جهة اخرى ودون خبرة او سوابق وبعد انقطاع عربي عن الحكم في معظم ارجاء الوطن العربي دام عدة قرون تطول او تقصر بالنسبة لهذا البلد العربي او ذاك.

رابعا: قيام العقائدية العربية القومية لتتعدى الحدود الجغرافية للبلدان العربية والتي قدمت بمجموعها وبسبب عدم خبراتها السياسية وعدم تقديمها لبرامج عملية ممكنة الى تحييد بعضها البعض من جهة، وقادت بالتالي الى الشك واحيانا الكفر بها. ومن ثم الى عكس ما كانت تسعى اليه هذه العقائد اصلا، الا وهو ترسيخ للدولة القطرية ويعد ذلك الى الوطنية القطرية من اردنية الى فلسطينية الى مصرية، وتونسية وعراقية.. الخ.

خامسا: البحث عن الذات هو في نهاية المطاف بحث عن الهوية فاي عرب نحن؟ توانسة، اردنيون، عراقيون، سودانيون، أم عرب، وماهي الصلة بين العروبة والاسلام؟ واين مكانة الدين في الدنيا؟ هذان السؤالان لم يجب عنهما بعد على الرغم من اهميتهما ولعل السبب يعود الى محورية الذات الالهية في ثقافتنا والتدين الفطري لدينا لغة وثقافة وتعاملا.

سادسا: تحدي الحركات الاصولية والاسلام السياسي التي انتشرت بسرعة في اعقاب انهيار العقائدية القومية لتملأ الفراغ العقائدي بعد انحسار المد القومي في اعقاب هزيمة ١٩٦٧، وانهيار العمود الفقري للفكر للاشتراكي بعد مجيء غورباتشوف للحكم في عام ١٩٨٥.

واصبح النقاش بين العقائد شبه بيزنطي بعيدا عن واقع حياة الناس. ونظرا لشمولية الطروحات العقائدية من قومية او اسلامية او اممية والتي كانت تهدف الى تغيير شامل لكل مناحي الحياة الاجتماعية فقد اصبحت حكما على خط تصادمي مع الدولة القطرية الحديثة التي اخذت تلهث وراء الاستقرار من خلال الاستجابة لمطالب الشارع من جهة، ومن خلال تقوية وتسمين اجهزتها الامنية من جهة اخرى. فبعد الانقلاب الاول او الثاني اكتشف القائد الثوري ان جزءا كبيرا من عناصر استقراره يعود الى السيطرة على الشارع. وهكذا اخذت الدولة الحديثة تركض وتلهث وتحاول التخطيط ومجابهة التحديات الداخلية والخارجية في آن واحد، وقادت الارتجالية هذه اضافة الى فقدان الخبرة الحقيقية والسوابق الحكم الى مزيد من التخبط والحيرة وهدر الطاقات والموارد.

فالدولة العربيةالحديثة والقائد العربي المعاصر لم يهبطا علينا من الفضاء الخارجي بل هما جزء اساسي وعنصر عضوي من عناصر ونتاج مجتمعاتنا. اما تشديد بعض قادتنا على الاسروية فهو نابع من التراث البطريركي الذكري والذي يعود بدوره الى تركة الراعي بشقيها الديني والاجتماعي والفرق بين مفهومي الرعية والمواطنة واضح لا حاجة كبيرة لشرحه الامر الذي يفسر مقولة ونقد البعض حتى في النظم الساترة في طريق الدمقرطة انها وان اعطت حق الانتخاب للناس، الا ان المشاركة الحقيقية في صنع القرار لم يسمح بها بعد ويضيف هؤلاء متسائلين عما اذا كان بامكان لجماع الناس قادر على استبدال قرار سياسي اتخذه الراعي.

والآن لا بد لي من عودة الى البند الاول والمتعلق بالتركة السياسية والروحية والاجتماعية التي جاءت الدولة العربية الحديثة في سياقها.

ولبدأ بالتركة الاجتماعية حيث نشاهد ان حوالي ٨٠٪ من سكان الوطن العربي حتى حقبة الخمسينات

■■ الدولة العربية الحديثة والزعامات العربية لم يهبطا من الفضاء بل هما جزء اساسي من عناصر ونتاج مجتمعاتهم. اما تشديد بعض قادتنا على الاسروية فهو نابع من التراث البطرياركي والذي يعود بدوره الى تركة الراعي بشقيها الديني والاجتماعي والفرق بين مفهومي الرعيــــة والمواطنة واضح.... ■■

على مشارف القرن الحادي والعشرين

والستينات من هذا القرن كانوا يقطنون القرى الصغيرة والارياف والبوادي والاقلية من السكان تقطن المدن والتي لم يكن حالها بافضل من حال القرى والارياف والبوادي بكثير. فغالبية الخلق كانت تعاني ما اصطلح على تسميته بسمات التخلف من فقر وجهل ومرض. اما البنى الاجتماعية فكانت في معظمها ترتكز الى العائلية او العشائرية القبلية بدرجات متفاوتة من التمسك بهذه الاصول من مكان الى آخر. وكانت هذه البنى الاجتماعية تعيش ضمن النظام الاجتماعي الذي ظل سائدا حتى انهيار الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤ ضمن نظام الملة الذي كان بدوره يشكل عنصرا نظاميا اساسيا من نظام الخلافة العثماني. فالشرعية السياسية كانت للخليفة الحاكم الذي كان يتوجب على جميع الملل والنحل وحتى بعض الانظمة السياسية التي كانت تقوم في بعض الامصار العربية كما كانت الحال في المغرب وتونس والجزائر ومصر والجزيرة العربية وغيرها، وكان على الجميع تأدية فروض الطاعة ولو شكليا احيانا للشرعية السياسية للباب العالي في الاستانة. ومن اهم مخلفات التركة الامبراطورية تركيز السلطة بيد الحاكم وتسليط كل الانوار عليه، لا لكونه رمز السلطة وشرعيتها وحسب بل لتطوره الى ان اصبح نقطة اللقاء الوحيدة لولاء مختلف الشعوب والطوائف والملل ولاءا مباشرا لشخصه. وبحيث تطور السلطان رأس الدولة ليصبح المشرع والقاضي والحاكم بين مختلف الفئات السياسية والقومية والاجتماعية في الامبراطورية. مثل هذه الشخصنة انتقلت بشكل او بآخر الى معظم انظمة الحكم في بلداننا العربية اليوم وزاد من حدتها تركيز وسائل الاتصال والاعلام الحديثة، وبحيث عادت الدولة كما كانت الحال سابقا اقوى من الشعب بسبب سيطرتها على الاجهزة الامنية.

وانهيار الخلافة العثمانية لم يعن التقسيم الجغرافي للمنطقة وتفتيتها وحسب بل الاسوأ من ذلك، تفجير الوحدة الفكرية العقيدية التي كانت سائدة واستبدالها بتعدد مناهل المعرفة من اقصى اليمين الى اقصى اليسار وتضارب ومشاجرة العقائد الجديدة المستمر مع بعضها البعض.

اما المضمون الاجتماعي لهذا النظام الامبراطوري فكان نظام الملة: ملة الاسلام والنصارى واليهود وغيرها التي وصلت مع انحطاط السلطنة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر حوالي اربع عشرة ملة. ولكن وعلى الرغم من تعدد الولاءات، ولان الخلافة كانت رمز الشرعية السياسية فقد حافظ نظام الملة علي حدمعين من السلام الاجتماعي الذي كان حصيلة للتوازن المتوتر الذي كان بدوره نتاج ممارسة الدولة لسياسة فرق تسد والاضطهاد شبه المتساوي للجميع.

وقد تطور نظام الملة هذا وبسبب ضعف السلطة المركزية بحيث اصبح انتماء وولاء الفرد والجماعة لا للدولة، وانما للملة ولخذ الولاء هكذا شكلا جديدا لاعلاقة له بالحدود الجغرافية للدولة بل لحدود ثقافة الملة وبحيث ضمن الولاء للدولة، حتى يكاد يختفي ليحل محل ولاء الفرد لملته التي عليها وضمن اطارها كان الانسان يرقى او عكس ذلك وحيث ان ارتقاءه الاجتماعي والسياسي داخل ملته كان يحقق له المكاسب والمناصب لدى الدولة.

في مثل هذه الاوضاع الاجتماعية لم يعد ممكنا لا قيام ولا ازدهار ثقافة سياسية (POLITICAL CULTURE) ولا انتماء حقيقي للدولة، بل ان الدولة بسبب بعدها الجغرافي والنفسي والانتمائي اصبحت امرا يرهبه الناس الذي قاد الى تقوية التيار المناهض للسلطة والذي كان موجودا بالاصل في كل المجتمعات، وبحيث اصبحت المعارضة هي الاصل الذي يستحق الاحترام. وهكذا اصبحت المعارضة هي الاصل الذي يستحق الاحترام، وهكذا جاءت بعض الامثلة الشعبية لتؤكد ان السلطان هو البعيد عن السلطان. والسلطان من السلطة والسلطة التي عرفها الناس كانت قامعة ضارية لا تتعدى كونها الحارس والجابي الذي يرهب الناس لا اقتراب منه الى ان وصل الامر الى القول ان الظلم في السوية هو العدل في الرعية. وبحيث ترسخ التراث السلطوي (Authoritarian) حتى كاد ان يصبح كافرا كل من له راي مخالف للدولة او الاكثرية فيها. وقد قاد الولاء المشخصن للخليفة الى قتل المؤسسات وتشجيع التيار اللاعقلاني المناهض للانفتاح والليبرالية.

هذا جانب حالك من جوانب التراث السياسي لم تاخذه الدولة الحديثة بعين الاعتبار، فالمسافة شاسعة بين الحاكم والمحكوم والثقة بينهما غيرموجودة اصلا، وهكذا وعندما جاءت الدولة الحديثة في العشرينات من هذا القرن بدستورها الحديث – الذي ترجم حرفيا في مصر نقلا عن الدستور البلجيكي – هذا الدستور الذي جاء ليطمئن المواطنين في القرى والمدن البعيدة عن العاصمة عن سواسية جميع المواطنين امام الدستور، ومن ثم الالغاء الفعلي لنظام الملة، وتساءل الناس عن كنه هذه المساواة وهل حقا ان السني مساو لانسان آخر من اهل الشيعة، وهل حقا ان الماروني والارثوذكسي متساويان في جميع الحقوق والواجبات لفئات المواطنين الاخرى.

لم تاخذ التشريعات الحديثة بعين الاعتبار مثلا ان عالمية وسيادة القانون الجغرافية (Universality and Territorial-ity) تتعارض تماما مع النظام الاجتماعي التقليدي. نظام الملة الذي عرفته مجتمعاتنا منذ أمد طويل، والذي كان يسمح لكل ملة ان تحيا حياتها حسب مفاهيمها الخاصة دون تدخل من المجتمع الاكبر او المجتمعات الفسيفسائية الاخرى المحيطة بها. وبحيث انك كنت تجد في معظم مدن المشرق العربي ان عددا من الافراد يعيشون في بيت او حي واحد : السني، والشيعي والدرزي والبهائي والماروني والارثوذكسي والقبطي والصابئي كل حسب نظام ملته الشخصية.

وقد زاد من حدة هذا التساؤل تساؤل الخلق عن مدى الشرعية التي يتمتع بها هذا النظام الذي جاء ليلغي تراثا تراكم عبر قرون طويلة اعتاد الناس عليه، ومن اعطى هذه الدولة في دمشق وبيروت والخرطوم الشرعية للقيام بما تقوم به. ومن اين جاءت هذه الشرعية وما هو مداها؟

مثل هذا التضارب بين التراث السياسي الاجتماعي وما جاءت الدولة العربية الحديثة لتفعله كان وما زال احد اهم اسباب ضعف الدولة العربية ومشكلات الاقليات فيها من اقصى مغارب الوطن العربي الى اقصى مشارقه.

وقد زاد من حدة هذه الازمة التمسك القوي للملل والاقليات بتراثها ومضمونه وولائه الملي. ما اشرت اليه سابقا من وجود تيار لا عقلاني في مجتمعنا من مظاهره التوكلية والقدرية والنزوع الى الخرافة والاتكالية احيانا والتي كانت بدورها تغذي الولاءات الضعيفة من ملية اوعشائرية او غيرها، وتتغذى عليها احيانا في الوقت نفسه.

ولعله من نافلة القول التاكيد هنا مرة اخرى ان من اهم اسباب الثورة الصناعية التكنولوجية والى حد ما الحضارية التي حدثت في العالم الغربي عبر القرون الخمسة الاخيرة اعتمادها اصول المنطق العقلانية والحل الاختباري في معالجة امور الدنيا.

فكيف السبيل الى التوصل الى معادلة معقولة ومقبولة للاصالة والمعاصرة ومن ثم ترسيخ قيم جديدة بجانب انتقاء لقيم قديمة مستحبة لدينا لكي نتمكن من مجابهة تحديات العصر الحديث والحال على ما هي عليه من حيرة وتخبط لا بل كيف السبيل الى تنمية متوازنة شاملة والخلل الاجتماعي الفكري والعقائدي الذي نحن فيه على ما هو عليه؟ وكيف يمكن الحديث عن قضايا مهمة كالبيئة والانفجار السكاني وابعاده ونحن لم نتوصل بعد حتى الى الخطوط العريضة لهويتنا ولا الاهداف التي يتوجب علينا السعي باتجاهها. وكيف نصل بالحوار الدائر بين العقل والنقل الى حل وسط يسمح بتعايش الطرفين بدلا لاستمرار محاولة كل قطب الفوز على الاخر؟ لعل ظهورنا فجأة على الساحة الدولية والسياسية وبعد غياب عن العمل السياسي – العسكري دام قرونا هو احد الاسباب التي تزيد من حال الاحباط والغربة التي نشاهد اعراضها في معظم مجتمعاتنا العربية وبحيث تغذي هذه بمجموعها التيار اللاعقلاني اللاماورائي الذي يرى الامور بمنظار الابيض الاسود فقط والذي يريد الانعزال عن العالم والتقوقع حول ذاتنا. وكأننانعيش لوحدنا في هذا العالم. وكأننا لو قمنا بفعل ذلك لسمح لنا الآخرون به. يتكلم بعضنا عن خيرات هذه الامة، وكأننا من اغنى بقاع العالم والواقع ان العكس هو صحيح. وتشير احصائيات البنك الدولي لعام ١٩٩٠ ان مجموع المداخيل القومية (GNP) لمنطقة الشرق اوسطية بكاملها بما في ذلك تركيا واسرائيل وايران وجميع دول الجامعة العربية والتي يقطنها حوالي ٣٩٠ مليون انسان كان بحدود ٦٦٧ بليون دولار وهو اقل بكثير من الدخل القومي لايطاليا وعدد سكانها حوالي ٥٨ مليون نسمة فقط ودخلها القومي حوالي ٩٧٠ بليون دولار. واذا ما اخرجنا الدخل القومي لتركيا واسرائيل وايران بمجموع سكانها البالغ حوالي ١١٧ مليون نسمة ودخل قومي حوالي ٢٨٢ بليون دولار لاتضحت لا بل انفضحت مقولة الثروة العربية الضخمة، لنشاهد ان مجموع الدخل القومي لكل سكان الوطن العربي لا يتجاوز ٣٨٥ بليون دولار وهو اقل من دخل اسبانيا البالغ ٤٣٠ بليون دولار وعدد سكانها لا يتجاوز الاربعين مليونا، ولنرى ان دخل ايطاليا لوحدها يساوي مرتين ونصف المرة مجموع الدخل القومي لكل الدول العربية.

مثل هذا الاختزال ان لمصاعب وهموم حياتنا الى ابيض او اسود، او اننا لو فعلنا كذا لانحلت جميع مشاكلنا ما هو الا مظهر آخر من مظاهر الحداثة لا بل المراهقة السياسية ولعله من الناحية النفسية مطلب لا شعوري للعودة الى الطفولة ومن ثم الهروب من المجابهة.

والشمولية العقائدية التي كانت مظهرا اساسيا من مظاهر العمل السياسي العربي عبر عدد من العقود ابان هذا القرن ما هي في واقع الحال إلا محاولة نابعة من عدم النضوج والخبرة السياسية وبحيث ما زلنا بصدد البحث عن الوسيلة الصحيحة لبناء الدولة العصرية المرتكزة الى مؤسسات دستورية تطرح وتحل القضايا من خلالها، لا الاعتماد على الشخصية السياسية للقائد الرائد البطل الملهم الراعي لامور الخلق دون حسيب او رقيب.

فالظروف التاريخية التي نشأت بها الدولة العربية الحديثة كانت وما زالت عسيرة. وبعد ولادة سباعية قيصرية صعبة لم تجد هذه الدولة لا السوابق ولا الخبرة الحقيقية التي قد ترتكز اليها ولا من يحنو عليها او يحاول مساعدتها من جهة اخرى.

ولعل لموقعنا الجغرافي الاستراتيجي دورا في الصعوبات التي تعاني منها مجتمعاتنا اذ حبانا الله – او عكس ذلك في رأي آخرين – بموقع جغرافي كان فعلا مهدا للافكار العظيمة والاديان الموحدة، والرسالات التي حضرت معظم بقاع العالم بمافي ذلك العالم الغربي ولكنه موقع جغرافي كذلك كان دوما يعرضه لطمع وجشع الاخرين. فالبلدان العربية تسيطر على اهم موقع استراتيجي في العالم بدءا بجبل طارق، فشرق البحر المتوسط فقناة السويس، فمضائق تيران، وباب المندب، وبحر العرب ومضيق هرمز. واضاف الى اهمية هذا الموقع الاستراتيجي اكتشاف النفط الذي اضفى اهمية اخرى للاهمية الكامنة في المنطقة.

اما كيف لنا الافلات من هذا الواقع ومن الاوتاد التي ما زالت تشدنا الى ما نحن فيه فهو امر في غاية الاهمية يدعونا للتفكير العميق – وبالذات اننا على ما يبدو على بداية درب قد تقود الى سلم افتقدته المنطقة لعدة قرون – في شؤون ديننا ودنيانا كي نجسر الهوة لا بين الماضي والحاضر، اذ شتان بين ما كنا عليه وما نحن عليه الآن، ولكن لنجسر الهوة مع الحاضر لنتمكن من التخطيط السليم للمستقبل بعقلانية ودون خوف. فكيف لنا ان نطوع الانظمة ونروض انفسنا كي نبدأ المسيرة على خطى ثابتة؟ كيف نطور وننمي تربية سياسية تمكن القيادة والمواطن من الانفتاح نحو ضرورة مأسسة حياتنا وفق قوانين وسنن تعطي مضمونا حقيقيا للتنمية الحقيقية التي ننشد. تلك التنمية المرتكزة الى احترام حقوق الانسان جسدا وعقلا والمشاركة السياسية ضمن مؤسسات اعتبارية تسمح بالحوار المؤدب واحترام الرأي والرأي الآخر، وكيف نمأسس التغيير والتغير الضروري الذي ما زالت قطاعات واسعة من نخبنا السياسية تخشاه وترهبه بحيث تصبح العملية اسهل وارحم. ففي العالم الغربي نجحوا في مأسسة التغيير وتعلموا ان المجتمع الذي يعتقد ان لديه جواب لكل سؤال في مأزق كبير حتما: كما تعلموا ان معرفة الامس كانت للأمس وان المعرفة المتبصرة سلطان: سلطان على الحاضر والمستقبل معا. وهكذا انتقلت الرعية من كونها رعية الى مواطنين لهم رأيهم فيما يجري في اوطانهم.

كل هذه الاسئلة وغيرها تصب في صلب موضوع التغير السياسي الاجتماعي المرجو. والاجابة ضرورية بمقدار حاجتنا الى الغذاء والماء والكساء. فقد قاد تخلفنا المستمر عن الركب لا الى تعريتنا امام العالم بل وامام انفسنا كذلك بحيث نشاهد البعض منا يتلذذ اما في جلد الذات او التباكي على الماضي.

فالانفلات من الماضي لا يعني التنكر له او عدم الافتخار به او عدم احترامه، ولكنه امر في غاية الضرورة لافلات عقولنا ومداركنا كي نتدبر امور دنيانا دون التنكر بالطبع للقيم الروحية العظيمة التي ندين بها. وافلات العقل يسهل علينا تجاوز امر تبسيط الامور الى ابيض او اسود وتجاوز عقدة المطالبة بالمستحيل حتى نفقد الممكن. فالمجتمع الساكن الذي لا يخطط لنفسه يفسح المجال لآخرين ان يفعلوا ذلك اذ في السكونية فراغ والفراغ لا وجود له في الطبيعة التي سرعان ما تجد ما يملأه.

لا مخرج امامنا بدون افلات العقل من الروابط التي تشده الى الماضي. هذا الماضي الذي تضافرت فيه قوى المجتمع التقليدية مع الدولة التي كانت دوما مهزوزة، ديدنها الاستقرار لا المبادرة او التحديث والابداع او عن مواكبة العصر. والتأكيد على البقاء بدل الابداع ادى الى تدجين العقل ومجتمع العيب وادب السلطان، ونمطية ايقاع الحياة الرتيب الذي لا يجرؤ على الخروج عن المألوف حتى في الرقص والموسيقى والفن. فالأصل في السياسة الطاعة وفي العلم الحفظ والتكرار لا الاختبار وفي المجتمع محاكاة الغير وتقليدهم.

■■ لعل ظهورنا فجأة على الساحة الدولية وبعد غياب عن العمل السياسي – العسكري دام قرونا هو احد الاسباب التي تزيد من حال الاحباط والغربة التي نشاهد اعراضها وبحيث تغذي هذه بمجموعها التيار اللاعقلاني اللاماورائي الذي يرى الامور بالمنظار الابيض والاسود فقط والذي يريد الانعزال والتقوقع.. ■■

* استاذ جامعي، وزير خارجية سابق، عضو مجلس الاعيان الاردني


TOYOTA
Corona
تويوتا كورونا
السيّارة .. الحلم
بسعرٍ واقعي
تويوتا كورونا..
سيارة .. جسّدت أحلامك على أرض الواقع.
محرك ١٦ صمام بخاخ
سعة ١٦٠٠
و ٢٠٠٠ سي سي

مهرجان جرش للثقافة والفنون
Jerash Festival Of Culture & Arts

٢٣ تمـــوز - ١٠ آب ١٩٩٧

البــرنامــج

الأربعاء ٧/٢٣	ليلة أردنية - أضواء المدينة				
الخميس ٧/٢٤	الفنان وائل كفوري - لبنان	إفتتاح مع جائزة الشعر الشاعر محمود درويش	O.S.C. Midsummer Night's Dream - UK	فرقة الجامعة الأردنية	
الجمعة ٧/٢٥	الفنان وائل كفوري - لبنان	Midetereneean Orch. France	O.S.C. Midsummer Night's Dream - UK	فرقة جامعة مؤتة	
السبت ٧/٢٦	الفنان وائل كفوري - لبنان	Bafochi Group - Chile	Family International USA & other countries	Schleswig - Holstein Germany	
الأحـد ٧/٢٧	فرقة النادي الأهلي للفلكلور الشركسي - الأردن	Bafochi Group - Chile	فرقة حمرا للفنون الشعبية	Schleswig - Holstein Germany	
الاثنين ٧/٢٨	الفنان عاصي الحلاني - لبنان	AMAR Cord Quartet Poland	B.L.T. Much Ado About Nothing - US	Thula Sizwe South Africa	
الثلاثاء ٧/٢٩	الفنان عاصي الحلاني - لبنان	AMAR Cord Quartet Poland	B.L.T. Much Ado About Nothing - US	Thula Sizwe South Africa	
الأربعاء ٧/٣٠	الفنان عاصي الحلاني - لبنان	هناء صادق - عرض أبناء الشمس وقمرا	فرقة الروزنا لإحياء التراث - الأردن	Karagounides - Greece	
الخميس ٧/٣١	الفنان هاني شاكر - مصر	هناء صادق - عرض أبناء الشمس وقمرا	أوبريت حيزية - الجزائر	Karagounides - Greece	
الجمعة ٨/١	الفنان هاني شاكر - مصر	OMSK Ballet - Chaikovsky's "Sleeping Beauty" - Russia	أوبريت حيزية - الجزائر	سرية رام الله الاولى - فلسطين	
السبت ٨/٢	Dos Hermanas - Spain	OMSK Ballet - Chaikovsky's "Sleeping Beauty" - Russia	فرقة إربد للموسيقى العربية (غناء بلاد الشام)	سرية رام الله الاولى - فلسطين	
الأحـد ٨/٣	Dos Hermanas - Spain	EUBO Baroque Orchestra	فرقة إربد للموسيقى العربية (غناء بلاد الشام)	فرقة جامعة العلوم والتكنولوجيا	
الاثنين ٨/٤	الفرقة القومية العراقية		Kuchipudi Dance Group India	فرقة جامعة عمان الأهلية	EUBO Baroque Orchestra
الثلاثاء ٨/٥	الفرقة القومية العراقية	Rosemary George - USA	Dance Co. Yugo - Japan	فرقة الطنبورة - مصر	فرقة باليه المدرسة الأهلية للبنات
الأربعاء ٨/٦	الفنان كاظم الساهر - العراق	Rosemary George - USA	Dance Co. Yugo - Japan	فرقة الطنبورة - مصر	فرقة باليه المدرسة الأهلية للبنات
الخميس ٨/٧	الفنان كاظم الساهر - العراق	Junii Brasovului -Romania	الفنان صخر حتر - الأردن	فرقة الكرك للفنون المسرحية الشعبية	
الجمعة ٨/٨	الفنانة نوال الزغبي - لبنان	Junii Brasovului -Romania	مسرحية "فرهود ولد روبن هود" نقابة الفنانين الأردنيين		
السبت ٨/٩	الفنانة نوال الزغبي - لبنان	Orchestre Baroque De Montreal- Canada	مسرحية "فرهود ولد روبن هود" نقابة الفنانين الأردنيين	فرقة جامعة اربد الأهلية	
الأحـد ٨/١٠	الفنانة نوال الزغبي - لبنان	المعهد الوطني للموسيقى	مسرحية "فرهود ولد روبن هود" نقابة الفنانين الأردنيين	فرقة جامعة فيلادلفيا	

الأمسيات الشعرية والحلقات النقدية - بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان
من ٧/٢٤ ولغاية ١٩٩٧/٨/٥

معـرض الحـرف اليـدويـة
بمشاركة أردنية، لبنانية وكردية

ملتقـى النحـاتين العـرب - بالتعاون مع صالة بلدنا
من: الأردن، سوريا، العراق، مصر، فلسطين ولبنان

فـرق محليـة، عـربيـة وعـالميـة

مسرح جراسيا

فعاليات الأطفال (من ٧/٢٤ ولغاية ١٩٩٧/٧/٣١)
إبداعات أردنية (من ٨/١ ولغاية ١٩٩٧/٨/١٠)

أماكـن بيـع التذاكـر

المعهد الوطني للموسيقى - هاتف: ٦٨٧٦٢٠
فندق تايكي - هاتف: ٦٦١١١٤
فندق جراند بالاس
الشميساني: مركز هيا الثقافي

ماكدونالدز، شارع عبدالله غوشة
(مركز إنطلاق باصات بترا)
ميوزيك بوكس، الدوار السابع، هاتف ٨١٥٧٤٥
جت - العبدلي - هاتف ٦٦٤١٤٦

المروج الخضراء للسياحة
شارع وصفي التل - هاتف: ٦٩٨١٨٤
حي نزال: محمص الجعبري
بشارات للسياحة، فندق الأردن - هاتف: ٦٤١٣٥٠

الفحيص: مطعم الحوش - هاتف: ٧٢٩١٥٢
أسواق الدب الكبير، مرج الحمام - هاتف: ٧١٦٦٧٦
إربد: معرض الأنيقة - هاتف: ٢٧٧٩٠٩
الزرقاء: نخلة للسياحة هاتف: ٩٠١٩١٠، ٩٠٦٩٦٠
مادبا: ميراج للسياحة والسفر

خدمات الطعام والشراب لزوار مهرجان جرش ٩٧
مجموعة البداوود الإستثمارية

رحلات يومية على متن باصات جت الفنا بترا
الى ومن موقع المهرجان

خدمات عامة داخل الموقع
عيادة صحية، سيارة إسعاف، مرافق صحية، هاتف عمومي

القضايا العالمية وقوة الاعلام

ليونارد سوسمان

*** الكاتب استاذ في الاعلام الدولي ومسؤول في مؤسسة فريدوم هاوس المعنية بحقوق الانسان في نيويورك. مقاله ادناه ماخوذ من كلمة القاها خلال مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقدته الامم المتحدة مؤخراً في ولاية نيويورك.**

■ وسائل الاعلام الغربية، لا تنقل صورة اخبارية سيئة من العالم الثالث فحسب... بل تنقل تقارير منحازة ايضا.

■ الانترنت لا ينبغي ان تخضع للرقابة.. فهي مجرى التنفس المفتوح للاتصال البشري.

تجزات السياسات الجغرافية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ولم يعد هناك رؤى سياسية عملية للمستقبل. وبدلاً من ذلك هناك مواجهات دامية في بلدان صغيرة، تؤدي الى وفاة اعداد كبيرة من السكان وبينما نشاهد احياناً على نفس الكوكب طائرة تقوم برحلة قصيرة من مكان مقفر مهجور ، فاننا نرى سيلا من الطرق الرياضية لارسال الكلمات والافكار الى مختلف مناطق العالم، حتى من والى هذه الاماكن التي تسودها حالة من الاضطرابات والفوضى والوفيات، اننا شهود ليس على اختصار الوقت والفراغ فحسب، بل وعلى التوسع اللامحدود لقوة الاعلام ايضا. لذا يجب علينا ان نمكن المواطنين في كل مكان من الوصول الى المخزون الواسع من البيانات والتحليلات الضرورية لتمكيننا من اتخاذ القرار حول خياراتنا المتعلقة بالحياة الشخصية والسياسة العامة.

ان هذه القضية تهم الاسرة الانسانية قاطبة، وان الطريقة التي سيفكر بها كل واحد من سكان الكرة الارضية البالغ عددهم ستة مليارات نسمة تقريبا، والذين ينتمون لمئات الحضارات والاعراف واللغات واللهجات، والطريقة التي سيتواصلون فيها مع بعضهم البعض من الآن فصاعدا، والتي لن تتوقف عند نقطة زمنية بعينة في الالف الميلادي الثالث. ان للمستقبل معنا الان بأرقامه وشبكاته، ومشكلاته المحيرة والمعقدة، وعلى اية حال، فان الحيرة والارتباك تقتضي التحاور، والجدل من ناحية عملية.

لذا فليس من الغريب ولا من قبيل المفاجأة ان مجرد عقد هذا المؤتمر قد اثار مشاعر عميقة في اماكن كثيرة.

اسمحوا لي أن اعالج هذه المشاعر بشكل مختصر هنا، لانها جزء مهم من مداولاتنا، ومن ثم فهي تستحق ان تذكر منذ البداية، ان بعض اولئك الذين قراوا الدعوة الاصلية كانوا قلقين لانهم فكروا ان لهذا المؤتمر هدف مرسوم وجاهز سلفا، غير تلك الاهداف المنصوص عليها في الاوراق الاولى الموزعة سلفا. وانني ادرك ان قلقهم نابع من قرابة عقدين من الجدل المرير في كثير من البلدان تحت رعاية جهات مختلفة. وقد بدأ هذا الجدل والنقاش المرير في منتدى يعتبره برنامج الامم المتحدة جمهوره الرئيسي، الا وهو منتدى الدول النامية. ان تقسيمها غير المنظم، الذي تشكل في منتصف العقد تحت اسم حركة عدم الانحياز، قد خلق طلبا رسميا على «نظام اعلام عالمي جديد». وقد تحول هذا النظام الجديد الى منطلق لعدد لا يحصى من المناقشات والجدل، بعضها امتد سنوات طويلة لكنها كلها رسمت حياتها الخاصة بها. وتحول النظام الاعلامي العالمي الجديد الى صناعة صغيرة ليس فقط في اليونيسكو، التي تتولى ترويج التنمية الثقافية، ولكن ايضا في اجتماعات الاكاديميين المخصصة لبحث القضايا الاعلامية كما في اجتماعات المنظمات الصحفية ومؤسسات النشر والاذاعة المخصصة لبث مستقبل مؤسساتهم.

وكلما تزايدت المناقشات حول النظام العالمي الجديد للاعلام كلما اصبح هذا الموضوع مثيراً للخلاف على نحو اكبر. ويبدو ان هناك جانبين فقط: الجانب الذي عمل جاهداً لضمان التدفق المجاني للمعلومات (النظرة الغربية للاخبار والمعلومات العالمية) ، والجانب الذي طالب بتحقيق توازن افضل لتدفق المعلومات العالمية لتحسين التغطية الاعلامية لقضايا الدول النامية، اضافة الى توسيع البنى الاعلامية الاساسية للبلدان النامية. وقد يعبر احد الحضور هنا عن استغرابه لماذا زيادة الخلاف والانقسام حول هذه البدائل. ان اولئك الذين شاركوا منا مرات عديدة ، يبدو ان عليهم أن يوضحوا، لا ان يسردوا تاريخ ذلك، وان يعبروا عن وجهة نظر اولئك الغائبين عن المشاركة بسبب قلقهم من ان الايام القديمة الرديئة للنظام الاعلامي العالمي الجديد قد تعود بشكل جديد وصورة جديدة.

وان البدائل التي ذكرتها هي في الحقيقة تناقضات محورية. ان مؤيدي النظام الاعلامي العالمي الجديد يتهمون وسائل الاعلام الاخبارية الغربية بانها لا تنقل صورة اخبارية سيئة من العالم الثالث فحسب، بل ولانها تنقل تقارير منحازة، وبانها محتكرة وتسيطر على التدفق العالمي للمعلومات. اما مناوئو هذا النظام الجديد فيرون بأنه يتطلب ادارة الدولة للصحافة المحلية والدولية، وبكلمة واحدة يتطلب: رقابة.

لقد اقرت قلة قليلة منا بصحة النقد الموجه للتغطية الاعلامية الغربية للشؤون الدولية. وللحقيقة فان التقارير الجادة والتحليلات للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية قليلة جدا. لقد شوهت الحرب الباردة دون شك التغطية الاعلامية في كثير من البلدان. وان الاصدقاء السياسيين للبلدان العربية غالبا ما تلقوا تغطية صحفية الطف وارق من تلك التي تلقاها المحايدون او الخصوم السياسيون للغرب. لكن لغة المغالاة والطلبات الصعبة لكثير من قادة النظام العالمي الاعلامي الجديد اجهضت كل الفرص للحصول على استجابات بناءة ومتوازنة من الصحافيين الغربيين والحكومات الغربية. وقد قيل ان النظام الجديد يتطلب اجازة الدولة للصحافيين ، وهو قول لم يحظى بدعم اليونيسكو لكن بعض انصار معسكر هذا النظام دعوا اليه. فالاجازة او الترخيص هي الخطوة الاولى لتحديد من هو صحفي، يليها التأكد من ان المراسلين الصحفيين يلتزمون بالميثاق الرسمي لممارسة مهنة الصحافة وفرض عقوبات على المخالفين.

ان للطلب المتحرر «بالحق في الرد» على الاخطاء المنشورة او الحذف يقتضي ضمن سياق النظام الجديد حق الدولة في فرض وجهة نظرها على مصادر الاخبار الاجنبية، وهو حق مفترض تنفذه حكومة ثانية، في البلد الاصلي للصحافي المخالف. وفي ظل هذا النظام، فان ايا من الاطراف المعنية لم يستمع للاخر. ثمة اوجه كثيرة اخرى لهذا النظام، لكنها جميعها اصبحت ملعونة بالنسبة للصحافيين الغربيين والحكومات الغربية. وقد كان النظام الاعلامي العالمي الجديد السبب الرئيسي لانسحاب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من اليونيسكو، حيث مازالا خارج هذه المنظمة الدولية. هذه المعلومات جميعها معروفة لدى العديد . لذا فما هو هدفي من هذا السرد التاريخي لتخلي اليونيسف عن فكرة النظام الاعلامي العالمي الجديد، واستبداله ببرامج سنوية جادة لتعزيز وتوسيع قاعدة حرية الصحافة.

لقد استذكرت هذه الاحداث غير السارة لان القضايا التي خلقت النظام الاعلامي العالمي الجديد واستجابة الدول الغربية لها مازالت ماثلة امام ناظرنا. ان ثلث البلدان المئة والسبعة والثمانين التي اجرى بيت الحريات Freedom House تقييما فيها، تسيطر على جميع وسائل الاعلام الاخبارية، وهي تقوم الان بزيادة نفوذها وسيطرتها على الانترنيت والمحطات الفضائية وغيرها من النظم الصحافية والاعلامية القديمة. اما اليوم فقد تم طرح هذه القضايا بصورة مختلفة. فثمة من يوجه لنا السؤال التالي في ضوء تقنيات الاتصال الجديدة، كيف تستطيع البلدان النامية تخفيف التاثيرات الغربية التي تقوى يوما اثر يوم، وكيف يمكن للبلدان النامية ان تنضم الى جيل المعلومات الجديد وتتحرك بحرية على الطريق الدولي السريع؟ هل هناك من سبيل للوصول الى المخزونات الكبيرة من المعلومات المتوافرة الان على شبكة الانترنيت؟ لقد بات ملايين المواطنين في البلدان الغنية بالمعلومات يستخدمون قواعد البيانات الكبيرة بشكل يومي، بينما تحرم اغلبية مواطني العالم من الحصول على خط هاتفي.

هذه القضايا خطيرة وصحيحة، وهي تستحق منا التفكير ملياً بايجاد حلول لها. فلم تعد الاقوال المنمقة وجداول الاعمال السابقة تخدم متطلبات الزمن الحاضر، ولا حتى لاعادة صياغة النظام الاعلامي العالمي الجديد.

لنني اعتقد مخلصا ان علينا ان نعقد مؤتمراً لكي نبدد قلق ومخاوف اولئك الذين لم يحضروا. فهم يمثلون عشرات المنظمات المعنية بالحريات الصحفية وفروعها في اوروبا واميركا اللاتينية والولايات المتحدة، وهم يشكلون عدداً لابأس به في كل قارة من القارات.

أمل ان نستطيع تحقيق غرضين هما تبديد هذه المخاوف، وبذل جهود بناءة لدراسة سبل زيادة الفائدة من تقنيات الاتصال الجدية على المستوى العالمي.

واعي بان كثيرا من المتحدثين سيتناولون هذه الموضوعات، ولكن اسمحوا لي أن اقدم لكم بايجاز دليلاً موسعاً لهذه المناقشات.

١- يستطيع جميع المدافعين عن حرية الصحافة في البلدان الصناعية الغربية وغيرها ان يتفقوا على ان ثورات الاتصال الحالية تؤثر علينا جميعا، وتستطيع ان تؤثر علينا جميعا، سواء في البلدان الغنية او الفقيرة، ايجابا او سلبا. اتحدث هنا عن ثورات، وليس عن ثورة، لان هناك ثورة تقنيات وثورة معلومات، واننا نستخدم ثورة التقنيات للوصول الى قطاعات عريضة واسعة. لقد ان الاوان للمطالبة بوضع حد للتهم الكلامية والتهم المضادة، ذلك لاننا جميعا نتاثر بهذه الثورات.

وحتى اشد الناس قوة بيننا لا يعرفون ماذا سيحصل بعد خمس سنوات. من يستطيع ان يخبر تايم ووورنر بان انظمة الكوابل السائدة الان، لن تستسلم امام الوسائط اللاسلكية لنقل الاخبار وفقرات الترفيه والتسلية؟ ومن يستطيع في شركة AT&T ان يدعي بانه متأكد بان شركته قادرة على التصدي للمنافسة الوشيكة من مشاهدة ما يجري من خلال القنوات الفضائية والتليفونات المرئية على شاشات التلفاز في المنازل؟ ان تليفزيون منزلي يلتقط اليوم الرسائل الصوتية القادمة. ومن يستطيع القول ان تدفق المعلومات بين البلدان ، سواء عبر المحطات الفضائيةاو الانترنيت، يمكن مراقبته والتحكم به لفترة طويلة من قبل الحكومات القلقة؟ وبصفتي احد المنافحين عن حرية الصحافة، فان لدي مشاعر سلبية قوية حول بعض وسائل الاعلام الاخبارية الغربية واجراءاتها الاخيرة في العالم النامي. لقد مقتت لجوء تلفزيون ستار الى استبعاد هيئة الاذاعة البريطانية من اذاعته التليفزيونية لمجرد كسب ود ذلك البلد النامي، الا وهو الصين. كما روعني بالقدر نفسه ممارسة جريدتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست الابتزاز على سنغافورة بسبب نشر فقرة في جريدة انترناشيونال هيرالد تريبون التي تملكها الصحيفتان.

ان النقطة التي اود الوصول اليها بسيطة: دعنا نتعامل مع مضامين تقنية الاعلام والمعلومات دون ممارسة نظرية التآمر، حيثما لا توجد. فانا لا اتجاهل استراتيجيات السوق لعمالقة الاتصال وهم يحاولون بالطبع ادماج المنتجات والمؤسسات ذات الصلة وزيادة المبيعات . بيد ان المؤسسات الكبيرة تمنى بالفشل. لذا يجب أن ينصب تركيزنا على طرق ووسائل فتح القنوات لمحتوى يقوم على التعددية،وهذا لا يعني التعددية الثقافية والوطنية فحسب، بل ويعني ايضا تعددية المنافسة المحلية.

ولتحقيق ذلك، ربما يكون هناك حاجة الى صيغة من صيغ التنظيم الحكومي، ليس من حيث محتوى الاخبار والمعلومات، بل من حيث ضمان وضع القنوات الاعلامية في ايدي جهات اعلامية متعددة. وهذه ليست بالنظرية الجديدة ، حتى في اي بلد ديمقراطي ، فقد تم تنظيم نظام الهاتف في امريكا منذ البداية لكي يتسنى توفيره لاشد الناس فقراً ولاولئك الذين يعيشون في مناطق نائية، بغض النظر عن الكلفة التي تتحملها مؤسسة الاتصالات. وقد تم تعويض الكلفة من خلال منحة مقدمة من الدائرة المحتكرة لهذه الخدمة في المناطق الحضرية المستفيدة. وكذلك الحال بالنسبة لخطوط السكك الحديدية التي صممت لتخدم الجميع. فالعربات العامة هي سياسة اميركية تقليدية، ويجب استعمالها عند الحاجة على طريق الاعلام الجديد السريع. مثل هذه المناقشات ستكون مفيدة في هذا المؤتمر، ولا اعتقد ان هناك حاجة الى الخوض في اللغو المتعلق بالنظام الاعلامي العالمي الجديد.

٢- يترتب على الانظمة الديمقراطية والمستبدة ان تتعلم درساً من معلمي الخاص المرحوم إثيل دو سولا بول. فقد درس هذا الاستاذ المتخصص في العلوم السياسة علماء الطبيعة والتكنولوجيا ان جميع تقنيات الاتصال الجديدة يجب حمايتها من خلال التعديل الاميركي الاول، تماما مثلما تمت حماية الصيغ الاقدم لتقديم الاخبار والمعلومات وهذه مقولة اساسية تنسحب على جميع البلدان. فالانترنيت، على سبيل المثال، لا ينبغي ان تخضع للرقابة في أي مكان. فهي مجرى التنفس المفتوح للاتصال البشري، رغم ما قد يعتريها من ضعف ورغم طاقاتها المدهشة. فقد منعت عدة بلدان او وضعت قيوداً خطيرة على الانترنيت. وقد حاولت الولايات المتحدة العام الماضي وضع قيود على الانترنيت (بما في ذلك عدم بث العروض الاباحية للاطفال، والرقابة)، مشوهة بذلك صورتها.. وستقول المحكمة العليا كلمتها الاخيرة في هذا الصدد. لكن من الواضح ان المحاكم الاقل شأنا قد ايدت حكم إثيل بول الصادر قبل عقدين من الزمن تقريبا. يجب ان تظل التقنيات الحديثة بعيدة عن السيطرة الحكومية ومراقبة المحتوى. وبامكاننا ان نبحث معا الطرق الكفيلة بتحقيق توازن في تدفق المعلومات دونما حاجة الى اجراءات رقابية.

٣-يجب علينا ان ندرس، دونما حقد أو ضغينة ، الانقسامات الاساسية المتعلقة بالجدل الدائر حول النظام الاعلامي العالمي الجديد. فمؤيدو هذا النظام يصرون على ان المبدأ الاساسي للتدفق الحر للمعلومات ما هو الا وسيلة للتحايل هدفها ابقاء السيطرة الغربية على نظم تقديم الاخبار العالمية. وهناك من يقول بأن التدفق الحر للمعلومات مخالف للقيم التقليدية والثقافات الاخرى، ومن ضمنها، على سبيل المثال، القيم الاسيوية. كما يقال بانها تعكس اجماعا وليس منافسة عامة او تغطية للصراع. ان الجماعية وليس الفردية لهي في رأيي موضوع جدير بالمناقشة فجميع المواطنين، اينما كانوا، يحق لهم التمتع بحرية التعبير وتلقي الاخبار والمعلومات من مصادر مختلفة، وفقاً للاعلان العالمي لحقوق الانسان. فاذا كان هذا حقا عالميا من حقوق الانسان، فلماذا تتناقض الصحافة التنافسية والتعددية مع القيم الاسيوية؟ هل تتناقض حرية الصحافة القيم الاسيوية في الوصول الى اجماع؟ كيف يستطيع المرء الوصول الى هذا الاجماع بدون التبادل الحر للاراء والافكار، ففي التقليد العشائري في افريقيا، يحكم شيخ العشيرة بالاجماع الذي يتم التوصل اليه بعد مناقشات مفتوحة. وغالبا ما يعكس هذا الاجماع الافكار المتزاحمة والمتنافسة.

وهناك قيمة كبيرة للتعبير عن الخلافات، في اطار من النقاش المفتوح وبروح ودية. ويجب علينا ان نبدأ من جديد متناسين الشيفرات وكلمات السر القديمة. ويجب عدم التحدث عن الحق في الاجابة او في التواصل والتخاطب او فهمه على انه تهديد. وبدلا من ذلك يجب هيكلة جميع وسائل الاعلام بطريقة افضل تمكنها من تشجيع الاتصال المتبادل. ان حماية الصحفيين يجب ان لا ترتبط بترخيص الصحفيين، ويجب حماية المراسلين الصحفيين شأنهم في ذلك شأن كل المدنيين، في مناطق الخطر.

انشاء مؤسسة مستقلة لدراسة الاعلام في الاردن والعالم العربي هدفها تعزيز الحوار الديمقراطي وتنمية المجتمع المدني ورفع المهارات الصحفية

محمد سلامة *

سجل مؤخراً في عمان مركز يعتبر الاول من نوعه لدراسة ومتابعة قضايا الاعلام في الاردن والعالم العربي بشكل عام.

ويقول القائمون على «المركز العربي والدولي لدراسة الاعلام (Arab Media Institute)»، وهو بمثابة منظمة غير حكومية تحظى بدعم الامم المتحدة ومنظمة اليونسكو ومنظمات اهلية غير حكومية عالمية، انه يرمي الى سد فراغ مؤسسي في طريقة ووسائل عمل الاعلام العربي وذلك عن طريق توفير منتدى للبحث والدراسة والتدريب ومتابعة العمل الصحفي والاعلامي في الاردن والمنطقة العربية، حيث لا تعمل في هذا المجال سوى الاتحادات الصحفية والنقابات التي غالبا ما تكون موجهة من قبل الحكومات او تلك التي تمتلك اجندات لا تشمل القيام بمثل هذه المهمات.

ويقول جورج حواتمة ، رئيس تحرير الجوردن تايمز، وهو احد مؤسسي المركز، ان تأسيسه يستند الى قرارات مؤتمر صنعاء للاعلاميين العرب الذي عقدته الامم المتحدة واليونسكو بالتعاون مع المنظمات الاعلامية العربية والدولية عام ١٩٩٦ والذي طالب باقامة منظمات اعلامية مستقلة في الوطن العربي تعنى بدراسات وقضايا الاعلام وتكون شريكة لنظائرها في الدول الاخرى في خدمة قضية الحريات والاستقلالية والتعددية في هذا المجال.

ويضيف السيد حواتمة ان المركز سيسعى من خلال انشطة مختلفة الى رفع المستوى الصحفي المهني ونشر الوعي بدور الاعلام العربي في المساهمة بتحقيق السلام والتعاون بين الدول ودعم البناء الديمقراطي للدولة والمحافظة على حقوق الانسان بما فيها حرية التعبير والصحافة ومساءلة الحكومات في برامجها الهادفة لتحسين نوعية الحياة وخدمة شعوبها.

وبينما يهدف المركز ان يصبح هيئة رقابة ضد انتهاكات حرية التعبير ومن اجل استقلال الصحافة ووسائل الاعلام الالكترونية في المنطقة العربية، سوف ينظم ويرعى ندوات منتظمة، ودورات تدريبية ومؤتمرات لتحقيق هذا الهدف والاهداف الاخرى التي وجد من اجلها.

كما ان المركز سيعمل على توفير مرافق مختلفة للصحفيين كمكتبة وبنك معلومات وارشيف وربما ناديا صحفيا شبيها بالنوادي الدولية التي تعنى بتكريم الصحفيين العرب المبدعين ومساعدة اولئك الذين يبذلون الجهد للابداع في مهماتهم.

ان اعادة الديمقراطية البرلمانية والتعددية السياسية في الاردن منذ عام ١٩٨٩ وعملية احياء الديمقراطية في الاقطار العربية الاخرى في السنوات الاخيرة قد تصادفت ليس فقط مع تطورات هامة حدثت في جسم العلاقات العربية – العربية وعملية السلام مع اسرائيل بل جاءت في خضم تحولات سياسية كبيرة في اماكن اخرى من الشرق الاوسط اضافة الى الخطوات المتقدمة والتغيرات في مجال الاتصالات على نطاق العالم بأسره، ولقد كان التغيير في مجال المعلومات اكبر منه في المجالات الاخرى. فقد ظهرت في السنوات الاخيرة العشرات من المطبوعات وسهلت محطات الاقمار الصناعية دخول العديد من محطات التلفزيون والاذاعة الى كل بيت تقريبا مما شكل تحديا حقيقيا للناس الذي وجدوا انفسهم في متاهة عالم اعلامي دولي واقليمي ومحلي جديد وسريع.

وفي الوقت الذي يسعى فيه الاعلام في الاقطار العربية الى ان يعكس ويتجاوب مع هذا التغير يحاول ايضا ان يسير في الطريق الذي يؤدي الى ديمقراطية اكبر.

فبينما يقول النقاد على سبيل المثال ان العملية الديمقراطية في الاردن فشلت في خلق اعلام حر ومصمم على قلب كفة الميزان لصالح القوى والممارسات الديمقراطية. فان الحكم السياسي وكثيرا من مؤيديه يعتقدون بان الصحافة، وخاصة الصحف الاسبوعية، قد تجاوزت حدود ما هو مسموح به في بلد يحاول ان يحمي مصالحه ووجوده.

وهذا يفسر القرار الرسمي في شهر أيار الماضي باجراء التعديلات على قانون المطبوعات والنشر لعام ٩٣، والتي ضيقت هامش حرية الصحافة في الاردن.

الاقطار العربية الاخرى، التي تسير ايضا نحو الديمقراطية مثل مصر واليمن وفلسطين والمغرب، كان لها تجارب مختلفة مع وسائل اعلامها.

هذا في الوقت الذي كان على العالم العربي بأسره ان يتعايش مع ما يسمى بالاعلام المهاجر، وبخاصة الصحف ومحطات الاذاعة والتلفزيون التي تتخذ من لندن وباريس مراكزاً لها.

ويقول السيد حواتمه انه في ضوء هذه التطورات المتسارعة، وبخاصة في غياب الدعم المؤسسي المستقل للصحافة المهنية والجادة، فان مجموعة من الاكاديميين والبرلمانيين والصحفيين، الذين يعتبرون الاعلام اداة هامة لتحقيق التغيير المنشود قد قرروا اقامة هذا المركز المستقل ليخدم كأساس لتعزيز الحوار الديمقراطي وتنمية المجتمع المدني ورفع المهارات المهنية.

ويضيف ان المركز سيعمل على صعيدين لتحقيق اهدافه:

أولاً: ملء الفراغ المؤسسي الموجود في العمل الاعلامي خاصة انه لا يوجد مثيل لهذه المؤسسة في العالم العربي ما عدا الاتحادات والنقابات الصحفية التي غالبا ما تكون تحت سيطرة الحكومات وتلتفت لمعالجة امور اخرى في ممارسة المهنة. وثانيا: العمل مع المراكز العالمية المشابهة وعبر الشبكة الدولية للمعلومات من اجل نشر الوعي العام لدور الاعلام في بناء الدولة وتعزيز قضايا السلام والديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة والمساواة ومساءلة الحكومات.

ويلخص السيد حواتمة اهداف المشروع بعيدة المدى في تقوية العملية الديمقراطية التي بدأت تشق طريقها في الاقطار العربية، وخدمة قضية الاعلام العربي المستقل والتعددي، حسبما جاء في اعلان صنعاء، الذي تمخض عن مؤتمر ١٩٩٦ والذي رعته الامم المتحدة واليونسكو وتبنته بالتالي النقابات الصحفية العربية ومن ضمنها النقابة في الاردن، وفي توفير أدوات الدعم والبنيه التحتية لعمل الصحفيين العرب، في حالة غياب المؤسسات الصحفية والاعلامية غير الحكومية القادرة على القيام بهذه المهمة.

وسوف يقوم المركز باصدار مطبوعة دورية تغطي نشاطاته وتعنى بالكتابة في كافة القضايا المتعلقة بالاعلام العربي والتطورات المتلاحقة في حقل الاعلام العالمي بما في ذلك التحول الذي سيصحب ثورة المعلومات. ومن اجل زيادة وعي الاردنيين والعرب بهذه القضايا سيسعى المركز الى القيام بالنشاطات اللازمة لتعريف الصحفيين بحقوقهم وواجباتهم تجاه قرائهم وحق القراء والناس عامة بالحصول على معلومات دقيقة عن كل ما يدور حولهم.

وسيبدأ المركز قريبا بعقد ورشات عمل تدريبية منتظمة لتعريف الصحفيين بكيفية اجراء التحقيقات الصحفية واستخدام مصادر المعلومات مثل الاحصائيات والكتابة عن النشاطات البرلمانية ونشاطات المؤسسات المدنية وتنظيم البعثات خارج البلاد لهم.

وقد يتبنى المركز وسائل اخرى لتحقيق غاياته من خلال برامج تطوعية حيث يمكن للصحفيين الشبان ان يشحذوا مهاراتهم ويقيموا علاقات مهنية مع زملائهم وزميلاتهم ذوي الخبرة من العالم العربي والدول الاخرى.

ويقول السيد حواتمة ان اكثر ما دفع المؤسسين لانشاء هذا المركز هو قيام المؤسسات السياسية والاعلامية الاجنبية بالوظائف المشار اليها سابقاً من غير الالتفات لضرورة ان يقوم بهذه المهمة الصحفيون العرب انفسهم، مما كان يؤدي في غالب الاحيان الى تشويه الحقيقة والوضع الصحفي والاعلامي في بلادنا.

ويأمل المؤسسون «ان يقوم المركز الجديد بسد هذا الفراغ المؤسسي والذي ولد كنتيجة لغياب صحفيينا عن الساحة طوال السنوات الماضية».

* رئيس تحرير صحيفة المشرق

التسامح اوصلنا الى شاطىء الامان...

مائدة الكيلاني *

استطاع النظام السياسي في الاردن طيلة فترة حكمه، أن يدير شؤون المملكة في ظل وجود معارضة سياسية وحتى ايدولوجية، واحتواء تلك المعارضة في اشد الظروف صعوبة سواء على الصعيد السياسي الداخلي او الاقتصادي او على مستوى المنطقة بكاملها.

لكن ما الذي يفسر الاحكام القاسية التي تضمنها قانون المطبوعات والنشر الجديد، بعد تسع سنوات من العمل الايجابي الديمقراطي، مقلصا بذلك صناعة صحافة محترفة الى مبتذلة وباهتة؟

هل كانت حادثة اطلاق النار على الطالبات الاسرائيليات من قبل الجندي احمد الدقامسة، نقطة تحول في تفكير النظام، خاصة ان التغيير الوزاري جاء بعد تلك الحادثة مباشرة، واقدمت الحكومة الجديدة برئاسة عبدالسلام المجالي على اصدار قانون مؤقت للصحافة يزيد من لائحة الممنوعات ويرفع الغرامات، ويعيد للسلطة التنفيذية صلاحية اغلاق وتعليق اصدار الصحف جاعلا من " لا رجعة عن الديمقراطية" الى "رجعة نحو العرفية"؟

إن الحكومة التي فرضت في التعديلات قيودا جديدة على حرية اصدار الصحف ورفعت رسوم الترخيص للصحف الاسبوعية من ١٥ الف دينار الى ٣٠٠ الف دينار، حسمت مسألة خروجها من ملكيتها الحالية في صحيفتين يوميتين (الرأي، الدستور) بالابقاء على ملكيتها كما هي عليه حيث كان يقضي القانون القديم (١٩٩٣) بتخفيض مساهمة الحكومة في الصحف اليومية الى ٣٠٪، وهذا ما يخلق ازمة ثقة ومصداقية في الديمقراطية الاردنية.

لا يمكن أن يكون الاجراء الحكومي تعبيرا عن تخوف النظام او شعوره بعدم الاطمئنان من حدوث قلاقل واضطرابات تهدد الاستقرار والامن في البلاد، فالنظام في الاردن "مقبول" داخليا اكثر بكثير من انظمة اخرى في المنطقة، ومتوازن في علاقاته الخارجية.

كما لا يمكن المقارنه بين ما حدث في نهاية الخمسينات في الاردن، عندما قرر النظام التراجع عن الديمقراطية بالغاء البرلمان، والتي كانت الى حد ما السبب وراء محاولات لقلب النظام، وبين ما يحدث الآن، حيث لم يخرج اي تهديد من الاحزاب او النقابات او البرلمان وحتى الصحافة بشيء من هذا القبيل.

بل على العكس، فلقد كان تطور المسار الديمقراطي في الاردن على قدر كبير من الوعي، وحافظ على مصداقية عالية، كادت ان تترسخ في ذهن الاردني والعربي على حد سواء... لولا الاجراء الحكومي الاخير باصدار القانون المؤقت للصحافة.

لكن التحدي الاكبر الذي واجهه النظام والذي يتمثل بالمعارضة الكبيرة في صفوف الاردنيين لمعاهدة السلام، قد يكون من بين الاسباب الجوهرية التي دفعت الحكومة الى اصدارها القانون المؤقت لتحجيم حرية الصحافة الى ابعد الحدود.

فالاردن الذي سعى جاهدا على بناء مصداقية منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، تعكس التزامه العميق بالسعي لتحقيق السلام، من الصعب ان يرى ذلك ينهار -خاصة بعد أن اقدم الجندي الاردني الدقامسة على قتل الطالبات الاسرائيليات - في الوقت الذي يحاول فيه جلالة الملك الحسين اصلاح صورة الاردن في الخارج (بعد نشر رسالة شديدة اللهجة وجهها الملك الى رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو)، كان الدقامسة قد اصبح بطلا وطنيا لا يستحق لقب قاتل، ونشأ تعاطف عميق معه خلقته النقابات المهنية المعروفة بمعارضتها الشديدة للسلام مع اسرائيل، وليس النقابات فقط بل ايضا الصحافة الاسبوعية التي اتخذت من الحادثة قصة مشوقة لزيادة مبيعاتها، وفي مقدمتها جريدة "المجد" ناصرية التوجه، التي اضافت على الحدث بعدا قوميا، خصوصا بعد ان قام مواطن اردني اخر بطعن سائحة اسرائيلية في منطقة ام قيس، وخرجت بتصريحات معبرة عن اسفها لان "الاقدار حالت" دون وفاة السائحة الاسرائيلية.

وقبل يومين فقط من اجراء التعديلات على قانون المطبوعات والنشر المؤقت، كان الملك الحسين انتقد في خطاب له بشدة الصحافة الاسبوعية وكتاب الاعمدة، وعبر الملك عن استيائه الشديد للتغطية الاخبارية للصحافة الاسبوعية، ملمحا ان كثيرا من تقاريرها يحتوي على مغالطات ومعلومات مفبركة، ووصف تحليلات بعض كتاب الاعمدة في الصحف اليومية بانها كتابات من شأنها التأثير على المصلحة القومية.

قد تسهم التعديلات على قانون الصحافة، في تسهيل اجراء الانتخابات البرلمانية القادمة التي تشكل هاجسا للحكومة، وكان رئيس الوزراء الدكتور عبدالسلام المجالي قد صرح في معرض تبريره للقانون الجديد "انه هو وحكومته لا يريدون في سنة الانتخابات ان تبتز الصحف الاسبوعية المرشحين، او تؤثر في سير العملية الانتخابية، فالصحافة الاسبوعية قد تصبح معقلا للترويج عن برامج وقناعات زائفة، لكن في نفس الوقت يمكن القول ان التعديلات تكاد تقضي على صحافة متطورة ساهمت في رفع سقف الحريات في المملكة، وتكاد تنسف كل ما حققه الاردن من سمعة طيبة في مسيرته الديمقراطية.

جريدة "عبدريه" الساخرة الوحيدة في الاردن، اغلقت ابوابها وكذلك جريدة الميثاق، وصحف اسبوعية اخرى تعيش في "حيص بيص" وبعضها يفكر في الخروج من الاردن بالصدور من خلال امتياز اجنبي، وصحف اخرى بدأت بمقاضاة الحكومة وبالتأكيد ان عددا من الصحف الاسبوعية ستغلق حتى اشعار آخر في الوقت الذي خففت فيه بعض الصحف من لهجتها خوفا من الملاحقة القضائية.

كما ان الصحافة الاسبوعية نفسها والتي بدأت بالظهور قبل سنوات معدودة عجزت عن تطوير مصداقيتها، حتى اعتبر كثير من الناس والصحفيين ان الصحافة الاسبوعية تجاوزت حدودها وخرقت الكثير من العادات والتقاليد واساءت للاخلاق العامة بنشرها صور فاضحة واخبار الجرائم.

هناك القليل من التعاطف والتفهم لحرية الصحافة، ولم يكن هناك اي وعي للنتائج المترتبة على قمع الصحافة، حتى بدأ الناس بتقبل نظريات الحكومة من غير ان يدركوا انهم في نفس الوقت يحرمون انفسهم من حقهم الاساسي بتلقي المعلومة وبمعرفة ما تقرره حكوماتهم عنهم.

الديمقراطية في الاردن تحتاج الى سنوات حتى تتجذر.

* صحفية وباحثة اردنية

استكمال تحرير المرأة الاردنية... البعد السياسي

الدكتور فهد الفانك*

هناك قـضـيـة جـوهرية تواجـه المرأة في الاردن (والوطن العربي عموما) تتمثل اساسا في التمييز ضد المرأة وانكار بعض حقوقها كانسان.

هذه القضية لها ابعاد واضحة اقتصادية واجتماعية وتشريعية وتعليمية وغيرها. وهي ابعاد متداخلة لا تعمل بصورة منعزلة. فهي كل واحد متكامل، يغذي بعضها البعض. بحيث لا يمكن حل احد ابعاد هذه القضية دون ان يرافق ذلك حلول ناجعة للابعاد الاخرى.

ومع ذلك فاننا، لاغراض هذه الدراسة، سنقتصر في الحديث عن البعد السياسي، ونعتبر الابعاد الاخرى بمثابة خلفية لذلك البعد. الا اننا مع ذلك لا نجد مندوحة عن وضع الموضوع المحدد ضمن اطاره الشامل، على الاقل بالاشارة العابرة الى اشكال التمييز الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والتعليمية وغيرها، دون ان نتناولها بالبحث، بل لمجرد اخذها بالحسبان عند الحديث عن البعد السياسي.

فالتمييز ضد المرأة شامل لجميع اوجه الحياة. وليس في الدستور الاردني مثلا نص مباشر وصريح يحظر التمييز ضد المرأة. وهناك انماط اجتماعية وثقافية راسخة لسلوك كل من الرجل والمرأة تقوم على فكرة دونية احد الجنسين (المرأة). ولامر ما فان نسبة الامية بين الاناث اعلى بكثير مما هي بين الذكور. ومعظم الموظفات يعملن كطابعات وسكرتيرات ومنظفات وممرضات ومضيفات. وكل مجلس النواب ومجلس الوزراء ومجلس الاعيان والسلك القضائي من الرجال. باستثناءات محددة للغاية.

وهذا ينسحب على رؤساء مجالس ادارات البنوك والشركات المساهمة ومدرائها العامين، ورؤساء تحرير الصحف، ومدراء المؤسسات العامة. وحتى في البيت الذي نصفه بانه (مملكة المرأة) نجد ان الرجل هو صاحب الكلمة العليا (نظريا على الاقل!).

وهناك تمييز واضح في فرص العمل والاجور على العمل المتشابه، وفي الارث، وامام المحاكم وخاصة الشرعية، وملكية اصول الاسرة. (٩٨٫٤٪ من العقارات باسماء رجال) الى غير ذلك من مظاهر التمييز التي من الطبيعي ان يكون لها انعكاسات على البعد السياسي لقضية المرأة.

حركة تحرير المرأة

بدأ الوعي بالبعد السياسي لحقوق المرأة في العالم منذ مطلع القرن التاسع عشر، وبعد قرنين كاملين من الكفاح حققت المرأة بعض النجاحات واستخلصت بعض الحقوق، ولكن القضية ستدخل القرن الحادي والعشرين دون حل كامل. الامر الذي يفرض علينا في الاردن ان نعمل على وضع استراتيجية وطنية مستقبلية للتعامل مع هذه القضية، وتسريع التقدم بالاتجاه الصحيح الواضح والذي لا خلاف عليه بين المواطنين المستنيرين رجالا ونساء، وان كان الرأي العام الاردني مازال غير مهيأ تماما للاخذ بالفكرة دون تحفظ.

اما المطالب الرئيسية التي كانت المرأة تطالب بها دائما (وما تزال) فتدور حول المطالب العريضة الاربعة التالية، التي تبدو للمفكر السياسي بمرتبة البديهيات، ولكنها في التطبيق العملي تصطدم ببعض العقبات، وهي:-

- المساواة في فرص العمل.
- المساواة في الاجور على الاعمال المتماثلة.
- تشريع واضح لمنع التمييز ضد المرأة
- اقامة العلاقة بين الجنسين على اساس التكافؤ.

وتختلف قضية المرأة عن غيرها من القضايا الاجتماعية والسياسية، كقضايا العمال اوالاقليات الطائفية والعرقية، من حيث ان المرأة ليست اقلية. فهي تشكل نصف المجتمع. كما ان المرأة ليست طبقة، لانها موزعة على جميع الطبقات بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي.

واذا كانت نظرة المجتمع للمرأة مازال ينقصها الاحترام، فيجب الاعتراف من البداية بأن نظرة المرأة لنفسها لا تخلو من الدونية، وانها في كثير من الاحيان شريكة في ظلم المرأة وتخفيض درجتها، ولا استثني العمل السياسي، حيث نجد الكثيرات من النساء منخرطات في تيارات واحزاب وتنظيمات مكرسة للتمييز ضد المرأة، ولابقائها رهينة في البيت، او حرمانها من فرص العمل المتساوية، او اعتبارها مواطنا من الدرجة الثانية. بل ان نساء بارزات كتبن مقالات عن حق الرجل في تأديب المرأة وضربها ظنا منهن ان ذلك نوع من العبادة وان الرجل هو البعل اي الاله.

ومما يزيد خطورة المشكلة، ويجعل وجود استراتيجية شاملة للتعامل معها امرا شديد الالحاح، ان الاتجاه الحالي يسير بعكس تيار التاريخ.واذا كانت فتياتنا في الخمسينات يعتبرن خطوة للامام بالقياس لامهاتهن. فان فتيات هذه الايام يعتبرن خطوة الى الخلف بالقياس الى امهاتهن، وهي ظاهرة غريبة ولكنها واقعية وملموسة.

واذا كنا قد اعتدنا ان نجد الشارع يحاول التأثير على المؤسسة الرسمية المحافظة (الدولة او النظام)، باتجاه التحرر والتقدم والاصلاح الجذري، فاننا نجد هذه الايام ان انظمة الحكم في اكثر الاقطار العربية تقف الى يسار شارعها، وتحاول ان تجره الى التحرر والتقدم والاصلاح، في حين يهرب هو الى الماضي البعيد. وفي مسح لمواقف الشباب تجاه النساء في تونس على سبيل المثال اتضح ان ٢٥٫٤٪ لا يوافقون على معاملة البنات والصبيان بالتساوي، ١٨٫٦٪ يعتقدون ان البنات يجب ان لا يتعلمن سوى الفنون البيتية ٢ر٦٠٪ يقفون ضد عمل امهاتهم خارج البيت. بل ان ٣٩٫٨٪ من الذكور و ١٢٫٧٪ من الاناث في تونس يعتقدون ان الصبي انكى من البنت، واذا كان هذا هو الوضع في بلد منفتح كتونس، فان القارىء يستطيع ان يتصور الاوضاع في الاقطار العربية الاخرى الاكثر تحفظا.

عالمية المشكلة

مع اننا نبحث في قضية المرأة الاردنية بالذات، فلابد من الاعتراف بأن قضية المرأة لم تحل عالميا، حتى في البلدان المتقدمة. وليس ادل على ذلك من النسبة المتدنية لتواجد المرأة في الحكومات والبرلمانات الاوروبية والاميركية واليابانية، فمازال وجود رئيسة للوزراء او نائبة في البرلمان عملية نادرة تلفت النظر وقد تثير السخرية، وهو شذوذ يثبت القاعدة، ولكن العالم المتقدم انتهى على الاقل من تهيئة المناخ الذي يسمح للمرأة بالانطلاق على قدم المساواة، ولا يضع امامها قيودا يستحيل اجتيازها.

ويذكر ان المرأة الاميركية لم يسمح لها بامتلاك عقار وتسجيله باسمها حتى سنة ١٨٤٠ (وهي القضية التي كان قد حسمها الاسلام قبل ١٤ قرنا)، وان قانون الانعاش الصناعي الوطني الذي وقعه الرئيس روزفلت سنة ١٩٣٣ في ظروف الكساد الكبير سمح صراحة بالتفريق في الرواتب بين الرجال والنساء، وان الحكومة الاميركية لم تتخذ موقفا ضد التمييز ضد المرأة الحامل حتى سنة ١٩٧٨. وحتى سنة ١٨٩٨ كانت تسمع بعض الاصوات النقابية التي تطالب بمنع توظيف المرأة في الدولة بحجة انها بذلك تأخذ حق الرجل، وان عمل المرأة يدمر العائلة . الامر الذي مازلنا نسمعه يتردد في بلادنا حتى اليوم.

وفي هذا المجال نذكر ان المرأة الاميركية لم تدخل الكونجرس حتى ١٩١٦، ولم تحصل على حق التصويت دون تمييز حتى ١٩٢٠، ولم تقبل في الجامعات حتى عام ١٨٢١ ولم تدخل القوات المسلحة حتى ١٩٧٣، ولم يرشح اي حزب امرأة لمنصب رئيس الجمهورية .

اما في بريطانيا – مهد الديمقراطية – فلم تحصل المرأة على حق التصويت حتى عام ١٩١٨ شريطة ان تكون قد بلغت الثلاثين من العمر، وقد احتاجت لعشر سنوات اخرى حتى حصلت على حق التصويت على قدم المساواة مع الرجل ومع ذلك فان عدد النساء في البرلمان البريطاني مازال محدوداً.

بالمقارنة نجد ان معظم النساء العربيات حصلن على حق التصويت باستثناء نساء دول مجلس التعاون الخليجي الست، وليبيا، حيث لا تجري انتخابات اصلا (باستثناء الكويت)، كما ان المرأة العربية دخلت سوق العمل ولكن بنسبة متدنية (كما هو في الجدول).

الحقوق السياسية للمرأة

تتلخص الحقوق السياسية للمرأة حسب المفاهيم الحديثة والمواثيق الدولية لحقوق الانسان في القضاء على التمييز ضدها في الحياة السياسية والعامة للبلد. وبوجه خاص وجود ضمانات تكفل للمرأة على قدم المساواة الحقوق التالية:

- حق التصويت في جميع الانتخابات العامة والبلدية والمهنية، وبشكل عام اهلية الانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب اعضاؤها بالاقتراع العام.
- حق المشاركة على قدم المساواة في رسم سياسات الحكومة وتنفيذ تلك السياسات، وبالتالي في اشغال الوظائف العامة على جميع مستويات الدولة.
- حق المشاركة في عضوية جميع المنظمات والجمعيات التي يقيمها المجتمع المدني (اي غير الحكومية) التي تعنى بالمصالح الخاصة والعامة كالنقابات او بسياسة البلد كالاحزاب.
- حق المرأة في تمثيل الحكومة والدولة على الصعيد العالمي، فتكون سفيرة، او تشارك في الوفود الرسمية ونشاطات اعمال المنظمات الاقليمية والدولية دون تمييز.
- حق المرأة في المساواة مع الرجل فيما يخص قواعد وانظمة الجنسية، بحيث تستطيع اكتساب الجنسية والاحتفاظ بها او تغييرها. وفي حالة الزواج من اجنبي لا يجوز ان يترتب على ذلك تغيير جنسية الزوجة تلقائيا او فقدانها، كما ان تغيير جنسية الزوج او فقدانها لا يجوز ان يؤثر على جنسية الزوجة بالتغيير او الفقدان الا باختيارها، ولا يجوز ان تفرض عليها جنسية الزوج.
- يكون للمرأة ما للرجل في القانون فيما يتعلق بجنسية اطفالها.

هذه اهم الحقوق السياسية التي تجسد عدم التمييز بين الرجل والمرأة وتشكل مكونات البعد السياسي في استراتيجية المرأة.

تطبيق الحقوق على الواقع

على الورق، ومن الناحية الرسمية، يمكن القول بان المرأة الاردنية تتمتع فعلا بجانب هام من هذه الحقوق السياسية. وبشكل خاص فان لها حق التصويت والترشيح في الانتخابات العامة وجميع الهيئات. وليس هناك عقبات رسمية او نصوص تقف في وجه مشاركتها في رسم سياسة الحكومة وتنفيذها. كما ان القوانين الاردنية لا تفرق بين الرجل والمرأة في عضوية المنظمات السياسية والاجتماعية، او تمثيل الدولة في الخارج. الا ان المرأة الاردنية تجد تمييزا صارخا في قانون الجنسية الاردني. ولا يحق لها الحصول على جواز سفر عادي باسمها الا بموافقة زوجها الخطية، اي ان القانون يتعامل معها كقاصر تحت وصاية القيم على شؤونها وهو الزوج او الولد او الاخ.

فيما عدا شؤون الجنسية، وغياب نص دستوري يحرم التمييز ضد المرأة في جميع الشؤون فان المرأة الاردنية حاصلة على حقوقها السياسية من الناحية النظرية والتشريعية، ولكنها عمليا محرومة منها لاعتبارات اجتماعية، ونتيجة لارث طويل من النظر الى المرأة نظرة دونية.

لذلك فان المطلوب ليس فقط تعديل قانون الجنسية وتعديل الدستور، بل تفعيل القوانين والحقوق والقرارات الموجودة والتي لا تنفذ بسبب القيود غير المرئية التي تعيق ممارسة المرأة لتلك الحقوق، والقوانين غير المكتوبة التي تعطل الحقوق السياسية المنصوص عليها في القوانين وتحولها الى حبر على ورق.

وفي هذا المجال نؤكد ان المجتمع المدني وليس الدولة فقط هو عقبة رئيسية في وجه وصول المرأة الى حقوقها بدلالة ان القوانين الرسمية تعطيها حق الوصول الى البرلمان ولكن الناخبين والناخبات مازالوا يرفضون ذلك ديمقراطيا . ويدل هذا على ان حقوق المرأة تتطلب نضالا نخبويا وليس عملا شعبيا شاملا . هناك بطبيعة الحال جوانب اعلامية وتربوية لهذه المشكلة، ولكن لابد الى جانب ذلك من بعض اجراءات التدخل الرسمي المؤقت لضمان حد ادنى من هذه الحقوق، مثل اعطاء المرأة بعض المزايا الممنوحة للاقليات.

وعلى سبيل المثال فان التجربة العملية اثبتت ان من غير المحتمل ان تفوز المرأة بمقعد نيابي حتى في الدائرة الثالثة من مدينة عمان، التي يتركز فيها التقدم العلمي والاجتماعي والاقتصادي. الا اذا كانت المرشحة معجزة مثل توجان فيصل ولذلك فان مما يستحق البحث ان تعطى المرأة كوتا معينة لايصالها الى المجلس النيابي، حتى اذا برزت المرأة واثبتت وجودها هناك، وهي مفروضة على الناخبين والناخبات. تستطيع في مرحلة لاحقة ان تحصل على حصة معقولة من المقاعد عن طريق المنافسة الحرة. ويمكن البدء بمقعد نسائي في كل من عمان والزرقاء والسلط واربد.

وربما كان من الضروري ان نبدأ بالهيئات المعينة كمجلس الوزراء، ومجلس الاعيان، والسفراء، بحيث يجري تمثيل المرأة بنسبة معقولة، تزداد تدريجيا . ومما لاشك فيه ان ترؤس امرأة لوفد الاردن الدائم لدى الامم المتحدة سيعتبر مؤشرا حضاريا . كما ان اشغال امرأة لمركز رئيس اتحاد الجمعيات الخيرية مثلا هو خطوة في الاتجاه الصحيح لها مغزى.

الخلاصة

يتطلب البعد السياسي لاستراتيجية وطنية للمرأة في الاردن خلال التسعينات، ادخال نص في صلب الدستور الاردني، يحرم التمييز ضد المرأة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وتعديل قانون الجنسية الاردنية الحالي بحيث يرفع الضيم والتمييز ضد المرأة.

اما في الجانب العملي فالمطلوب هو تفعيل الحقوق والنصوص التي حصلت عليها المرأة نظريا وقانونيا ولكنها لا تستطيع ممارستها عمليا، مما يتطلب اجراءات (تمييز) مؤقت لصالحها، مثل نظام الكوتا في المجالس المنتخبة، وزيادة الحصة في المجالس المعينة، بما في ذلك الوزارات والسفارات.

ولابد من تشجيع بروز رائدات من الحركة النسوية ليقمن بمهمة شق الطريق ، ولو تطلب ذلك بعض التضحيات من جانب تلك الرائدات. كما ان الموقف السلبي لغالبية المجتمع التقليدي يضع مسؤولية خاصة على النخبة في الصعيدين الرسمي والفكري.

*كاتب واقتصادي اردني

جدول يوضح تاريخ حصول المرأة العربية على حق التصويت، ونسبتها الى القوى العاملة في الاقطار العربية.

القطر	حق التصويت	نسبة النساء في القوى العاملة (١٩٩٠)
الجزائر	١٩٦٢	٪٩
البحرين	–	١١
مصر	١٩٥٦	١٠
العراق	١٩٨٠	٢١
الاردن	١٩٧٣	١٠
الكويت	–	١٤
لبنان	١٩٥٧	٢٧
ليبيا	–	٩
المغرب	١٩٦٣	٢٠
عمان	–	٩
قطر	–	٧
السعودية	–	٧
السودان	١٩٥٣	٢٢
سوريا	١٩٤٩	١٦
تونس	١٩٥٦	٢٥
الامارات	–	٦
اليمن ش	١٩٧٠	١٢
اليمن ج	١٩٦٧	١٢

بعد توقيع معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية

الخليلي، الناجي من حادث اسقاط الطائرة الليبية، يطالب بالتعويض من الحكومة الاسرائيلية

... ويبحث عن محامين اسرائيليين للمرافعة في قضيته

فرانشيسكا شيرياشي *

عبد الله الخليلي «ابو نبيل» تعرض لحادث اليم في شباط ١٩٧٣، حينما اسقطت مقاتلتان اسرائيليتان . الطائرة الليبية التي كان بين ركابها، وادى الحادث الى وفاة جميع ركاب الطائرة البالغ عددهم ١٠٨، باستثناء «ابو نبيل» وثلاثة مسافرين اخرين نجوا من الحادث باعجوبة.

قبل توقيع معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية عام ١٩٩٤، لم يقوى «ابو نبيل» على مقاضاة الحكومة الاسرائيلية للتعويض عن الاضرار الجسدية والنفسية والمالية التي لحقت به جراء الحادث، ومازال يبحث حتى هذه اللحظة عن سبل للوصول الى حقوقه وهو متفائل الان بعد توقيع معاهدة السلام الاردنية – الاسرائيلية في ان يجد محامين اردنيين او اسرائيليين للمرافعة في قضيته امام المحاكم الاسرائيلية وينال حقه في التعويض.. كما يطالب في الوقت نفسه التعويض من شركة الطيران الليبية... فهل يجد «ابو نبيل» من المحامين الاردنيين او الاسرائيليين من يترافع في قضيته، خاصة انه لا يملك المال في توكيل محام؟!

ما هي حقيقة الحادث الذي تعرض له السيد عبد الله الخليلي؟

في بيته الواقع في ياجوز – الزرقاء، توجد الصورة القديمة المعلقة على حائط بيته ، تذكره بما كان عليه حاله قبل ذلك الحادث الاليم الذي تعرض له في الحادي والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٧٣ حينما اسقطت المقاتلتان الاسرائيليتان من طراز فانتوم طائرة الركاب الليبية التي كان يستقلها فوق شبه جزيرة سيناء.

بعد هذا الحادث الذي اقعده وادى الى بتر يده اليمنى واذنه اليسرى واصابة ٥٠٪ من جسمه بحروق، يصعب التعرف على ابو نبيل مقارنة بصورته التي يظهر فيها في ريعان الشباب في ملابسه الانيقة ووسامته وعيناه الزرقاوان.

نجا ابو نبيل ومعه ثلاثة مسافرين اخرين، احدهم فلسطيني يحمل الجنسية الليبية واخر مصري وثالث ليبي، باعجوبة من الحادث الذي اودى بحياة ١٠٨ مسافرين كانوا على متن الطائرة بعد ان ضلت الطائرة طريقها وعبرت المجال الجوي فوق سيناء.

ادخل ابو نبيل الى مركز سوروكا الطبي في بئر السبع للعلاج من الحروق والكسور التي المت به اثر الحادث، حيث غادر المستشفى بعد خمسة شهور.

تحكي شهادة خروجه من المستشفى محنته التي تمثلت في «حروق عميقة في الراس والذراعين والجذع والرجلين والجهاز التنفسي العلوي والكسور المركبة المتعددة لاضلاعه وكسر الكاحل الايمن وموت موضعي انبوبي للانسجة الحية وحروق انقباضية من الدرجة الثالثة في الصدر (اسفل الزور) وموت موضعي لانسجة المجموعات ٢-٣ من الاصابع الثاني والثالث والرابع .

يقول ابو نبيل: الانفجار القوي الثاني القى بي على بعد كيلو مترين من موقع حطام الطائرة دون ان افقد وعيي، حتى ولو لدقيقة واحدة، ويمضي ابو نبيل، وهو اصلا من الخليل، قائلا:» كنت انظر الى ذراعي ويداي وجسدي وهي مشتعلة جميعها . وكنت قادراً على الرؤية والتفكير والكلام، لكنني لم اكن قادراً على ان احرك عضلة واحدة، ولا كنت قادرا حتى على اخماد النيران التي تلتهم جسمي.

وعلى التو، وصلت طائرة هيلوكبتر عسكرية اسرائيلية الى الموقع في نفس الوقت الذي ارتطمت فيه الطائرة المحترقة بالارض ولم تمض سوى خمس دقائق حتى نقلني الجنود الاسرائيليون مع رفاقي الناجين من الحادث الى الطائرة العمودية التي جاءت لانقاذنا.

خلال هذه الدقائق القليلة التي بدت وكأنها ابدية «كنت اصرخ واستغيث طالبا المساعدة حسبما يقول ابو نبيل .

منذ ذلك اليوم الذي مضى عليه اكثر من خمسة وعشرين عاما لم يتلق السيد الخليلي اي تعويض رسمي، لا من الخطوط الجوية الليبية ولا من الحكومة الاسرائيلية، في حين لم تجد طلباته المتكررة للحصول على مساعدة مالية من وزارة الداخلية والضمان الاجتماعي ووزارة الخارجية اذانا صاغية.

وكل ما تلقاه السيد الخليلي منذ تلك الوقت هو مبلغ ١٠،٠٠٠ دولار على شكل هبة قدمها موشي دايان، وزير الدفاع الاسرائيلي انذاك في حكومة



رئيسة وزراء اسرائيل غولدا مائير، ودفع تكاليف معالجته في المستشفى في بئر السبع. في الوقت الذي يؤكد فيه السيد الخليلي قائلا «لم أتلق اي تعويض رسمي او خلافه ، لا من ليبيا ولا من اسرائيل».

قبل هذه الحادثة الفاجعة كان ابو نبيل وعائلته يحيون حياة رغدة بفضل مبلغ الـ ١٢٠٠ دينار التي اعتاد ان يحولها شهريا من ليبيا، حيث كان يعمل ميكانيكي محركات ثقيلة «كاتربلر» .

ولكي يتمكن من دفع فواتير المستشفى الباهظة ونفقات المعالجة الطبية واثمان الادوية واطعام اطفاله الاثني عشر، اضطر ابو نبيل وزوجته الى بيع كل ممتلكاتهم بما فيها «البيت في عمان، والسيارة والمصاغ... كل شيء تم بيعه»، هكذا تقول ام نبيل هامسة لاثنين من المراسلين الصحفيين اللذين زارا الاسرة في بيتها في الرصيفة، الاسبوع الماضي.

بعد الحادثة، التمست السيدة ام نبيل المساعدة من كل جهة خطر ببالها الاتصال بها. بيد ان منظمة خيرية واحدة من بين العديد من هذه الجهات هي التي استجابت لها وقدمت لها مبلغ عشرين ديناراً.

تقول ام نبيل: «كان كل شخص يقول لي لديك اولاداً، لكن اثنين فقط من ابنائي الخمسة الذكور يعملون لكي يعيلوا عائلاتهم.

وكان ابو نبيل منشغلا جدا لتلبية احتياجات اسرته اليومية بحيث لم يتوافر لديه الوقت لكي يحسب اجمالي فواتير المستشفى، لكن يقدر مجموعها بما لا يقل عن ٥٠،٠٠٠ دينار، ويمضي قائلاً:يجب الاخذ بعين الاعتبار جميع الاموال التي خسرتها نتيجة لفقداني لوظيفتي في ليبيا.

ان المساعدة المالية الفعلية الوحيدة التي تلقاها ابو نبيل كانت بعد ايام من وقوع الحادث المفجع، حينما كان يعالج في مستشفى في اسرائيل.

وقد قال ابو نبيل لغولدا مائير وموشي دايان اللذين زاراه في مستشفى بئر السبع بعد اسقاط الطائرة: «لقد حطمت»، وفي هذا السياق يذكر ابو نبيل ان دايان قال له «الحمد لله على السلامة» فاجابه:«كيف سأتدبر امر معيشتي الان». عندئذ غادر دايان الغرفة ورجع بعد ٢٠ دقيقة حيث سلمني ١٠،٠٠٠ دولار وقال لي: « تستطيع ان تبدأ مشروعاً تجاريا في عمان بهذا المبلغ بيد ان ذلك التصريح كان متفائلا اكثر من اللازم، اذ سرعان ما اصبح ابو نبيل وزوجته واطفاله مفلسين ولا يملكون ما يقوم اودهم.

بعد ذلك عمل ابو نبيل كسائق تكسي، حيث كانت صحته تسمح له بذلك، لكي يتمكن من إعالة اطفاله الى ان يشبوا ويقووا على مساعدته. وقد حاول جاهدا ان يظل في هذا العمل، لكن التقرحات الجلدية التي انتشرت في رجليه وساقيه بسبب نقص دوران الدم والسكري الناجمين عن الحادث، حالت دون ذلك.

عندئذ حاول السيد الخليلي الحصول على تعويض من خلال محامين اردنيين، لكنه جهوده لم تثمر عن شيء، وفي هذا الصدد يقول ابو نبيل: «اخبرني المحامون انهم لم يستطيعوا ان يفعلوا شيئا، وبان علي ان اوكل محاميا اسرائيليا للمطالبة بتعويض من الحكومة الاسرائيلية، او محاميا ليبيا للمطالبة بتعويض من الخطوط الجوية الليبية.

وقبل توقيع معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية في عام ١٩٩٤، كانت فرصته في مخاطبة محكمة اسرائيلية اقل كثيرا مما هي عليه الان.

يضيف ابو نبيل قائلاً: «ذهبت ايضا الى السفارة الليبية في عمان وقدمت استدعاءات كثيرة دون ان استلم اية اجابات على الاطلاق». وكتب احد المحامين، نيابة عن ابي نبيل ، عدة مرات الى السفارة الاردنية في طرابلس/ليبيا مطالبا بتعويض عن الاضرار الجسدية والنفسية والمعنوية والمالية وحث القنصل الاردني هناك على الاتصال بالسلطات المعنية في الجماهيرية الليبية. لكن تلك الرسائل لم تلق اي استجابة تذكر، سوى بضعة اشعارات باستلامها.

ومازال ابو نبيل ينتظر «تطبيق العدالة، وعلى الرغم من انه لا يستطيع توكيل محام بسبب اوضاعه المالية السيئة، الا انه يأمل في اعقاب معاهدة السلام مع اسرائيل ان يقبل احد المحامين الاسرائيليين في الترافع في قضيته هذه .

يقول ابو نبيل: «اذا ما قرا احد المحامين الامريكيين او الاسرائيليين مقالتك هذه، فلربما يهب لمساعدتي».

ويؤكد ابو نبيل ان : «شركات الطيران تعوض المسافرين عن فقدان امتعتهم . فكيف لا يعوضونني وقد فقدت جسدي. اليس من حقي ان احصل على تعويض لقاء ذلك؟»

يتذكر ابو نبيل مشهد اسقاط الطائرة الليبية التي كان يستقلها يوم الحادي والعشرين من شباط ١٩٧٣، حينما حذرت طائرتا الفانتوم الاسرائيليتان قائد الطائرة الليبية اربع مرات على الاقل، لكن قائد الطائرة الفرنسي الجنسية رفض اتباع اوامرهم«اني متأكد من انني سمعت جهاز الهبوط وهو يجري تخفيضه، لكن قائد الطائرة حاول الافلات من طائرتي الفانتوم، متظاهرا بانه ينوي الهبوط لكنه في الواقع كان يحلق على ارتفاع عال حينما شاهد بانهما تحلقان قبله».

«عندئذ عادت الطائرتان الاسرائيليتان، وقد شاهدت من نافذة الطائرة المحاذية لمقعدي احدى الطائرتين الاسرائيليين وهي تلوح لقائد الطائرة الليبية بالهبوط ولكنه رفض»حسبما يقول ابو نبيل. ويتابع القول: «عندئذ فتح الطيار الاسرائيلي النار من بندقية رشاشة على حجرة القيادة وكان جميع ركاب الطائرة الليبية البالغ عددهم ١١٢ صامتين بلا حراك، وكأنهم لا يتنفسون».

في الدقائق الخمس التالية فتحت طائرة الفانتوم الثانية النار على مؤخرة الطائرة الليبية، وربما اطلقت عليها قذيفتين.

في يوم الحادثة، الذي صادف الحادي والعشرين من شباط (فبراير)وصف راديو القاهرة الحادث بانه «لا يشكل انتهاكا للقانون الدولي فحسب، بل ويعتبر ايضا انتهاكا للقيم الانسانية.

وبعد التحقيق في الحادث، تبنت منظمة الطيران المدني الدولية قرارا «يشجب بقوة الاجراء الاسرائيلي الذي ادى الى تحطيم الطائرة الليبية وتقل ١٠٨ من ركابها، وحثت اسرائيل على الاضطلاع بمسؤوليتها كاملة ازاء هذا الحادث ودفع تعويض.» ووفقا للقانون الدولي الملزم والمتعارف عليه دوليا، يعتبر اسقاط طائرة لمجرد عبورها للمجال الجوي لدولة اخرى عملا غير مشروع، وان السيادة المطلقة فوق للمجال الدولي لدولة ما ، او متطلبات الامن لا تسمح باستخدام القوة ضد الطائرات المدنية.

* صحفية تعمل في الجوردن تايمز

تقرير لمؤسسة دراسات مالية

الاقتصاد الاردني حظي بولادة جـ

● المعــدل السنوي للنمــو في الناتج المحلي الاجمــالي ٧,٦٪ منذ ١٩٩٢
● اعــادة بناء المدخــرات المحليــة العنصــر الاســاسي في هذا الاداء

اشاد تقرير صدر مؤخراً عن مؤسسة HSBC المالية البريطانية بالنمو الاقتصادي في الاردن وبمقــدرة المملكة على الوفـــاء بالتزاماتها المالية نتيجة لارتفاع احتياطياتها من العملات الصعبة.

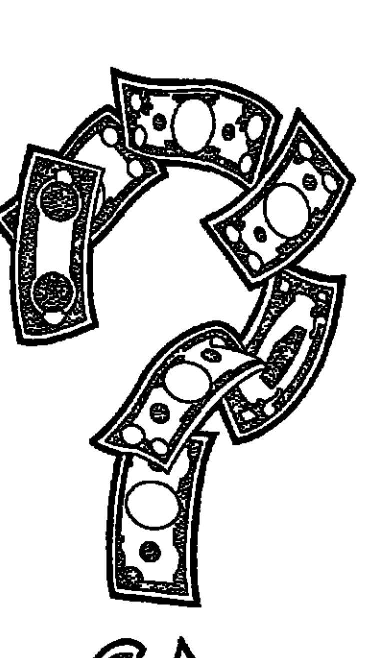
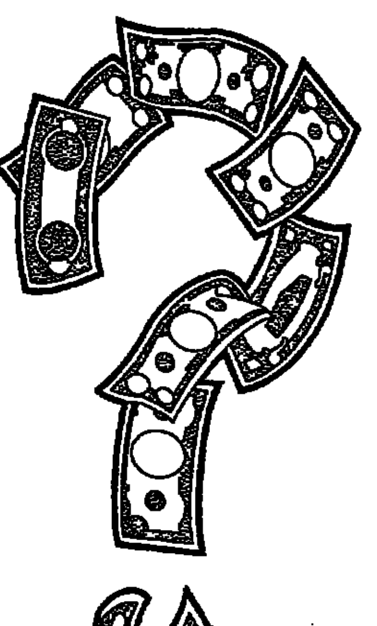
وعزا التقرير الذي اعدته المؤسسة بتفويض من بنك ميدلاند (وهو من أكبر بنوك بريطانيا) هذا التقدم والتغييرات الاقتصادية التي جرت على مـدى السنوات الثمـاني الماضية والتي ادت الى معدل نمو في الناتج المحلي الاجمـالي نسبتـه ٦ر٧٪ منذ سنة ١٩٩٢. ويقول التقرير بأن اهم عناصر الاداء الاقتصادي على مدى هذه السنوات كان اعادة بناء المدخرات المحلية والتي كانت بالسالب في أواخر عقد الثمانينات والتي قفزت الى ١٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي السنة الماضية. وكان من شأن هذا ان يجعل الحكومة تفاخر بالتحسن الكبير في مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية حيث ان نسبة الديون الخارجية الى الصادرات هبطت الى النصف، اي من ٣٠٠٪ سنة ١٩٩١ الى ١٦٠٪ في عام ١٩٩٦.

ويعزو التقرير هذا التحسن الى تعزيز الاداء المالي الذي قامت من خلاله الحكومة وتحت اشراف صندوق النقد الدولي بتحقيق فائض مالي منذ سنة ١٩٩١ بعد ان شهدت المملكة ٣٠ سنة من العجز. وبالاضافة الى التقيد بسياسات نقدية صارمة، فقد كان بامكان الاردن ان يعتمد على الكرم الدولي والذي جاء على شكل شطب الديون من قبل البنوك التجارية والدائنين الرسميين والتدفق المستمر للمنح الدولية التي تعادل ما يقارب ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي والتي تساعد في دفع المصاريف العامة.

ولكن التقرير يحذر من أن الاردن لا يزال بشكل جلي عرضة لتقلبات عملية السلام وان الحكومة لا تزال ترزح تحت وطأة حمل ثقيل من الالتزامات حيث ان نسبة الديون الى الناتج المحلي الاجمالي لا تزال قريبة من نسبة ١٠٠٪. لذا فان الحكومة ليست راضية تماما عن الوضع ولا تزال تعطي الاولوية في سياساتها الى الاصلاحات الاقتصادية البنيوية. ومع ذلك فليس هناك ادنى شك بأن عملية الاصلاح ستؤتي ثمارها، كما يقول التقرير.

ويستعرض التقرير الذي اعد لتوزيعه على مؤسسات الاستثمار الرئيسية في الولايات المتحدة، الوضع الاقتصادي في المملكة، حيث يقول بأن الاقتصاد الاردني الذي تلقى ضربة قوية في أواخر الثمانينات حظي بولادة جديدة في السنوات القليلة الماضية حيث اصبح المعدل السنوي للنمو في الناتج المحلي الاجمالي منذ سنة ١٩٩٠ ما يقارب ٥ر٦٪ وقد شكل اعادة بناء المدخرات المحلية العنصر الاساسي في هذا الاداء، حيث كان الرقم سالبا قبل عشر سنوات متأثرا بانهيار اسعار النفط الذي حدث في بداية العقد الماضي.

ورغم ان الحكومة لا تزال تواجه طريقا طويلة لزيادة مدخراتها – حيث كانت المدخرات ١٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي السنة الماضية مقارنة مع ٣٥٪ في شرق اسيا او حتى ٢٠٪ في أميركا اللاتينية – فان التغير الحاصل مثير للاعجاب بحق وشكل عنصرا رئيسيا في التحسن الكبير في صورة الاردن كدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية. فقد هبطت نسبة الديون الخارجية الى النصف تقريبا في غضون ستة اعوام مع أنه لا تزال نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي عالية حيث تساوي ١٢٠٪ لكنها اقل من مستواها الذي وصلته سنة ١٩٩١ والذي بلغ ٢٣٠٪.

ويعزو التقرير الاداء الاقتصادي في عقد التسعينات الى قرار الحكومة اعادة بناء اقتصاديات القطاع العام، وعلى الرغم من بعض النتائج السياسية الباهظة الثمن (شهد الاردن احداث شغب رداً على رفع الدعم عن الوقود في سنة ١٩٨٩ وفي السنة ١٩٩٦ ردا على رفع الدعم عن الخبز) فان الحكومة اظهرت بشكل ثابت التزاما تجاه الانضباط المالي، حيث ادى هذا الانضباط الى حدوث فائض نقدي منذ سنة ١٩٩١، وهذا ادى بالتالي الى وضع نهاية للتراكمات في العجز والذي اصبح احدى ميزات الاقتصاد الاردني على مدى جيل كامل. وتتضمن عملية الاصلاح التي يقوم بها الاردن باشراف من صندوق النقد الدولي والذي يرتبط الاردن معه باتفاقية لتسهيل القروض سارية المفعول حتى ١٩٩٨، زيادة الواردات من خلال فرض ضريبة مبيعات وتوسيع القاعدة الضريبية.

وبالاضافة الى الاصلاح المالي فان فرص الاردن الاقتصادية تحسنت كثيرا بسبب العديد من الاجراءات الهادفة الى زيادة الصادرات والتي تضمنت تخفيض قيمة العملة سنة ١٩٨٩ واصلاح منظومة التعرفة الجمركية واجراءات أخرى لتحرير ميزان المدفوعات (قبل الاردن البند الثامن من قانون صندوق النقد الدولي الذي يضمن الدينار كعملة قابلة للتحويل للصفقات الجارية في الحساب الجاري لميزان المدفوعات سنة ١٩٩٠) . ونتيجة لذلك اصبح الاقتصاد الاردني اكثر انفتاحا وزادت الصادرات بالنسبة للناتج الاجمالي المحلي من ١٥٪ في الثمانينات الى ٢٥٪ في الوقت الحالي. وهذا ساعد الاقتصاد على الخروج بعجز متواضع في الحساب الجاري (حسبما يظهر في الرسم التوضيحي على الصفحة المقابلة) على الرغم من أن ميزان المدفوعات لا يزال يعتمد بشكل كبير على تحويلات المغتربين

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
السكان (بالملايين)	٣ر٨	٤	٤ر١	٤ر٣	٤ر٤	٤ر٥
الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات)	٥ر١	٥ر٤	٦	٦ر٦	٧ر٤	٧ر٩
نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (٪)	١٠ر٤	٥ر٦	٨ر١	٦ر٩	٥ر٢	٥ر٥
الاسعار الاستهلاكية (٪)	٤ر٠	٤ر٨	٣ر٥	٢ر٤	٦ر٥	٣
الواردات (بالمليارات)	١ر٢	١ر٢	١ر٤	١ر٨	١ر٨	٢
تحويلات المغتربين (بالمليارات)	٨ر	١ر٠	١ر١	١ر٢	١ر٦	١ر٦
الصادرات (بالمليارات)	٢ر٩	٣ر١	٣ر٠	٣ر٣	٣ر٩	٤ر٢
الميزان التجاري (بالمليارات)	-٠ر٧	-٠.٧	-٠ر٤	-٠ر٣	-٠ر٢	-٠ر٢
مجموع الديون الخارجية (بالمليارات)	٧ر٨	٧ر٥	٧ر٦	٧ر٩	٨ر٦	٩ر٢
الدين الخارجي /الصادرات (٪)	٢١٨	١٩١	١٨٣	١٦٤	١٦١	١٦٥
الدين الخارجي/الناتج المحلي الاجمالي (٪)	١٥٤	١٣٨	١٢٧	١١٩	١١٨	١١٦
احتياطي العملة الصعبة (بالمليارات)	٨،	١ر٦	١ر٧	٢ر	١ر٨	٢ر
الدين في نهاية العام (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي مع المنح)	٢،	٣،	٣،	-٦،	٨،	٢ر٢
المنح الدولية (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	٣ر٩	٤ر٣	٤ر٢	٣ر٩	٣ر٧	٣ر٦

...لمانية ينشر لاول مرة في الاردن

...ديدة في السنوات القليلة الماضية

● نسبة الديون الخارجية لا تزال عالية ولكنها افضل بكثير من عام ٩١ وقبله

● ليس هناك ما يدعو للظن بأن سعر صرف الدينار يزيد من قيمته الحقيقية

العجز المتدني والاحتياطي المرتفع

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	

0.0% / -2.0% / -4.0% / -6.0% / -8.0% / -10.0% / -12.0% / -14.0% / -16.0% / -18.0%

5 / 4.5 / 4 / 3.5 / 3 / 2.5 / 2 / 1.5 / 1 / 0.5 / 0

على اليسار الحساب الجاري/ الناتج المحلي الاجمالي

على اليمين تغطية المستوردات / الاشهر

الاردنيين العاملين في الخارج. فالانسياب السنوي لتحويلات المغتربين يساوي تقريبا حجم الصادرات التجارية ويعادل ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

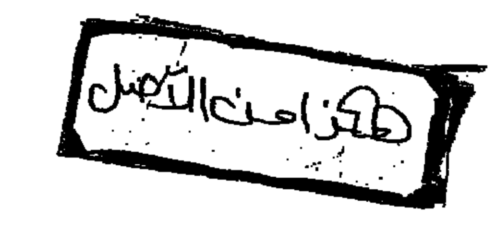
ويعـــزز البنك المركـــزي الاردني من مصداقية الحكومة في تنفيذها للسياسات المالية التجارية، حيث يعتمد البنك المركزي على سعر صرف ثابت اسمي للعملات احتياطا للتوقعات التضخمية – ومنذ شهر تشرين اول لسنة ١٩٩٥ تم ربط سعر صرف الدينار بالدولار. وعلى الرغم من ان الربط الاسمي للعملات قد يجعلها هشة بعض الشيء، فليس هناك ما يدعو الى الظن بان قيمة الدينار قد تم تقديرها زيادة عن قيمتها الحقيقية، ويعتبر معدل التضخم في الاردن منخفضا حيث بلغت نسبته ٤٪ على مدى السنوات الخمس الماضية. وبالاضافة الى ذلك فان البنك المركزي يضفي المزيد من المصداقية على السياسات الاقتصادية من خلال ضمان ابقاء معدلات الفائدة عالية نسبيا مما يساعد في زيادة المدخرات المحلية والتي تعتبر الاساس في النمو الاقتصادي المستدام والذي ساعد ايضا على زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة. وبالاضافة الى ذلك فقد اثبت البنك المركزي انه اكثر من قادر على الرد على الصدمات. فعلى سبيل المثال تم تشديد السياسة النقدية العام الماضي لتجنب الاثار التضخمية لقرار تحرير اسعار الخبز وللمساعدة في زيادة الاحتياطي من العملات الصعبة.

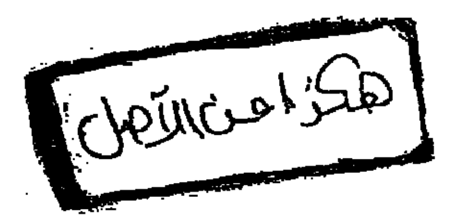
وفي سياق تعليقه على المساعدات الخارجية للاردن، يقول التقرير بأن الاداء الاقتصادي الاردني الجيد خلال التسعينات لم يكن فقط نتيجة لجهوده الفردية، فقد كانت الحكومة تستقبل مساعدات تهدف الى خفض ديونها والمساعدة على سدادها من قبل دول صديقة كالولايات المتحدة وبريطانيا او من قبل بنوك تجارية وفقا لطريقة بريدي (Brady) لتحويل العملات. والاهم من ذلك هو مساعدات المنح التي يتلقاها الاردن، وخصوصا من العراق، والتي عادلت ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي على مدى السنوات الخمس الماضية. وتسمح هذه المنح للقطاع العام بتحقيق فائض نقدي مما يساعد على خفض الديون. ونتيجة لذلك انخفضت ديون الحكومة المحلية من ٤٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي في أواخر الثمانينات الى ١٩٪ سنة ١٩٩٦.

ويقول التقرير بأن اعتماد الاردن على المنح يشكل مصدرا مهما بسبب حساسية وضعه. ومن المسلمات بأن اكبر تحد يواجه الاردن هو قدرته المحدودة على التأثير على محيطه. وحساسية الاردن للمخاطر الاقليمية يمكن وصفها بطرق كثيرة، فأولا تحويلات المغتربين والتي تشكل ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي هي عرضة للصدمات في منطقة الخليج كما حدث سنة ١٩٩١ حيث قامت الكويت بطرد ٣٠٠،٠٠٠ الف عامل فلسطيني الى الاردن رداً على دعم الاردن للعراق في ازمة حرب الخليج مما ادى الى ازمة قصيرة الامد في مصادر التمويل الحكومية. (ويجب التذكير هنا بأن مهارات ومدخرات العائدين من الخليج هي احد الاسباب التي يعزى اليها النمو السريع الذي حصل في الاردن في بداية التسعينات) وثانياً فالاردن حساس بشكل خاص للتطورات في العراق والذي يستوعب اقل من ٢٠٪ من الصادرات الاردنية ويوفر معظم المنح المقدمة للمملكة. واخيرا فان الاردن يظل حساسا في وجه التطورات التي تشهدها العلاقات العربية الاسرائيلية ، و يقول احد الساخرين بأن الاردن يخسر اذا تحسنت العلاقات مع اسرائيل ويخسر اذا ساءت العلاقات. فان ساءت العلاقات فيمكن ان يعاني الاردن من هروب رأس المال وهبوط ايرادات السياحة (والتي نمت بشكل مضطرد منذ توقيع معاهدة السلام سنة ١٩٩٤). واذا تحسنت العلاقات فان على السلطات مواجهة غضب المعارضة الاسلامية والقومية المتزايدة التي تعارض اي تقارب في العلاقات بين الاردن واسرائيل. فعملياً، ستكون خسارة الاردن من فشل عملية السلام اكبر.

والذي يجعل هذه المخاطر الاقليمية كبيرة بالنسبة للاردن هي حقيقة ان وضع المملكة المالي لا يزال هشا في بعض النواحي على الرغم من الاصلاحات التي تم العمل بها على مدى السنوات الثماني الماضية. وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فلا تزال الديون الخارجية عالية جدا وتقدر بـ ١١٨٪ وهذا ليس في مصلحة الاردن لدى مقارنته بدول اخرى لديها نفس تصنيف الملاءة، او القدرة على الايفاء بالالتزامات المالية (تصنيف الاردن اي نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي هي BB-/Ba3، وهو ثلاث درجات تحت درجة الاستثمار). وبالمقارنة فان نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلي في روسيا والبرازيل تقرب من ٢٥٪ . وبالاضافة فان احتياطات الاردن من العملات الصعبة هي اقل من دول شرق اوسطية اخرى تتنافس معه لاجتذاب الاستثمار. وعلى الرغم من ان احتياطي الاردن قد ارتفع ليغطي واردات الاردن لاربع اشهر فان مصر على سبيل المثال لديها احتياطي من العملات الصعبة يمكن ان يغطي ١٨ شهرا من الواردات علما بان مصر لديها وضع شبيه بالاردن من حيث وضع العملات الصعبة والديون الخارجية.

ويختتم التقرير بالقول بأنه على الرغم من هذه الضوابط فان سياسة الاردن الاقتصادية ستظل على الارجح متفائلة حيث ان النظام قد أظهر بانه مستعد فعلا لان يدفع ثمنا باهظا لالتزامه بالتحرير الاقتصادي. وعلى الرغم من ان المعارضة تصبح صاخبة اكثر فاكثر – مما شجع النظام ان يزيد من القيود على حرية الصحافة في المملكة في وقت يتم التحضير فيه لاجراء انتخابات برلمانية في تشرين الثاني من هذه السنة–فان موقف النظام مضمون من خلال الولاء القوي الذي يتمتع به خاصة في صفوف الجيش والمستوى العالي من الحرية للاستمرار في سياساته وفي تنفيذ جدول اعماله. وعلى الرغم من ان هناك نواقص ملحوظة في سياسات الاردن الاقتصادية الا انه لا تزال عملية الخصخصة بطيئة حتى وقتنا هذا. وقد يكون مرد هذا الى التخوف من ازدياد عدد العاطلين عن العمل – نتيجة لبيع بعض المؤسسات الحكومية الى القطاع الخاص – لكن الظاهر بان الحكومة ستكون قادرة على الاستمرار بالاصلاحات الاقتصادية.







شهرية مستقلة تصدر في عمان

العدد ٣٩ تموز ١٩٩٧

رسالة من بريطانيا

الشرق الاوسط يحظى باهتمام ضئيل في الصحافة البريطانية

بيتر هينشكليف *

بعد ان بعنا بيتنا في لندن دون ان ننتقل حتى الان الى بيتنا الجديد في سكوتلانده، وبعد ان تركت وظيفتي في السلك الدبلوماسي، ولم التحق بعد بعملي الجديد كمدرس في جامعة إدنبره، اشعر انني اعيش في حالة من الضياع والتيه، فلا انا هنا، ولا انا هناك، لا سمك ولا لحم دجاج ولا حتى سمك من نوع السردين، كما علق البعض. ومع انني لا أذكر من هو صاحب هذا التعليق وفي أي سياق قاله ولماذا فإن ظروفي فعلا هي كذلك.

ولكن، حتى في هذه الحالة من الشعور بعدم الاستقرار، استطيع ان اتذكر بوضوح، وبشيء من الاحساس بالذنب، الالتزام الذي قطعته لكتابة مقالة عن التطورات في منطقة الشرق الاوسط من وجهة نظر بريطانية او أوروبية (وهي ليست بالضرورة واحدة). فقد تبين لي ان هذه ليست عملية سهلة كما بدا لي في أول الامر، حينما قطعت ذلك الوعد وبينما كنت اعيش في قلب الحدث في جبل عمان.

ثمة مشكلة حقيقية تواجه من يكتب عن الشرق الاوسط عن بعد، كمن يكتب من منتصف بريطانيا، الا وهي قلة الاخبار في وسائل الاعلام. فعلى الرغم من العلاقات التاريخية القديمة بين بريطانيا والعالم العربي، الا ان الاحداث في منطقة الشرق الاوسط لا تنال في العادة سوى جزء يسير ومتقطع من التغطية الاعلامية التي تركز بشكل ثابت على الاخبار السيئة التي يشعر المحررون انها صالحة للنشر. ان رسم كاريكاتير للنبي الكريم على هيئة خنزير، واشتعال المزيد من اعمال العنف في مدينة الخليل والثرثرة الداعرة، مثلا، حول زوجة رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو، هي اخبار غالبا ما يتم التعامل معها بشكل انتقائي، ونادرا ما تتم متابعتها. انها اخبار اليوم وليست اخبار الغد.

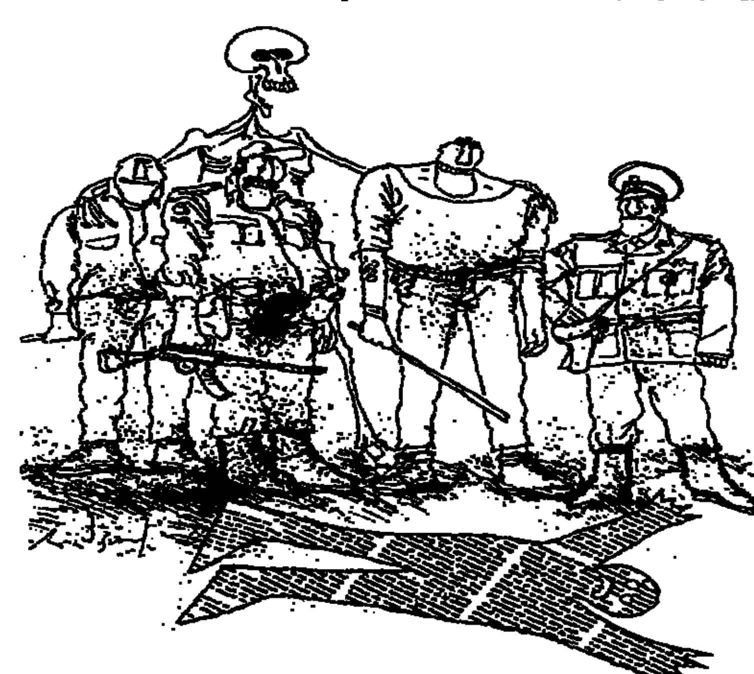
بيد ان الاسابيع القليلة الماضية كانت جيدة، اذ تميزت باخبار ايجابية عن العالم العربي. فقد أصدرت حكومة حزب العمل البريطاني الجديدة بيانين مهمين حول سياساتها: الاول جاء في كلمة وزيرة الدولة للتنمية الدولية (التي كانت تسمى وكالة الانماء الدولية) كلير شورت اثناء غداء العمل السنوي لجمعية العون الطبي للفلسطينيين، بينما جاء الثاني في كلمة وزير الدولة للشؤون الخارجية، المسؤول عن السياسات الشرق اوسطية، ديريك فاتشيت، والذي زار الاردن مؤخرا، اثناء غداء عمل بمناسبة المؤتمر الهام الذي عقده المعهد البريطاني للدراسات الشرق اوسطية. ومع ان خطاب السيد فاتشيت كان متوازنا ودقيقا باللغة الدبلوماسية، الا انه انطوى على انتقاد للسياسات الاسرائيلية المتبعة في الضفة الغربية، والتي تؤدي الى «مشاعر الاحباط والغضب» وتعيد لاذهان السيد فاتشيت «عمق الاحساس الفلسطيني بالاذلال». وكان هناك دعم وتأييد لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في ظل كيان اقتصادي وسياسي ولوجستي عملي، مع اشارة واضحة الى ان هذا الكيان يتحتم ان يكون دولة. لقد تجاهلت وسائل الاعلام البريطانية اول بيان لحكومة حزب العمل الجديدة حول سياسات الشرق الاوسط.

كما تجاهلت في ذلك الوقت كلمة السيدة شورت عن القضايا الاقتصادية والانمائية، بما فيها الدعم البريطاني والاوروبي المتزايد للفلسطينيين، سواء من خلال جمعية العون الطبي للفلسطينيين او وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا)، او مباشرة من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية. ولكن في الحادي عشر من تموز (يوليو) الحالي فاجأتنا الصحف البريطانية التي حملت عناوين بارزة مثل «الاسرائيليون غاضبون من تصريحات شورت» بنشر اخبار عن محاولة السفارة الاسرائيلية منع «يوسي بيلين» الذي كان يقوم بزيارة الى بريطانيا انذاك، من الاجتماع بالسيدة شورت. ويبدو ان هذه المحاولة استهدفت اظهار عدم الرضى الاسرائيلي الرسمي عن تصريحات شورت، بعد احتجاج وزارة الخارجية الاسرائيلية. واقتبس فيما يلي الفقرة التي اثارت حفيظة وسخط الاسرائيليين: «انني على وعي تام بالاخطاء التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني وبعدم عدالة توقعات العالم بضرورة تقديمهم التضحيات للتعويض عن الضرر الذي سببه الاوروبيون اثناء الابادة الجماعية (الهولوكست). لقد كان هذا التعليق لعضو البرلمان البريطاني كليرشورت موضع انتقاد ناطق رسمي اسرائيلي بسبب مقارنة موقف اسرائيل من الفلسطينيين بموقف النازيين من اسرائيل، وهي معاملة لم يقبلها يوسي بيلين الذي اجتمع مع السيدة شورت، ثم مع وزير الخارجية «روبين كوك». في هذه الاثناء نفى متحدث باسم السيدة شورت ان تكون تصريحاتها قد اشتملت على اية اساءة، قائلا ان كل ما فعلته هو انها وضعت الصراع الحالي في الشرق الاوسط في سياق تاريخي.

وفي معرض تعليقها على هذه المشاجرة الصغيرة ذكرت صحيفة الاندبندنت Independent البريطانية اليومية ان حدة الاستجابة الاسرائيلية تعكس سياسات حكومة نتنياهو التي غالبا ما تشير الى ان اي انتقاد لسياسة اسرائيل ناجم عن مشاعر الكره للسامية او مشاعر العداء لاسرائيل».

وفي اعقاب زيارة يوسي بيلين قام رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات بزيارة مدتها يومين لبريطانيا للالتقاء برئيس وزراء بريطانيا الجديد. ومن الممتع والمثير ان ترى اثر هذه الزيارة في وسائل الاعلام البريطانية. وخلافا لما اعتاد بعض اصدقائي العرب ان يخبروني به عن ان اللوبي اليهودي في المملكة المتحدة ليس له تأثير يذكر على الصحافة البريطانية، مثلما هو عليه الحال في الولايات المتحدة، تبين لي، ومن خلال ملاحظاتي الخاصة، ان هناك انحيازا في الاتجاه الاخر بعكس ما اخبرني بعض اصدقائي العرب. بيد ان الحقيقة هي ان التغطية الاعلامية لاخبار الشرق الاوسط سطحية وليست ذات اهمية، وغالبا ما تكون مغلوطة. ويعود السبب الاكبر في ذلك الى ان اهتمام الشخص العادي بالاخبار «الخارجية» او العالمية هو اهتمام بسيط ويميل الى التركيز على القضايا المثيرة او سفك الدماء، وان اي اجتماع جيد ومثمر بين مفاوضين عرب واسرائيليين لا يحظى بالتغطية الاعلامية التي يستحق الا اذا تم دمجه في اطار مقالة موسمية فكرية شاملة تنشر في مجلة دورية ممتازة، وبخلاف ذلك ستمر دون ان يوجه لها اي اهتمام اعلامي. وعلاوة على ذلك فانه يبدو لي بأن الناطق الرسمي العربي في بريطانيا، واقسام الاعلام في السفارات العربية، غير قادرة على وضع قضيتها بالشكل الصحيح امام الجمهور. دعني في هذا السياق اشير الى ان الجالية العربية الاسلامية التي يبلغ تعدادها ٦٠٠ الف شخص هي اقل تأثيرا وتمثيلا، بلغة العلاقات العامة، من الجالية اليهودية التي يزيد عددها قليلا عن ذلك، لكنها تتمتع بتمثيل اكبر في مجلس نواب اليهود البريطانيين. اما على الجانب العربي والاسلامي، فلم ينتخب سوى مسلم واحد لعضوية البرلمان الذي يزيد عدد اعضائه على ٦٣٠ شخصا، في الانتخابات النيابية الاخيرة. وحتى هذا النائب المنتخب لم يحظ باهتمام شعبي ملائم بسبب الادعاءات التي ذكرها مسلمون اخرون بانه تصرف بطريقة خاطئة اثناء الحملة الانتخابية.

* بيتر هينشكليف دبلوماسي متقاعد وسفير بريطانيا لدى البلاط الهاشمي حتى اذار الماضي



■■ إن التغطية الاعلامية لاخبار الشرق الاوسط (في بريطانيا) سطحية وليست ذات اهمية، وغالبا ما تكون مغلوطة ويعود السبب الاكبر في ذلك الى ان اهتمام الشخص العادي بالاخبار« الخارجية» او العالمية هو اهتمام بسيط ويميل الى التركزي على القضايا المثيرة او سفك الدماء...■■

المشرق تصدر عن شركة المشرق العربي للصحافة (محدودة المسؤولية)	رئيس التحرير المسؤول محمد سلامة	الاشتراكات السنوية للافراد ١٢ ديناراً / للمؤسسات والشركات ٢٠ دينارا

العنوان : تلفاكس ٦١٥٢٨٢،العبدلي – ساحة الباصات المركزية خلف ارابيلا ، عمان – ١١١٩٦ ص.ب ٩٦١٧٧٢ – الاردن